ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الأولى
العدد «43»
الخميس
26 فبراير 2026م

https://decembernews.com

تأكيداً لما اوردته (ديسمبر):

إعفاء لعمامرة رسمياً وتعيين بيكا هافيستو بديلاً عنه و(صمود) ترحب

محكمة هولندية تدين رئيس لجنة دعم الجيش بهولندا ... والبنك الزراعي يتخذ خطوات تمهيداً لتشريد العاملين

مقتل (23) معلماً منذ اندلاع الحرب... وتزايد النزوح والأزمة الانسانية بسبب معارك الطينة

تقارير 06 تقرير يكشف وقوع أعمال «إبادة جماعية» في الفاشر

قضايا 07 العودة الطوعية هل تتحول من حق إلى عبء
شيماء تاج السر

الرأي 08 سباق الشرعية تحت فوهة البندقية
محمد الأمين عبد النبي

الرأي 09 مغالطات امتحانات الشهادة بمناطق سيطرة تأسيس..
إبراهيم حمودة

كتابات 12/11 الترتيبات الأمنية لإنجاح الهدنة الإنسانية
د.عصام الدين عباس

الأخيرة 15 ميثاق القاهرة وشبح الشمولية
كمال بولاد

الخلافات تعصف بلجنة دعم الجيش بهولندا ومصادر قانونية لا تستبعد صدور قرار بحلها

لاهاي: (ديسمبر)

أصدرت محكمة في مدينة لاهاي الهولندية يوم الاثنين 23 فبراير 2026 حكما بإدانة سامر أبا يزيد علي، المعروف بسامر جويلي، رئيس لجنة دعم القوات المسلحة «معنوياً» في هولندا، بارتكاب جرائم التهديد الموجهة ضد الحياة لعدة مرات والسب والتشهير والتحريض علناً بارتكاب جريمة معاقب عليها قانوناً، وذلك في القضية رقم 25-146311/09 التي رفعها عليه المحامي فتحي إبراهيم، على خلفية فعاليات ورشة السلام التي نظمت في معهد الدولة للدراسات الاجتماعية.

وأعلنت المحكمة أن الوقائع المثبتة تُعد جرائم معاقبًا عليها قانونًا، فيما يختص بالسبّ والقذف كتابةً (التشهير الخطي) والتحريض علنًا، شفهيًا، على ارتكاب فعل يُعاقب عليه قانونًا والتهديد بارتكاب جريمة موجهة ضد الحياة، وقد ارتُكب ذلك عدة مرات، وحمّلت المتهم المسؤولية الجنائية عن ذلك.

وأبلغ خبير قانوني (ديسمبر) أنه من غير المستبعد أن تدرس السلطات الإدارية الهولندية المختصة قراراً يقضي بحل «لجنة دعم القوات المسلحة معنوياً» بسبب تعارض أنشطتها مع القانون الهولندي، وتورط أعضاء فيها في أنشطة لا تتماشى مع شروط عمل الجمعيات الطوعية.

وحكمت المحكمة على المتهم بعقوبة العمل للمصلحة العامة لمدة 100 ساعة، وفي حال عدم تنفيذها على الوجه المطلوب تُستبدل بـ50 يومًا من الحبس. كما قررت أن جزءًا من هذه العقوبة، وقدره 40 ساعة، وفي حال عدم تنفيذها تُستبدل بـ20 يومًا من الحبس، لن يُنفذ، وذلك بشرط عام مفاده أن المحكوم عليه لا يرتكب أي فعل يُعاقب عليه قانونًا خلال فترة اختبار مدتها سنتان تنتهي بنهاية تلك المدة.

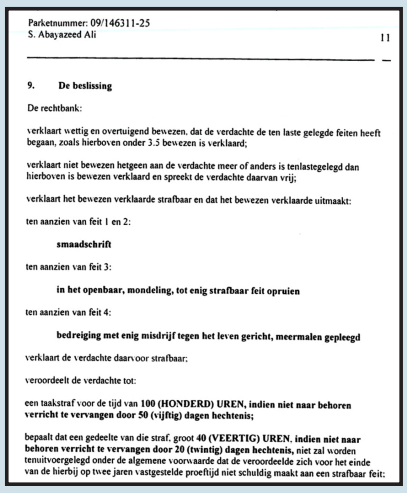

Parketnummer: 09/146311-25
S. Abayazeed Ali 11

9. De beslissing

De rechtbank:

verklaart wettig en overtuigend bewezen, dat de verdachte de ten laste gelegde feiten heeft begaan, zoals hierboven onder 3.5 bewezen is verklaard;

verklaart niet bewezen hetgeen aan de verdachte meer of anders is tenlastegelegd dan hierboven is bewezen verklaard en spreekt de verdachte daarvan vrij;

verklaart het bewezen verklaarde strafbaar en dat het bewezen verklaarde uitmaakt:

ten aanzien van feit 1 en 2:

smaadschrift

ten aanzien van feit 3:

in het openbaar, mondeling, tot enig strafbaar feit opruien

ten aanzien van feit 4:

bedreiging met enig misdrijf tegen het leven gericht, meermalen gepleegd

verklaart de verdachte daarvoor strafbaar;

veroordeelt de verdachte tot:

een taakstraf voor de tijd van **100 (HONDERD) UREN, indien niet naar behoren verricht te vervangen door 50 (vijftig) dagen hechtenis;**

bepaalt dat een gedeelte van die straf, groot **40 (VEERTIG) UREN, indien niet naar behoren verricht te vervangen door 20 (twintig) dagen hechtenis,** niet zal worden tenuitvoergelegd onder de algemene voorwaarde dat de veroordeelde zich voor het einde van de hierbij op twee jaren vastgestelde proeftijd niet schuldig maakt aan een strafbaar feit;

صورة ضوئية لحكم المحكمة

وطالب محامي المتهم أثناء نظر القضية بتخفيف العقوبة على سامر جويلي لأنه يعول زوجة وأطفالاً وعاطل عن العمل ويعيش على المساعدات الاجتماعية منذ قدومه إلى هولندا قبل حوالي عشر سنوات، إضافة إلى أن الحكم عليه بسجن نافذ قد يحرمه من فرصة الحصول الجنسية الهولندية نهائياً.

وكان سامر جويلي قد سجل ونشر فيديو على تيك توك قبل عدة أسابيع أعلن فيه أن محمد صديق مساعد (سوداني) قد اتصل به للتشاور بشأن خطة للتصفية الجسدية لناشط سوداني يعيش في هولندا، مما دعا لاعتقاله واستجوابه من قبل الشرطة الهولندية في يناير الماضي.

ومن المنتظر أن يمثُل سامر جويلي أمام المحكمة من جديد خلال الأيام القادمة في قضية تهديد وتشهير مماثلة رفعها عليه عدد من السودانيين الذين تعرض لهم سامر جويلي بسبب مواقفهم الداعية لوقف الحرب الدائرة في السودان.

ولم يعد سراً أن لجنة دعم القوات المسلحة معنوياً في هولندا، التي يسيطر عليها فلول النظام السابق، تعاني من خلافات عاصفة داخلها، حيث شهدت انقساماً بين مجموعتين، الأولى بقيادة سامر والثانية بقيادة عبدالغفار. ويتبادل الطرفان الاتهامات على وسائل التواصل الاجتماعي باستغلال عمل اللجنة لتحقيق مآرب ومصالح شخصية.

تحالف (صمود) يعلن استعداده التعاون مع المبعوث الشخصي الجديد لغوتيريش

عواصم: (ديسمبر)

رحب التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» بتعيين وزير الخارجية الفنلندي السابق، بيكا هافيستو، كمبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة للسودان خلفاً للمبعوث الشخصي السابق، رمطان لعمامرة.

وأعرب بيان صادر من لجنة الاتصال السياسي والعلاقات الخارجية لتحالف (صمود) واطلعت عليه (ديسمبر) عن أمله أن يمثل هذا التعيين فرصة جديدة لتضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في انهاء حرب السودان، في انتقاد مباشر لدور المبعوث الشخصي السابق لعمامرة الذي ظل ادائه في محل انتقاد دائم للقوي المدنية والديمقراطية التي طالبت بإبعاده من موقعه في يونيو الماضي.

وأكد البيان استعداد (صمود) للتعاون الايجابي مع هافيستو وفريقه من أجل الدفع بجهود إحلال السلام في السودان، والتي تتطلب التنسيق بين المبادرات القائمة، والضغط على أطراف الحرب للقبول بهدنة إنسانية فورية غير مشروطة وعدم الانحياز لأي منها، وتعزيز جهود إطلاق عملية سياسية بقيادة وملكية سودانية تستجيب لتطلعات الشعب السوداني التي عبر عنها بوضوح في ثورة ديسمبر المجيدة التي جاءت لبناء دولة مدنية حديثة تتخلص من هيمنة النظام البائد ومن كل أشكال عسكرة السلطة، وتتمثل فيها قيم الحرية والسلام والعدالة.

وكانت صحيفة (ديسمبر) قد نقلت في عددها الصادر يوم الخامس من فبراير الماضي ونقلاً عن مصادر دبلوماسية مطلعة معلومات كشفت عن ابلاغ لعمامرة رسمياً بإنهاء تكليفه كمبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة بنهاية الشهر الجاري وعدم التمديد له لمرة جديدة.

تفاصيل ص (3) و(4).

البنك الزراعي يمنح غير المداومين اجازة بدون مرتب تمهيداً لتشريدهم

بورتسودان: (ديسمبر)

قررت اللجنة الإدارية للبنك الزراعي السوداني منح كل العاملين غير المداومين إجازة بدون مرتب اعتبارا من 1 أبريل 2026. وصدر القرار بالرقم 11 بتاريخ 17 فبراير 2026 بتوقيع د. عادل التجاني السوري رئيس اللجنة الإدارية للبنك.

وجاء القرار في إطار «تسريع خطوات برنامج الإصلاح لتحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المحدد» وضمن «جهود تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وترشيد المصروفات» وما نرتب عليها من «تطبيق برنامج للتقاعد الطوعي».

ولم يتأخر المدير العام للبنك الزراعي السوداني، صلاح محمد عبدالرحيم، في توجيه مساعده للشؤون الإدارية في اليوم التالي مباشرة لتنفيذ القرار من دون أن يأخذ في الاعتبار ظروف الحرب التي تحول دون مداومة أعداد كبيرة من الموظفين في مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة للعمل.

وقد أصدرت الهيئة النقابية للعاملين بالبنك الزراعي بيانا بتاريخ 24 فبراير 2026 أعلنت فيه رفضها للقرار جملة وتفصيلا ودعت إلى عقد جمعيات عمومية للعاملين للتصدي للقرار الذي وصفته بالتعسفي والمجافي تماما لأسس الرحمة والشفقة.

واستنكرت الهيئة النقابية تشريد العاملين في هذا الزمن العصيب، فبدلا من التكاتف والتعاضد تصدر قرارات غير مدروسة تنزل على العاملين كالصاعقة وتاخذ في الاعتبار وضع البنك دون مراعاة لمصير الأسر.

واعتبر مراقبون أن ما يحدث في البنك الزراعي ليس سوى «بروفة» لما ستشهده الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة التي تسعى للاستفادة من كارثة الحرب لتنفيذ خططها لتخفيض المنصرفات عبر تشريد العاملين.

تعديل مواقيت حظر التجول في رمضان

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت عدد من الولايات الخاضعة لسيطرة الجيش عن تعديل في مواقيت حظر التجول فيها بناء على أوامر طوارئ صادرة عن ولاة الولايات.

وقررت ولاية الخرطوم تعديل مواقيت حظر التجول في رمضان ليبدأ من الساعة الواحدة صباحاً وحتى الخامسة صباحاً، عوضاً عن بداية حظر التجول في الساعة الحادية عشر مساء قبل رمضان، أما ولاياتي النيل الأبيض ونهر النيل فتم تعديل مواقيت حظر التجول في رمضان لتبدأ من الساعة الثانية عشر صباحاً وحتي الخامسة صباحاً.

وقامت ولايتي ولاية شمال كردفان والشمالية بتعديل ساعات حظر التجول فيهما ليبدأ من الساعة العاشرة مساء وحتى الساعة الخامسة صباحاً في الولايتين خلال شهر رمضان.

فرار 2500 أسرة من الطينة ووصول 400 أسرة جديدة للمناطق الحدودية

الطينة: (خاص ديسمبر)

تفاقمت الأوضاع الإنسانية في مدينة الطينة الحدودية مع استمرار واشتداد المعارك الدائرة في المنطقة منذ الحادي والعشرين من فبراير الجاري بين قوات الدعم السريع من جهة والجيش السوداني والقوات المشتركة من جهة أخرى، مما ساهم في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث يواجه المدنيون أوضاعا قاسية دفعت إلى موجات نزوح جماعية من الطينة والقرى المجاورة والوديان والمناطق الحدودية مع تشاد. وأبلغ المتطوع محمد آدم يعقوب (ديسمبر) أن قرار منظمة أطباء بلا حدود بإغلاق مستشفى الطينة وتعليق نشاطها زاد من معاناة المواطنين في الحصول على الخدمات الطبية، وذكرت المنظمة أنها أغلقت المستشفى بسبب الهجمات المستمرة، وقالت إنها اضطرت إلى تقليل طواقم العمل في الطينة جراء الوضع الأمني المتدهور.

ودعا مجلس تنسيق غرف طوارئ شمال دارفور المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المانحة إلى التدخل الفوري لإنقاذ آلاف الأسر خاصة النساء والأطفال الذين يعيشون في ظروف إنسانية بالغة التعقيد، وأشار في بيان له إلى فرار 2500 أسرة إلى منطقة هامرا، مما يشكل ضغطًا هائلًا على الخدمات في ظل نقص حاد في الغذاء والدواء والرعاية الصحية، فيما وصلت إلى الوديان والمناطق الحدودية مع دولة تشاد أكثر من 400 أسرة جديدة.

وحذر المجلس من تعرض المدنيين لنزوح قسري في مناطق تتعرض لهجمات متكررة، وسط مخاوف من وقوع انتهاكات خطيرة، مشيرا إلى أن الوضع في الطينة يتطلب استجابة إنسانية عاجلة لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة عن المدنيين الذين يواجهون خطرًا حقيقيًا على حياتهم وكرامتهم، وأبان أن الأعداد الجديدة من النازحين، بالإضافة إلى أعداد كبيرة موجودة بالفعل في مواقع إيواء بالقرب من تشاد، تشكل ضغطا هائلا على الموارد المحدودة والخدمات الأساسية شبه المنعدمة، وحمل المجلس جميع الأطراف المسؤولية الكاملة عن حياة المدنيين، مشدداً على أن تكرار هذه الهجمات خلال شهر الصيام يضاعف من معاناة الأهالي، ويتطلب توفير ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية بصورة عاجل.

د(ديسمبر) كلمة

طالع ص (3)

كمبالا ليست المحطة الاخيرة

(49) شهيداً ومعتقلاً من المعلمين منذ اشتعال الحرب

عواصم: (خاص ديسمبر)

كشفت لجنة المعلمين السودانيين عن مقتل واعتقال (49) معلماً منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023م.

ونقل تحقيق استقصائي ينشر في الصفحة الخامسة داخل هذا العدد عن لجنة المعلمين السودانيين تأكيدات بمقتل واستشهاد (23) معلماً بالسودان منذ اندلاع الحرب في ابريل 2023م في ما بلغ عدد المعتقلين في مناطق سيطرة طرفي الحرب (26) معلماً معتقلاً في مناطق النزاع والحرب التي يسيطر عليها الطرفين.

(5) مبادئ للرباعية لوقف الحرب بالسودان

عواصم: (ديسمبر)

كشف مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الشروق الأوسط وإفريقيا مسعد بولس تفاصيل المبادئ العامة الخمسة التي اتفقت عليها الرباعية وطرفي الحرب وهو ما أكده قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي» خلال حديثه في ندوة جماهيرية بالعاصمة اليوغندية كمبالا بانهم تسلموا مسودتين ووضعا عليهما ملاحظاتهما معلناً التزامهم بالرباعية ومبادرة الرئيس الامريكي دونالد ترامب لوقف الحرب في السودان.

إلا أن وزارة خارجية سلطة بورتسودان اشارت في بيان اصدرته رداً على تصريحات بولس بأن «طرح أو تقديم أي مقترحات لا يعني بالضرورة قبولها أو الموافقة عليها من قبل الحكومة السودانية»، واشارت إلي أن «أي مقترحات لا تراعي مصالح البلاد العليا لن تحظى بموافقة الحكومة وبالتالي لن تجد طريقها للتنفيذ»، وهو ما دفع المتحدث باسم الخارجية الأمريكية للرد علي تلك التصريحات بالتأكيد على أن تلك المبادئ العامة تم التوصل إليها بالاتفاق والتشاور بين الاطراف المختلفة.

وتكونت المبادئ العامة التي كشف عنها بولس من خمسة نقاط تتضمن (هدنة إنسانية فورية بدون شروط مسبقة، ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام، حماية المدنيين، التفاوض على وقف إطلاق نار دائم وترتيبات أمنية مرحلية وانتقال إلى حكومة مدنية (يشكلها الذين قادوا الثورة السلمية)، في ذات الوقت الذي اشارت فيه منصات صحفية لمبادئ عامة اضافية شملت جهود إعادة إعمار طويلة الامد.

تفاصيل ص (3) و (4)

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
26 فبراير 2026م
https://decembernews.com

الشيوعي يطالب بآلية مراقبة دولية لحماية المدنيين

الخرطوم: (ديسمبر)

دعا الحزب الشيوعي السوداني القوى السياسية والمدنية الديمقراطية إلى توحيد الصفوف، وتصعيد النضال الجماهيري السلمي، وتطوير وتوحيد المبادرات السياسية الهادفة إلى وقف الحرب، وإزاحة سلطتي الأمر الواقع، والعودة إلى مسار ثورة ديسمبر المجيدة، وبناء دولة مدنية ديمقراطية، تصون السلام والسيادة الوطنية ووحدة تراب الوطن، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وجدد المكتب السياسي للحزب في بيانه دعمه لجماهير الشعب، وقوى الحراك الجماهيري التي بدأت تنهض بالمطالبة بحقوقها في الحرية والسلام والعدالة في مواقع شتى من أنحاء الوطن، متعهداً بالمضيّ معها حتى تحقيق غاياتها.

وأدان الحزب الشيوعي السوداني الانتهاكات الجسيمة والفظائع التي حدثت في مدينة السنوط بولاية غرب كردفان، والتي أدت إلى قتل وجرح 28 مواطنًا مدنيًا أعزُلًا، وكذلك استهداف الجيش – في أول أيام شهر رمضان المعظم – المواطنين في أحد دوانكي الماء في مدينة أم رسوم بولاية غرب كردفان.

كما أدان البيان قصفَ مليشيا الدعم السريع لمدينتي كادقلي وزالنجي، واستهدافَ مستشفى المزموم، حيث قتلَ 3 مواطنين وأصيبَ 7 آخرون، وحمَّل مسؤوليتها المباشرة لقيادة الجيش ومليشيا الدعم السريع، قانونيًا وسياسيًا، مؤكداً أن لا مجال للإفلات من العقاب والمحاسبة عن كل الجرائم المخزية التي ارتكبها الطرفان والموثقة في بقاع السودان منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب في 15 أبريل 2023.

ونوه المكتب السياسي إلى ما حدث في كمبو خمسة (كمبو طيبة) شرق أم القرى بولاية الجزيرة، التي نفذتها مليشيات الإسلاميين التي تقاتل باسم الجيش، وتلك الغارة على سوق منطقة (طرة) بولاية شمال دارفور، التي شنها الطيران الحربي للجيش، والتي نتج عنها مقتل ما لا يقل عن 270 مواطنًا و400 جريح.

كما أشار البيان إلى مجازر مليشيا الدعم السريع في الفاشر وبارا، وفي كل مناطق ولايات دارفور وكردفان، والنيل الأزرق، وسنار. وما تم في ولاية الخرطوم من قتل، وتصفيةٍ، ودمارٍ للممتلكات الخاصة والعامة والبُنى التحتية يتحمّل الطرفانِ مسؤوليته، وتضاف إلى سجلهما الإجرامي ضد المواطنين العزل، من قتل خارج القانون، واعتقالات، وإخفاء قسري، واغتصابات، وتعذيب، وتصفيات.

وطالب الحزب الشيوعي السوداني المؤسسات الأممية والإقليمية والحقوقية ألّا تكتفي ببيانات الشجب والإدانة والتنديد، بل يجب أن يتبع ذلك إجراءات وقرارات فورية ملموسة، بوقفٍ فوري لإطلاق النار، وإعلان هدنةٍ إنسانية، وفتح الممرات لها وحمايتها، وحماية المدنيين، وتكوين آليةٍ فعالة لجعل ذلك ممكنًا، بفرض آليةٍ مراقبةٍ دولية لها القدرة على الفصل بين القوات وحماية المدنيين العزل.

ديسمبر لا تُساوم.. ولن تكون غنيمة للفلول والجنرالات

أم درمان: (ديسمبر)

استنكرت لجان مقاومة الثورة الحارة الثامنة ما تقوم به السلطة الانقلابية من مساع مكشوفة لتكوين مجلس تشريعي مزعوم، في محاوَلة بائسة لإضفاء شرعية زائفة على واقع انقلابي مرفوض جماهيرياً، وفي وقت تمضي فيه السلطة في تضييق الخناق على القوى السياسية الحية، وفتح الساحة السياسية أمام فلول النظام البائد وحدهم، في إعادة إنتاج سافرة لمعادلات الاستبداد التي أسقطها شعبنا بإرادته الحرة. وشددت على أن لا شرعية لأي مجلس يُشكَّل خارج الإرادة الشعبية الحرة.

واعتبرت لجان مقاومة الثورة الحارة الثامنة في بيان بتاريخ 21 فبراير 2026 أن هذه التحركات ليست سوى امتداد لمحاولات مستمرة للالتفاف على ثورة ديسمبر المجيدة، وضرب مكتسباتها، وتفريغ شعاراتها من مضمونها، وأن لا مساومة على أهداف الثورة ومطالب الحكم المدني الكامل. فبدلاً من الاستجابة لمطالب الشارع في الحكم المدني الكامل، تعمل قوى الردة على إعادة تدوير ذات الوجوه والأدوات التي ثار عليها الشعب السوداني العظيم.

وشجب البيان المحاولات الممنهجة لتفتيت القوى الثورية، عبر صناعة أجسام موازية، وخلق كيانات صورية تُنسب زوراً للثورة، بينما تدين بالولاء لجنرالات الدم وتسعى لتجميل وجه السلطة الانقلابية، مؤكدة أن وحدة الصف الثوري لا تُبنى عبر المؤامرات والغرف المغلقة، بل عبر الالتزام الصارم بالمواثيق الثورية، والإرادة الجماهيرية الحرة.

وأشارت لجان مقاومة الثورة الحارة الثامنة إلى أن انقلاب 25 أكتوبر كان الأساس الذي مهّد الطريق لحرب 15 أبريل، إذ أدى إلى تقويض مؤسسات الحكم المدني، وتمزيق الجبهة الداخلية، وإعادة تمكين مراكز قوى الاستبداد والدكتاتورية والمليشيات، الأمر الذي أدخل البلاد في دوامة صراع دموي يدفع ثمنه شعبنا كل يوم.

وجددت اللجان التذكير برفض الأجيال منذ ثورة أكتوبر المجيدة وحتى ثورة ديسمبر المجيدة لحكم العسكر، وعدم القبول مرة أخرى بوجود جنرالات فوق رؤوس شعبنا يفرضون وصايتهم على إرادته الحرة وأن لا شراكة، لا تفاوض، لا شرعية مع كل من تلطخت أيديهم بدماء أبناء شعبنا.

وأكدت لجان مقاومة الثورة الحارة الثامنة على خيارها في أن تكون في خط النار، «نحمل جمر القضية، ونُنحاز بالكامل لمعسكر الجماهير، ولقيم الحرية والسلام والعدالة التي دفع شعبنا ثمنها دماءً وتضحيات عظيمة، وأن نظل سداً منيعاً في وجه كل محاولات الالتفاف أو الاختطاف أو التصفية الناعمة لثورتنا، استكمالاً لمسار التحول المدني الديمقراطي، وبناء دولة القانون والمؤسسات، التي لا مكان فيها للانقلابيين ولا للفلول ولا للانتهازيين ولا المليشيات».

عقوبات أمريكية جديدة على قادة من الدعم السريع

واشنطن: (ديسمبر)

رحبت كبيرة الديمقراطيين في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، جين شاهين، بفرض عقوبات أمريكية على قادة قوات الدعم السريع. وأضافت أن هذه العقوبات يجب أن تترافق مع انخراط أمريكي مباشر لإنهاء الحرب، وفي «تحميل قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وداعميهما الماديين مسؤولية الفظائع التي ارتكبوها».

وجاءت تصريحات السيناتور جين شاهين على خلفية البيان الصحفي الصادر عن توماس بيغوت، نائب المتحدث الرسمي الرئيسي، بشأن استهداف قادة المليشيات المتورطين في فظائع في السودان بحزمة من العقوبات الأمريكية الجديدة في 19 فبراير 2026.

وشملت العقوبات كلاً من الفاتح عبد الله إدريس آدم، وجدو حمدان أحمد محمد، والتيجاني إبراهيم موسى محمد، من قوات الدعم السريع، والتي ارتكب أفرادها جرائم إبادة جماعية في السودان.

واتخذت الإجراءات بموجب الصلاحيات الممنوحة بموجب الأمر التنفيذي رقم 14098، وبموجب المادة 7031 (ج) من قانون اعتمادات الأمن القومي ووزارة الخارجية والبرامج ذات الصلة لعام 2026 القسم F، القانون العام 119-75.

واعتبر البيان أن قوات الدعم السريع ارتكبت فظائع خلال النزاع المستمر منذ ما يقارب ثلاث سنوات في السودان. وشاركت هذه القوات، بالتعاون مع المليشيات المتحالفة معها، في حملة واسعة النطاق من القتل والتعذيب والعنف الجنسي في الفاشر، عاصمة شمال دارفور، خلال الحصار الذي دام شهورًا والسقوط اللاحق للمدينة في أكتوبر 2025، مستهدفةً المدنيين على أساس انتماءاتهم العرقية والقبلية. كما منعت قوات الدعم السريع وصول الغذاء والمساعدات الإنسانية الأخرى إلى المدينة، مما أدى إلى المجاعة وانتشار الأمراض.

جين شاهين

كما أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية الفاتح عبد الله إدريس آدم (أبو لولو) على قائمة المطلوبين بموجب المادة 7031(ج) لارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد قام إدريس بتصوير فظائعه بوقاحة، بما في ذلك إعدام مدنيين عُزّل في الفاشر. ونتيجةً لذلك، يُمنع إدريس وأفراد أسرته المباشرين من دخول الولايات المتحدة.

وجدد البيان سعي إدارة ترامب إلى تحقيق سلام دائم في السودان وإنهاء أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ودعا الأطراف المتحاربة إلى قبول الهدنة الإنسانية التي توسطت فيها الولايات المتحدة دون شروط مسبقة.

إطلاق حملة للإفراج عن الهادي حسين

الدويم: (ديسمبر)

أطلق ناشطون حملة للمطالبة بالإفراج عن الهادي حسين أحمد طيب الأسماء، المخفي قسرياً، أو تقديمه للمحاكمة بعد اعتقاله من «موقف كتير بلة» في مدينة الدويم في 21 يناير 2024 أي قبل ما يزيد عن العامين.

وأوضح منظمو الحملة أن الهادي حسين طيب الأسماء ينتمي إلى أسرة أنصارية من ولاية النيل الأبيض ويعمل مديراً بضرائب ولاية الخرطوم، وهو متزوج ويعول أسرة كبيرة.

وكشفت الحملة عن ظروف وملابسات الاعتقال والإخفاء الذي جاء بعد ذهابه قبل أيام من اعتقاله لقرية «كتير الصالحاب» لتقديم واجب العزاء في أحد اقربائه. وخلال وجوده في مجلس العزاء، وجه الهادي حسين انتقادات للكيزان وحمَّلهم مسؤولية إشعال الحرب. وقام أحد الحضور بتصويره وتسجيل حديثه وإرساله إلى الجهات الأمنية.

وبعد ذلك بأيام، وعقب عودته لمدينة الدويم في طريقه الخرطوم تم اعتقاله بمدينة الدويم من داخل موقف المواصلات بواسطة أربعة أفراد من الاستخبارات والأمن والعمل الخاص، وسارعت أسرته بالتواصل مع مكتب الاستخبارات العسكرية التي أفادت بأنه قد تم استجوابه وإطلاق سراحه.

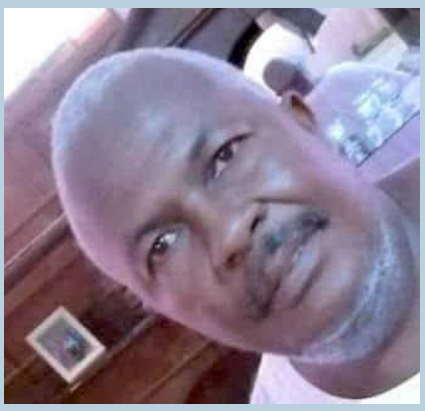

لكن معلومات تحصلت عليها أسرته تفيد بترحيله لمقر الفرقة 18 كوستي، ومنها أصبح يتم ترحيله بين مكاتب الاستخبارات والأمن والعمل الخاص في كوستي وربك وكنانة.

وعند السؤال عنه أفادوا جميعاً بأنه غير موجود بكشوفاتهم، رغم أن معلومات مؤكدة تشير إلى وجوده داخل معتقلات أحد المواقع الثلاث المذكورة، وأنه يعاني من المرض والهزال بفعل التعذيب، ما يعرض حياته للخطر.

حاكم غرب بحر الغزال يعفي التجار السودانيين من الرسوم والجبايات

واو: (ديسمبر)

أصدر حاكم ولاية غرب بحر الغزال بجمهورية جنوب السودان، شريف دانيال شريف، قراراً أعفى بموجبه (34) تاجراً سودانياً من رسوم حكومية مختلفة لعام 2026م، وذلك لتضررهم جراء الأحداث المؤسفة التي وقعت يوم 17 يناير من العام الماضي 2025م في مدينة واو حاضرة الولاية ضد التجار السودانيين، كرد فعل للأحداث التي شهدتها ولاية الجزيرة في أعقاب دخول الجيش السوداني إلى مدينة ود مدني، والتي أدت إلى ذبح مواطنين من دولة جنوب السودان يقيمون في الكنابي.

وأشاد رئيس الغرفة التجارية لولاية غرب بحر الغزال، وول شارلس ألبو، بقرار الحاكم وأثنى عليه، وأعرب في تصريح خاص لـ(ديسمبر) عن شكره وتقديره للسيد شريف دانيال لوقوفه إلى جانب التجار السودانيين المتضررين من الأحداث التي وصفها بالمؤسفة، وقال: «إن هذا القرار الذي أتى كمبادرة طيبة من قيادة حكيمة ومسؤولة سيساهم في تعزيز العلاقات بين الحكومة والتجار في مختلف الأسواق».

وأوضح رئيس الغرفة التجارية الولائية أن قرار الإعفاء يشمل الضرائب المحلية التي فرضها مجلس بلدية واو، بالإضافة إلى إعفاءات من تراخيص التجارة وشهادات مزاولة الأعمال، وذكر أن التجار السودانيين المتضررين الذين شملهم القرار هم الأكثر تضرراً، وقال إن بعض هؤلاء التجار كانوا قد حصلوا على بضائع بالدين من تجار آخرين، وكان من المفترض أن يسددوا ثمنها لاحقًا، إلا أنهم لم يتمكنوا من سدادها بسبب الخسائر التي تعرضوا لها في هذه الأحداث، مشيراً إلى أن هذا القرار يهدف إلى مساعدتهم على إعادة بناء أعمالهم والحفاظ عليها.

من جانبهم، عبر التجار السودانيون عن شكرهم وتقديرهم لحكومة ولاية غرب بحر الغزال والسيد حاكم الولاية لوقفته إلى جانب التجار المتضررين، وأكدوا أن القرار أثلج صدورهم وأنه سيكون دافعاً لهم في إنجاز أعمالهم التجارية.

وتشير (ديسمبر) إلى أن النشاط التجاري لهؤلاء التجار السودانيين يتمركز في سوقي حجر وعبداللطيف في وسط مدينة واو، وكانت محلاتهم التجارية قد تعرضت لهجوم بعض مواطني جنوب السودان الغاضبين بسبب تعرض أبناء جلدتهم للقتل والذبح على أيدي مليشيات تابعة للجيش السوداني في الكنابي بولاية الجزيرة عقب دخول الجيش إلى مدينة ود مدني.

إنهاء مهمة لعمامرة رسمياً وهافيستو مبعوثاً شخصياً للسودان

نيويورك: (ديسمبر)

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن تعيين وزير خارجية فلندا السابق، بيكا هافيستو، مبعوثاً شخصياً جديداً له للسودان، خلفاً لمبعوثه الشخصي للسودان الجزائري، رمطان لعمامرة، الذي تمت تسميته لهذا الموقع بعد اندلاع الحرب في السودان.

وظل أداء لعمامرة وفريق مكتبه محل انتقادات واسعة من قبل القوى المدنية الديمقراطية المناهضة للحرب، وبلغ الأمر ذروته حينما وجهت (103) من الشخصيات السياسية والأكاديمية والمبدعين والإعلاميين خطاباً لغوتيريش يطالبون فيها بإبعاد مبعوثه الخاص للسودان، فيما ردت سلطة بورتسودان بتحركات مضادة عززت فعلياً تحول المبعوث الأممي لطرف داعم لسلطة بورتسودان.

ولم يقتصر الأمر على الأطراف السودانية وإنما امتد لأطراف دولية داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجهت انتقادات عنيفة لأداء لعمامرة والذي أسهم في إضعاف دور المنظمة الأممية وجعلها تمارس انحيازاً لسلطة بورتسودان.

غوتيريش وهافيستو -صورة ارشيفية

ولم يقتصر الأمر على الأطراف السودانية وإنما امتد لأطراف دولية داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجهت انتقادات عنيفة لأداء لعمامرة والذي أسهم في إضعاف دور المنظمة الأممية وجعلها تمارس انحيازاً لسلطة بورتسودان.

ويتمتع المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للسودان الفنلندي بيكا هافيستو بخبرات سياسية كبيرة، حيث شغل عدة مناصب وزارية في بلاده من بينها وزير الخارجية ويشغل حالياً عضوية البرلمان الفنلندي. وسبق له العمل خلال الفترة من 2005م وحتى 2007م كممثل خاص للاتحاد الأوروبي بالسودان، وعمل خلال ذات الفترة أيضاً مستشاراً رفيع المستوى للأمم المتحدة في عملية سلام دارفور التي استضافتها العاصمة النيجيرية أبوجا وانتهت بالتوقيع على اتفاق سلام دارفور (اتفاق أبوجا) الموقع في مايو 2006م، كما شغل خلال الفترة من 2009م وحتى 2017م موقع الممثل الخاص لوزير الخارجية الفنلندي لشؤون الوساطة وإدارة الأزمات في إفريقيا.

ورغم وجود مؤشرات على رفض خارجية بورتسودان لهذا التعيين، لكن التوقعات ترجح أن يبدأ المبعوث الجديد مهمته بإعادة ترتيب مكتب المبعوث الخاص واستبعاد عدد من المسؤولين فيه ممن تدور شكوك بشأن تبنيهم نهجاً منحازاً في التعامل مع ملف الأزمة في السودان.

الجدير بالذكر أن صحيفة (ديسمبر) نشرت في عددها الصادر يوم 5 فبراير الماضي نقلاً عن مصادر دبلوماسية مطلعة بأن لعمامرة سيغادر منصبه نهاية هذا الشهر وعدم تجديد تفويضه مجدداً، وذكرت تلك المصادر أن الرجل «تم إبلاغه رسمياً بقرار إنهاء تفويضه وعدم تجديده مرة أخرى».

استمرار الأزمة رغم لقاء جابر/ كامل

الخرطوم: (ديسمبر)

شهد الأسبوع الماضي تطورات متصاعدة في العلاقة ما بين رئيس اللجنة العليا لإعادة تهيئة العاصمة الفريق بحري إبراهيم جابر ورئيس وزراء حكومة سلطة بورتسودان كامل إدريس، بعقد الأول لمؤتمر صحفي أكد فيه استمرار عمل اللجنة التي يترأسها وعدم حلها، مع إعلانه غياب وزراء الحكومة عن المشاركة فيها استجابة لتوجيهات صادرة من مجلس الوزراء.

وتوقع مراقبون منذ الإعلان عن تشكيل هذه اللجنة برئاسة جابر وعضوية ما يسمى مجلس سيادة سلطة بورتسودان ومنح رئيس الوزراء عضويتها أن يحدث صدام بين عضوية السيادي ومجلس الوزراء، باعتبار أن المهام التي أوكلت للجنة المذكورة هي تنفيذية في المقام الأول وضمن سلطات مجلس الوزراء.

وشهدت الأسابيع الماضية تفجر الخلافات والصراعات بين الطرفين، بلغت ذروتها بإصدار وزارة مجلس وزراء التابعة لسلطة بورتسودان توجيهات للوزراء بعدم المشاركة في أي أعمال أو أنشطة لجان لم يكوّنها مجلس الوزراء، وهو ما دفع جابر لتنظيم مؤتمر صحفي كشف فيه عن قيام وزارات بتأجير مقرات وعقارات بمبالغ دولارية، وألقى باللائمة في التجاوزات التي شهدها تعاقد صيانة جسر الحلفايا على وزارتي المالية والنقل، وطالبهما بكشف الحقائق والتفاصيل المتعلقة بهذه الصفقة.

صورة لجابر وإدريس خلال لقائهما الاخير

خلال ذلك المؤتمر الصحفي نفى جابر أي صلة للجنته بالشؤون الخاصة بالتعاقدات المرتبطة بمشاريع إعادة التعمير التي تباشرها بشكل كامل وزارتا المالية والنقل، حيث لا تقوم اللجنة التي يترأسها بأي إجراءات أو صرف مالي مباشر.

وبث إعلام مجلس سيادة سلطة بورتسودان مقطع فيديو لزيارة سجلها دكتور كامل إدريس لعضو مجلس سيادة ذات السلطة ورئيس لجنتها لإعادة تهيئة العاصمة إبراهيم جابر. ولاحظ المراقبون في تلك المقابلة أن الأول كان مندفعاً ومتلهفاً بصورة ملاحظة تجاه الثاني حتى في طريقة المصافحة، وأدلى بتصريحات بدت «خاضعة ومنكسرة» أمام جابر.

وتوقع متابعون للتطورات المتعلقة بهذا التطور أن يكون هذا اللقاء ذا صلة وطيدة بالعسكريين المسيطرين على مجلس السيادة خاصة قائد الجيش، بعد التراشق بين الطرفين الذي وصل لمرحلة علنية بعد المؤتمر الصحفي لجابر، لكنهم أشاروا في ذات الوقت إلى أن اللقاء في خلاصته سيكون «علاقات عامة نظراً لعدم معالجة القضايا الخلافية الأساسية بين الرجلين وتمسك كل منهما بصحة موقفه، وهو ما يجعل الفرضية الأرجح تفجر الصراع بينهما مرة أخرى».

لـ«ديسمبر» كلمة

كمبالا ليست المحطة الأخيرة

لا ينبغي النظر لزيارة الفريق محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، إلى يوغندا باعتبارها جولة جديدة في السباق بين طرفي الحرب لكسب التأييد الإقليمي والدولي ونيل شرعية يفتقدانها في السودان جراء الانقلاب العسكري «المشترك» على حكومة الثورة والحرب المدمرة التي يخوضانها على أجساد السودانيين وممتلكاتهم وبلادهم.

هذه الزيارة ليست كغيرها من الزيارات، لأنها تحمل في طياتها بذرة تقسيم السودان من جديد، حتى قبل أن يندمل جرح انفصال جنوب السودان، وقبل أن يكتمل جرد حساب المسؤولية عنه مع الحركة الإسلامية وحزبها الحاكم؛ حزب المؤتمر الوطني المحلول.

فيكفي أنه قد استقبل في أعلى مستويات الحكم، ومعه عدد كبير من أفراد طاقمه الحكومي، بعد أن فشل مالك عقار خلال زيارته لكمبالا في إقناع القيادة اليوغندية بعدم استقبال وفد حكومة «تأسيس»، في فشل جديد لدبلوماسية حكومة بورتسودان التي يهيمن عليها كوادر الحركة الإسلامية وفلول المؤتمر الوطني المحلول.

العديد من المؤشرات، تؤكد أن زيارة يوغندا ستكون ضربة البداية لسلسلة من الزيارات المماثلة لعدد من الدول الإفريقية، خصوصاً بعد أن فشلت جهود حكومة بورتسودان في استعادة عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي، ما ينزع عنها أحقية الانفراد بتمثيل السودان.

وكما أن هناك تعاملاً مع الأمر الواقع في بورتسودان، نلحظ تنامياً في التعامل مع الأمر الواقع في نيالا من قبل المنظمات الدولية التي توفر المساعدات الإنسانية، وفي حملات تطعيم الأطفال، وحتى في استخدام المطارات التي تقع خارج سيطرة سلطة بورتسودان.

كما أن حكومة الأمر الواقع في نيالا تنزع إلى إيجاد بدائل للخدمات التي أوقفت بورتسودان تقديمها للمواطنين في مناطق سيطرة الدعم السريع. ولعل سعيها لتنظيم امتحانات شهادة سودانية خاصة بها هو طعنة جديدة في خاصرة وحدة السودان، لأن ذلك يتعلق بمستقبل ملايين الطلاب في كل أنحاء السودان.

وتشير المعلومات المتوفرة إلى توجُّه نيالا لإصدار وثائق هوية للمواطنين في مناطق سيطرتها، مثلما تعمل على إنشاء نظام مصرفي مستقل وتطبيقات مصرفية للتحرر من هيمنة بورتسودان وغيرها من الإجراءات، مثل نشر قوات شرطة والتي تدق إسفيناً في وحدة البلاد. وما كان مستبعداً بالأمس، أصبحت الخطى تتسارع نحوه.

كل هذه التطورات والانحدار السريع نحو تقسيم فعلي للبلاد لن يوقفه الحديث بأن وحدة السودان خط أحمر، أو أن حكومة «تأسيس» لا تمتلك القدرة على إدارة دولة، أو أن مناطق سيطرتها تفتقد لمقومات الدولة، أو أن حكومة البرهان فاقدة للشرعية، أو غير ذلك من السرديات، لأن الواقع الفعلي سيفرض حينها منطقه على الجميع.

المخرج الوحيد من هذه الكارثة المعلنة، هو أن نعمل جميعاً على وقف الحرب فوراً، لأن ذلك يمثل المدخل المنطقي والوحيد لحوار واسع بين المدنيين، يستثني من تسببوا في كل هذه الكوارث من فلول النظام البائد ويستبعد طرفي الحرب، حوار يستلهم مبادئ ثورة ديسمبر العظيمة، ويعيد بناء سودان الحرية والسلام والعدالة والحكم المدني.

لا للحرب.

تعتيم كامل على القضايا التي تداولها اجتماع مجلس الأمن والدفاع

بورتسودان: (ديسمبر)

عقد مجلس الأمن والدفاع خلال هذا الأسبوع اجتماعاً ترأسه قائد الجيش. ورغم التكهنات المتعلقة بالاجتماع وميقاته، إلا أن الوسائط الإعلامية بما في ذلك الرسمية خلت من أي إشارات أو معلومات، أو حتى لقطات لانعقاد هذا الاجتماع.

ورغم عدم صدور أي بيان أو توضيحات من الاجتماع أو أجندته، إلا أن عدداً من القضايا التي برزت بعد الاجتماع رجح بأنها كانت ضمن الأجندة التي ناقشها الاجتماع المذكور، وعلى رأسها الموقف من تصريحات مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا مسعد بولس في جلسة مجلس الأمن، أو تصريحاته عن مسار المباحثات غير المعلنة مع طرفي الحرب، حيث صوب بيان خارجية سلطة بورتسودان انتقادات مباشرة وعنيفة تجاه بولس والمقترحات الواردة ضمن المبادرة المطروحة، دون تقديم شروحات حول محتوى تلك المقترحات ومضمونها.

الحدث الثاني الذي تم ربطه بمداولات الاجتماع المذكور هو البيان الناقد لخارجية سلطة بورتسودان للسلطات اليوغندية جراء استقبالها لقائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو ومرافقيه، في تحالف (تأسيس) وسلطة نيالا من أعضاء مجلسها الرئاسي أو حكومة سلطتها، إلا أن حميدتي استبق البيان خلال حديثه في الندوة الجماهيرية التي تحدث فيها بكمبالا مبيناً أن زيارتهم جاءت نتيجة لطلب سلطة بورتسودان، خلال زيارة نائب رئيس مجلس سيادة سلطة بورتسودان مالك عقار مؤخراً لكمبالا، «التوسط بينها وبين الدعم السريع»، ويومها قال حميدتي: «نقول هذه الحقيقة قبل أن يصدروا أي بيان شجب أو إدانة أو احتجاج، فسبب زيارتنا لكمبالا واستقبالنا هم ناس البرهان لأنهم طلبوا من أوغندا التوسط بيننا وبينهم».

جانب من اجتماع موسفيني وعقار بكمبالا

جنرالات «التنظيم» يتنافسون على سفارة القاهرة

عواصم: (ديسمبر)

تصاعدت حملات إعلامية يقف خلفها إعلاميون مرتبطون بتنظيم حزب المؤتمر الوطني المحلول وحركته الإسلامية على سفير سلطة بورتسودان بالعاصمة المصرية القاهرة، الفريق أول ركن عماد عدوي، واتهامه بالتقصير في العديد من أوجه عمله، وتلميحات بتورطه في الفساد والمطالبة باستبعاده واستبداله بسبب هذه الأخطاء.

تزامنت الحملة المذكورة مع حملة ذات طابع شعبي حملت عدوي مسؤولية الوقوف وراء تنفيذ التدابير المرتبطة بترحيل السودانيين من العاصمة المصرية القاهرة الصادرة عن قائد الجيش، الذي دعا علناً وطالب السودانيين للعودة للبلاد «وصوم رمضان في السودان»، حيث تم توظيف هذه الإجراءات التي تنفذها السفارة كمنصة لتوجيه هجوم إعلامي شعبي على السفارة عموماً والسفير عدوي على وجه الخصوص، وصلت مرحلة ترويج خبر يشير لاستدعاء السفير لبورتسودان وإعفائه من منصبه.

لم تكتفِ الحملة بالمطالبة بإبعاد عدوي، لكنها شرعت في الترويج لشخصيتين عسكريتين مرتبطتين بتنظيم حزب المؤتمر الوطني وحركته الإسلامية ليكونا خلفاً له، أولهما نائب رئيس هيئة الأركان إدارة ومدير شركة زادنا السابق ووالي ولاية نهر النيل الأسبق، الفريق أول عبدالمحمود حماد العجمي، أما الشخصية العسكرية الثانية فهي أيضاً مرتبطة بتنظيم الحزب المحلول وحركته الإسلامية وهو الفريق أول ركن حسن عباس الداروتي، المفتش العام السابق للجيش، أحد أبرز المتهمين بالتسبب في إشعال الحرب بسبب دوره المعلوم في زيادة التوتر بين الجيش والدعم السريع قبل اندلاعها.

ويشير مراقبون إلى أن مساعي تنظيم الحزب المحلول وحركته الإسلامية للسيطرة على سفارة القاهرة يرتبط بمعطيات تنظيمية، بسبب وجود كوادر وأنشطة إعلامية بالقاهرة تتطلب حماية رسمية، ومتطلبات أمنية في رصد واستهداف العناصر المدنية الديمقراطية المناهضة للحرب والحزب المحلول، بجانب ارتباط محطة القاهرة الدبلوماسية بالمال بسبب العدد الكبير للسودانيين وتزايد طلبات الدخول للسودانيين لمصر من خارجها، والتي تسعى عناصر التنظيم للسيطرة عليها لتوظيف تلك الأموال لصالح أنشطة وفعاليات وتحركات الحزب المحلول وجعلها تصب لصالح عناصره بشكل مباشر. ومن المؤكد أن الأيام القادمة ستشهد، من واقع التحركات والحملات والأخرى المضادة لها، الدوافع الحقيقية لهذا الصراع الذي يتجاوز «الجنرالات» لما هو أبعد منهم.

الموت يغيب أسامة سعيد أبو كمبال

عواصم: (ديسمبر)

غيب الموت عضو الحزب الشيوعي السوداني والمتحدث السابق باسم الجبهة الديمقراطية بجامعة أم درمان الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، أسامة سعيد أبو كمبال، والذي انتقل لرحمة مولاه ببريطانيا وسيصلى جثمانه بعد ظهر يوم غد الجمعة في المركز الإسلامي بمدينة بلفاست ويشيع إلى مقابر روزلون في بلفاست عند الساعة الثانية ظهرا.

ويعد الراحل من الكوادر الخطابية المشهورة لتنظيم الجبهة الديمقراطية بجامعة أم درمان الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، وتزامنت تلك الحقبة مع الانشقاق الكبير الذي تعرض له الحزب الشيوعي بانقسام حركة القوى الجديدة (حق)، التي كان يقودها الراحل الخاتم عدلان، وشهدت ذات الحقبة تصاعد المقاومة لنظام الجبهة الإسلامية وتنظيمها المؤتمر الوطني المحلول بالجامعات السودانية.

وقامت العديد من الجهات بإصدار بيانات نعي للفقيد، أبرزها فرعية الحزب الشيوعي السوداني ببريطانيا وأيرلندا وتحالف التغيير الجذري وتجمع الأجسام المطلبية (تام)، وغيرها.

تتقدم صحيفة (ديسمبر) بأصدق التعازي لأسرة ومعارف الفقيد ولزملائه في الحزب الشيوعي السوداني، ويسألون الله تعالى للفقيد الرحمة والمغفرة «إنا لله وإنا إليه راجعون».

الكشف عن الملامح العامة لإعلان مبادئ الرباعية لوقف الحرب

عواصم: (ديسمبر)

كشفت وسائل إعلامية عن الملامح العامة لمبادئ الرباعية لوقف الحرب بعد تصريحات أدلى بها مستشار الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط وإفريقيا مسعد بولس، التي أشار فيها لوجود إطار عام ومبادئ متفق عليه بين الرباعية وطرفي الحرب.

وطبقاً لما أورده بولس، فإن الخطة المتفق عليها بين دول الرباعية وطرفي الحرب بالسودان تتضمن خمسة مبادئ أساسية هي (هدنة إنسانية فورية بدون شروط مسبقة، ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام، حماية المدنيين، التفاوض على وقف إطلاق نار دائم، ترتيبات أمنية مرحلية، وانتقال إلى حكومة مدنية يشكلها الذين قادوا الثورة السلمية).

من جانبه أكد قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو حميدتي وجود تفاوض وتبادل لوثائق وقيامهم بالرد عليها، معلناً موافقتهم على مسار الرباعية وجهود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لوقف الحرب.

إلا أن خارجية سلطة بورتسودان أشارت إلى أن كل ما لا يحقق مصالح البلاد العليا لن يحظى بموافقة الحكومة، وبالتالي لن يجد طريقه للتنفيذ، مشيرةً إلى أن طرح أو تقديم أي مقترحات لا يعني بالضرورة قبولها أو الموافقة عليها من قبل سلطة بورتسودان. لكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ردّ على هذا البيان، مؤكدًا أن مبادئ الاتفاق الشامل المطروح ضمن مسار (الرباعية) تم تطويرها عبر مشاورات مكثفة شملت جميع الأطراف المعنية.

بالنظر لهذا التباين نجد أن الجانب الأمريكي والدعم السريع أكدا على تطوير الوثيقة وتبادلها بين الأطراف والرباعية وأقرّا بها، أما سلطة بورتسودان فرغم الاعتراف بها لكنها أشارت إلى أن كل ما يعرض ويقدم ليس بالضرورة أن يحظى بالموافقة.

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 فبراير 2026م
تقارير
https://decembernews.com

وثيقة مبادئ وقف الحرب.. البحث عن الحقيقة والتفاصيل

قائد الجيش خلال مشاركته يوم الاثنين الماضي في تخريج دفع جديدة من كلية كرري

تقرير: (ديسمبر)

أثار مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا مسعد بولس نقاشات، خلال هذا الأسبوع، بتصريحه الذي كشف فيه جوانب من الملامح العامة لإعلان المبادئ المقترح من الرباعية لأطراف الحرب بالسودان للهدنة الإنسانية ووقف الحرب المكون من خمس نقاط، ودفع إلى صدور ردود فعل متباينة خاصة وسط سلطة بورتسودان.

ونجد أن قائد قوات الدعم السريع ورئيس مجلس الرئاسي لسلطتها بنيالا الفريق أول محمد حمدان دقلو حميدتي قد أعلن خلال حديثه في لقاء جماهيري بالعاصمة اليوغندية كمبالا تبادل مسودات مع الرباعية والجانب الأمريكي وقيامهم بالرد على تلك المقترحات وموافقتهم عليها، وهو حديث بخلاف إعلان الموافقة تضمن تأكيداً على وجود نقاش مع الطرفين وتباحث حول مسودات متبادلة.

إلا أن وزارة خارجية بورتسودان أصدرت بياناً ربطه كثير من المراقبين بنتائج اجتماع مجلس الأمن والدفاع، الذي لم يصدر عنه أي تصريح، حيث أشارت خارجية بورتسودان - في بيانها الصادر يوم الاثنين الماضي رداً على تصريحات بولس بتقديم مقترحات بشأن قضايا الحرب والسلام - بأن «طرح أو تقديم أي مقترحات لا يعني بالضرورة قبولها أو الموافقة عليها من قبل الحكومة السودانية». وأضاف البيان إن أي مقترحات لا تراعي مصالح البلاد العليا لن تحظى بموافقة الحكومة، وبالتالي لن تجد طريقها للتنفيذ».

الرد الأمريكي

إلا أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أكد لقناة «الشرق بلومبيرغ» كشف عن التوصل لـ«مبادئ قوية لاتفاق شامل بالسودان» عمل بولس وضمن جهود الرباعية لوقف الحرب، كاشفاً أن التوصل لهذه المبادئ تم بعمل وثيق مع قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان وفريقه من جهة والدعم السريع من جهة ثانية للتوصل لتلك المبادئ، وأضاف أن «الخطة الشاملة التي طوّرتها الرباعية الدولية»، تم التوصل لها من خلال «التشاور مع جميع الأطراف»، معتبراً أنها «تمثل أفضل سبيل للمضي قدماً»، لافتاً إلى أن واشنطن «على علم بمقترح السلام الذي طرحه البرهان»، مؤكداً موقف واشنطن بتحقيق السلام والاستقرار»، يمكن للشعب السوداني «العودة إلى حكم مدني في سودان موحّد».

البحث عن التفاصيل

عند تجميع المواقف المختلفة، نجد أن هناك اتفاقاً بين بولس والمتحدث باسم الخارجية الأمريكية وحتى قائد الدعم السريع حول هذا الأمر. ويبدو في هذا السياق الموقف «النشاز» هو الوارد في بيان خارجية بورتسودان، التي لم تنكر تلك الوقائع وإنما نفت موافقتها على الوثيقة وهذا يعني أنها «موجودة».

أشار بولس إلى أن هذه الوثيقة تتكون من (5) مبادئ عامة، هي (هدنة إنسانية فورية بدون شروط مسبقة، ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام، حماية المدنيين، التفاوض على وقف إطلاق نار دائم، ترتيبات أمنية مرحلية وانتقال إلى حكومة مدنية).

إلا أن مصادر إعلامية غير رسمية تداولت تفاصيل ما أطلقت عليه «محاور الخطة الأمريكية الخاصة بإحلال السلام» التي تحظى بتوافق وقبول الرباعية، والتي تتكون من نقاط أساسية وفرعية -التي لم يتم تأكيدها من جهات رسمية حتى اللحظة- والتي شملت عدة بنود شملت (الهدنة الإنسانية الفورية بدون شروط مسبقة) و(ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وحماية المدنيين) و(وقف دائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية الموثقة).

شملت الإجراءات الخاصة بـ(عملية الانتقال السياسي الشامل بقيادة مدنية) قضايا «الانتقال إلى حكومة مدنية تشمل قوى الثورة السلمية (ثورة ديسمبر) التي أسقطت النظام السابق في 11 أبريل 2019م والشباب والمجتمع المدني وعملية سياسية شاملة تؤدي إلى دستور جديد وانتخابات نزيهة، بعيدًا عن سيطرة الأطراف العسكرية أو الجماعات المتطرفة، خاصة الشبكات المرتبطة بالنظام السابق وحزبه المحلول».

أشارت تلك التسريبات لوجود محور خاص بـ«جهود إعادة الإعمار طويلة الأمد» تقوم على «إنشاء صندوق إعادة إعمار دولي ودعم اقتصادي لاستعادة الاستقرار، إعادة بناء البنية التحتية، وتوفير فرص للشعب السوداني»، مع وجود محور خاص يتضمن (عدم الإفلات من العقاب لمرتكبي الفظائع والتجاوزات بإقرار آليات مساءلة وطنية ودولية).

بولس والخارجية الأمريكية وقائد الدعم السريع أكدوا وجود نقاشات حول وثيقة مقترحة للمبادئ، وحتى بيان خارجية بورتسودان لم ينكر وجودها ولكن اختلافه الوحيد إبداء عدم موافقتهم على محتواها وهذا يعني أنها «موجودة»

بغضِّ النظر عن تفاصيل محتوى الوثيقة فإن الوقائع تظهر وجود «إطار» تم نقاشه وتطويره بملاحظات الطرفين قد يكون أحد الأطراف متحفظ على بعض بنوده ومحتوياته، لكننا فعلياً بتنا قريبين من «وثيقة ما» تتضمن مبادئ عامة سبق الحديث عن بعض تفاصيلها الفنية مؤخراً كالانسحابات المتبادلة في عدة مواقع.. ولذلك فالخلاصة هي أنه «يوجد حوار ومسودات متبادلة ونقاط اتفاق وحتى اختلاف سيثمر وثيقة وإعلان مبادئ في خاتمة المطاف»!!.

رسائل حميدتي من كمبالا

تقرير: القسم السياسي

لأول مرة منذ اندلاع الحرب في 23 أبريل 2023م ظهر قائد قوات الدعم السريع ورئيس المجلس الرئاسي لسلطة تحالف (تأسيس) بنيالا الفريق أول محمد حمدان دقلو ضمن فعالية جماهيرية علنية ومباشرة خلال زيارته للعاصمة اليوغندية كمبالا يوم الجمعة الماضي، وسط حضور لافت لأعضاء المجلس الرئاسي لسلطته، على رأسهم نائبه الفريق عبدالعزيز الحلو ورئيس وزراء الحكومة محمد حسن التعايشي وعضوا مجلس الرئاسة الطاهر حجر والهادي إدريس ومبارك مبروك ووزير شؤون مجلس الوزراء بسلطة (تأسيس) إبراهيم الميرغني.

تحدث حميدتي في ذلك اللقاء الجماهيري لفترة تزيد قليلاً عن الساعة والربع، وتعمد في ذلك اللقاء توجيه رسائل عديدة كان أبرزها سخريته من مزاعم مقتله ودفنه أو استخدام شبيه له أو أنه «روبوت»، معلناً استعداده عن كشف ظهره حتى يتأكد الحضور من عدم وجود أجهزة مركبة على جسمه لتشغيل «الروبوت الآلي».

تفاصيل الزيارة والمفاوضات

كشف حميدتي خلال حديثه عن مسببات زيارتهم لكمبالا قبل أن تصدر خارجية سلطة بورتسودان بياناً يدين زيارته تلك، مبيناً أنهم حضروا بناءً على طلب تقدم به نائب رئيس المجلس السيادي لسلطة بورتسودان مالك عقار خلال زيارته الأخيرة لكمبالا والتي طلب فيها من الرئيس اليوغندي يوري موسيفيني تدخلهم طالباً وساطتهم مع الدعم السريع.

أبرز المعلومات التي وردت ضمن الحديث في ذلك اللقاء الجماهيري قوله بأنهم تلقوا وثيقة للهدنة من الرباعية والجانب الأمريكي وقاموا بالرد عليها، ثم عرضت عليهم وثيقة أخرى أبدوا وجهة نظرهم فيها. ومضى لأكثر من ذلك حينما رحب بتحركات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لوقف الحرب التي أشار إلى أنها لو توفرت الإرادة والرغبة الحقيقية لتم وقفها في شهورها الأولى.

انتقادات للرياض

شن حميدتي هجوماً وانتقادات عنيفة على المملكة العربية السعودية، معتبراً أن الغرض الحقيقي لمفاوضات جدة كان ضمان إخراج قائد الجيش من حصار القيادة العامة. ورغم تأكيده على التزامهم بما ورد باتفاق جدة لكنه أشار لرفضهم العودة إلى جدة لأنهم اكتشفوا أن «السعوديين يتبنون موقفاً خطأً»، وبدا عاتباً على فريقه التفاوضي الذي رفض الاستماع لوجهة نظره بإصدار بيان يكشف كل تفاصيل وملابسات مفاوضات جدة «تقديراً للسعوديين».

تضمن الخطاب إشارات لدول لم يذكرها بالاسم بعضها تقوم باستخدام المسيرات في الحرب مع الجيش انطلاقاً من أراضيها، إلا أن الاتهام الأخطر كان لدولة «تجنب ذكر اسمها» اتهمها بمنح الأموال لمدير مخابرات سلطة بورتسودان الفريق أحمد إبراهيم مفضل لزعزعة أمن واستقرار المنطقة.

خطاب الحرب

تضمن الحديث إشارات لارتفاع الاستعدادات

حميدتي خلال حديثه بندوة كمبالا

العسكرية وتمكنهم من تجنيد نصف مليون مقاتل، مستعرضاً جانباً من التطورات العملياتية خاصة في جبهة النيل الأزرق القريبة للخرطوم، حسب قوله، التي حال دون إكمال تقدمهم «استخدام مسيرات تقاتل مع الجيش من خارج الحدود»، وشدد على عزمهم العودة مجدداً للخرطوم وحتى بورتسودان وفاءً لدماء الشهداء، حسب تعبيره.

ورغم الاعتراف المباشر بالاستعانة بمقاتلين أجانب تحديداً كولومبيين لتشغيل الطائرات المسيرة وحددهم بعشرة أشخاص، لكنه في ذات السياق اشار لاستعانة الجيش بمجموعات أجنبية إيرانية وأوكرانية وجبهة تقراي، مشيراً لوجود تحركات لدى الجيش للاستعانة بمقاتلين من حركة الشباب الصومالي.

وقائع الماضي

سرد حميدتي تفاصيل ووقائع تاريخية في الفترة التي سبقت ثورة ديسمبر، بما في ذلك توصله لقناعة أن رأس النظام عمر البشير هو أساس الفساد، وأثر الصراعات الداخلية في بنية النظام السابق ومساعيهم لإسقاط البشير والاحتفاظ بالنظام إلا أن مخططهم تم إحباطه، حيث أسقط الشعب البشير ونظامه ولذلك قاموا بمحاولة تدارك الموقف واستعادة زمام الأمور بتنصيب مفتش الجيش الفريق عبدالفتاح البرهان على رأس المجلس العسكري، والذي جزم بأنه «بحكم الوقائع عضو مرتبط بالتنظيم الإسلامي منذ فترة عمله في دارفور حينما كان برتبة العقيد»، طبقاً لقوله.

وصفة المستقبل

قدم حميدتي تصوره للمستقبل، مؤكداً زهدهم كعسكريين في التنافس في السلطة إلا بعد التخلي عن البنادق والتنافس المدني مع الأحزاب عبر الانتخابات كقوى مدنية غير عسكرية، وشدد على تمسكهم بوحدة السودان وموافقته على العلمانية بعد إدراكه لاستخدام «الشريعة لتقسيم البلاد»، مشدداً على أن المستقبل في السودان يتطلب استبعاد تنظيم حزب المؤتمر الوطني المحلول، مبيناً أنهم فقدوا جل قدراتهم العسكرية خلال هذه الحرب «فعناصرهم إما قتلوا أو هربوا من ساحة الحرب، وإذا عادوا إليها فإن مصيرهم الموت». وجدد حميدتي اعتذاره عن مسلك «الشفشفه» والسرقة التي اتهم بها عناصر من قواتهم، ورغم تحميل أعدائه مسؤولية هذا الأمر لكنه توعد ممارسي هذا السلوك بالعقاب والحسم «لأنه لن يقبلنا أحد بهذه الممارسة»، طبقاً لقوله.

ماذا خسرت سلطة بورتسودان بإعفاء لعمامرة؟

تقرير: (ديسمبر)

مثَّل قرار إعفاء المبعوث الشخصي للأمين العام للامم المتحدة للسودان الجزائري رمطان لعمامرة وتعيين وزير الخارجية الفلندي السابق بيكا هافيستو مبعوثاً شخصياً جديداً للأمين العام للأمم المتحدة بالسودان «ضربة موجعة» لسلطة بورتسودان، حيث شرعت المنصات الإعلامية المرتبطة بسلطة بورتسودان في شن حملة إعلامية استهدفت شخصه وسلوكه بوصفه شخصاً «مثلياً جنسياً».

لكن الحملة تعرضت لنكسة كبيرة حينما اتضح أن ذات الشخص سبق له العمل ممثلاً للاتحاد الأوروبي خلال فترة حكم النظام السابق المهزوم من ثورة ديسمبر، كما أن الشق الخاص بالسلوك الشخصي لا يعتبر معياراً مؤثراً في المؤسسات الدولية والإقليمية بقدر ما يرتبط بالكفاءة.

رمطان لعمامرة

معرفة السبب

من المؤكد أن دوافع الهجوم على هافيستو من قبل المنصات المساندة لسلطة بورتسودان لا ترتبط بسلوكه الشخصي وإنما بأمرين أساسيين أولهما القناعة المبكرة بصعوبة السيطرة عليه وتوظيفه لصالح أجندة بورتسودان، أما الأمر الثاني وهو الأساسي فلأنه يحل خلفاً لرجل وظَّف موقفه بشكل مكشوف ومفضوح في مساندة سرديات وادعاءات ومواقف سلطة بورتسودان ممثلاً في سلفه رمطان لعمامرة.

أسهم لعمامرة بشكل واضح ومباشر في تعزيز وترسيخ سرديات وروايات سلطة بورتسودان ومواقفها. وأظهر تقرير سابق نشرته صحيفة (ديسمبر) أنه كرس كل تحركاته خلال العام 2025م للقاء بقائد الجيش وسلطته مقارنة بلقاء وحيد مع القوى المناهضة للحرب، وبعد إصدار مذكرة الـ103 في يونيو الماضي التي نادت بإعفائه من موقعه قام بعقد اجتماعين مع وفدين من تحالف (صمود) وتحالف (تأسيس).

لم يقتصر دور لعمامرة في الانحياز لروايات ومواقف وسرديات سلطة بورتسودان فحسب، وإنما قام شخصياً بتسويق خارطة طريق سلطة بورتسودان في أروقة الاتحاد الإفريقي واستخدامها ضمن إجراءات رفع تجميد عضوية السودان بالاتحاد الإفريقي خلال اجتماعات العام 2025م.

وطبقاً لمصدر سياسي مطلع بتحالف (صمود)، تحدث لـ(ديسمبر) وطلب حجب اسمه، فإن تلك اللحظة «مثَّلت نقطة اللاعودة واتخاذ موقف حاسم تجاه لعمامرة باعتباره لم يكتفِ بالانحياز ولكن صار فعلياً طرفاً منخرطاً عاملاً مع أحد أطراف الحرب بشكل علني».

وأشار ذات المصدر إلى أن لعمامرة حاول توظيف لقاء وفد تحالف (صمود) مع الآلية الخماسية خلال هذا الشهر بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا بغرض استثمار ذلك اللقاء وتوظيفه في تحسين صورته التي تهاوت وانهارت بشكل كلي لإنقاذ منصبه والاستمرار في موقعه بمحاولة التواصل مع رئيس تحالف (صمود) دكتور عبدالله حمدوك، لكنه تعرض لصدمة كبيرة حينما اكتشف عدم مشاركة حمدوك في الاجتماع، وهو ما دفعه للانسحاب من الاجتماع وعدم المشاركة فيه.

وطبقاً لذات المصدر فمن الواضح أن الرجل فهم هذا الغياب من حمدوك وحالة الزهد التي أبداها ممثلو (صمود) في التواصل مع شخصه «بأن الأمر قد قضي ولم تتبقَ سوى الذكريات المسجلة في دفاتر التاريخ، وأن الموقف المنادي بإقالته ثابت بدون تغيير.. ولذلك فمن الأرجح أنه اختار الانسحاب وعدم المشاركة في الاجتماع».

خسارة فادحة

يُعدُّ إعفاء لعمامرة ومغادرته موقعه الأممي خسارة فادحة وهزيمة دبلوماسية جديدة تضاف لمعسكر دعاة الحرب ومساندي ببورتسودان تحل عليهم ثانياً بعد أسبوع من صفعة أديس أبابا التي قطعت الطريق أمام خططهم للعودة للاتحاد الإفريقي أو تخفيف القيود المفروضة عليهم، مع وجود فرق أساسي أن الدور الذي كان يؤديه لعمامرة يصعب تعويضه، وجاء فقدانه في وقت عسير تكافح وتناور فيه سلطة بورتسودان إقليمياً ودولياً للإفلات من محاولات وقف الحرب.

إن هذه الحيثيات تؤكد أن الهجوم على هافيستو لا ينطلق من أرضية وموقع قوة وإنما على العكس يخفي خلفه إحساساً عميقاً بخسارة فادحة لرجل بدرجة ممثل شخصي لأمين عام الأمم المتحدة «سيف ذاد عن مواقف بورتسودان ودرع صد عنها ضغوط المجتمعين الإقليمي والدولي بعرقلة مساعي وقف الحرب والعملية السياسية، وهو بهذه المواصفات فَقدُ يصعب تعويضه»!!

امتحانات الشهادة السودانية:

مستقبل السودان على حافة الهاوية

في تطور يمس مستقبل تعايش السودانيين، برز امتحان الشهادة السودانية كأحد العناصر بالغة الأهمية، لجهة أنه ظل امتحاناً «قومياً» تشرف عليه الحكومة المركزية، وينعقد في كل مدن السودان، في زمن واحد وبلغة واحدة وبشروط مشتركة. كذلك ظلت نتائج هذا الامتحان المؤشر والشرط الرئيسي للالتحاق بالجامعات السودانية. وعلى الرغم من أن السودان عاش في السابق حروباً عديدة إلا أن حرمان مئات الآلاف من الطلاب من أداء امتحان الشهادة السودانية لم يحدث كما هو في حرب 15 أبريل 2023. غير أن التطور الذي يعد ناقوس خطر يتمثل في إعلان حكومة «تأسيس» المكونة في مناطق الدعم السريع تنظيم امتحان منفصل عن امتحان وزارة التربية والتعليم في الخرطوم. وما يزيد الأمر تعقيداً تأثير الحرب على بنية التعليم أصلاً، وانعكاساتها المباشرة على بيئة التعليم والوصول الآمن له، وبالذات في مناطق النزاع. كما أن الحرب إلى جانب تدمير بعض المدارس تدميراً كلياً وجزئياً كانت سبباً رئيسياً في تشريد المعلمين؛ إما بسبب الهروب من العنف الذي أدى إلى مقتل عدد منهم وتعرض بعضهم للاحتجاز التعسفي، أو بسبب عدم حصولهم على رواتبهم.

في هذا التقرير الاستقصائي نستعرض آثار الحرب على بيئة التعليم عامة وخاصة في مناطق النزاع، ونركز الضوء على ما يجري في دارفور بخصوص التعليم عموماً وامتحانات الشهادة السودانية على وجه التخصيص.

تقرير استقصائي - (ديسمبر)

تأسيس: سنجري امتحانات في دارفور

أصدر وزير التربية والتعليم بحكومة تأسيس، كوكو محمد جقدول، قراراً بتشكيل لجنة فنية إشرافية عليا لامتحانات الشهادة السودانية في مناطق سيطرتها للعام الدراسي 2025-2026. القرار على الرغم من أنه كان متوقّعاً إلا أنه أحدث صدمة لدى كثيرين، وعده البعض ردة فعل عن إعلان الحكومة في الخرطوم الامتحانات في شهر أبريل المقبل. والمفارقة أن الاتحاد الأوروبي أضاء إشارة الخطر قبل الآخرين حين قال في بيان إن «إجراء امتحانات موازية في مناطق الدعم السريع يعزز فرص الانفصال». وعلى الرغم من أن قضية وحدة السودان وانفصاله تظهر بقوة في القضية التي نحن بصددها، غير أن مستقبل الطلاب في حد ذاته مسألة بالغة الأهمية. وإذ لم تُجب «تأسيس» على الأسئلة المتداولة ولم تهتم لذلك، وفي مقدمتها من يعترف بالشهادة الصادرة عن هذه الامتحانات؟ هل يتوقع أن يدرس بها الطلاب في الجامعات المرتبطة بالمركز؟ هل سيُعترف بهذه الشهادة خارج السودان؟ وقبل ذلك هل البيئة مهيَّأة وآمنة للجلوس للامتحانات؟ وغيرها من الأسئلة التي تطالب الأسر حكومة تأسيس بالإجابة عليها.

دارفور.. دار الكارثة

من الواضح حال تأجيل النقاش حول شبح التقسيم الذي يعززه امتحان شهادة تديره وزارة التربية والتعليم في الخرطوم وآخر موازٍ تديره وزارة التربية والتعليم في نيالا، حال أجلنا النقاش ووقفنا على آثار الحرب على بنية التعليم وقدرة الطلاب في الوصول إليه، سنجد أنها تسببت في آثار عميقة ومؤثرة على بيئة التعليم. فقد كشف معلمون من دارفور لـ(ديسمبر) عن واقع بالغ السوء بالنسبة للتعليم في دارفور وفي مناطق كردفان. كذلك كشفت لجنة المعلمين عن تعرض المعلمين للقتل والاعتقال والفصل التعسفي، وتردٍّ في الأجور وعدم وصولها أحياناً.

كان عدد المدارس في إقليم دارفور قرابة 4000 مدرسة بجميع المراحل، وفق تقرير أعدته لجنة مكلفة من حكومة تأسيس وعدد من المعلمين الذين تحدثوا لـ(ديسمبر) أصبحت نحو 98% من المدارس في بعض محليات دارفور خارج الخدمة، إما بفعل القصف المباشر، أو نتيجة تحويلها إلى مراكز إيواء أو ثكنات عسكرية، أو أنها تقع في مناطق شديدة الخطورة بسبب الاشتباكات العسكرية.

هذا الانهيار المادي لم يقتصر أثره على المباني فقط، بل انعكس مباشرة على حياة ملايين الأطفال. حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من خمسة ملايين طفل في دارفور مهددون بفقدان حقهم في التعليم، بحسب تقارير صحفية بينما حُرم أكثر من نحو 70 ألف طالب وطالبة في جنوب دارفور من الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية (دفعتا 2023 و2024) كما أشارت لجنة المعلمين.

﴿370﴾ ألف طالب لم يجلسوا للامتحان.. وظل يُرحَّل من يرغب في مواصلة الدراسة إلى أعوام 2024 و2025 والعام الحالي، وفي دفعة ﴿2023﴾ جلس من إقليم دارفور عدد محدود

ولم تنجُ الكوادر التعليمية من هذا الانهيار، فمنذ اندلاع الحرب، قُتل نحو (9) معلمين في دارفور وفق لجنة المعلمين السودانيين، وتوقف عن الدراسة آلاف آخرون بسبب النزوح واللجوء وإغلاق المدارس، بينما بقي عدد قليل منهم يعملون كمتطوعين ضمن المبادرات المجتمعية المتفرقة التي أعادت فتح عدد محدود من المدارس.

ويعكس تقرير UNICEF (منظمة الأمم المتحدة للطفولة حول الوضع الإنساني في السودان (مارس 2025) أن أكثر من 16,5 مليون طفل باتوا خارج المدارس، في واحدة من أكبر أزمات التعليم عالميًا. ورغم بعض محاولات إعادة فتح المدارس في ولايات محدودة، لا تزال مناطق النزاع، وعلى رأسها دارفور، بعيدة عن أي تعافٍ فعلي. ويقرّ التقرير بوجود فجوة تمويلية تبلغ 38% من الاحتياجات المطلوبة لقطاع التعليم، ما يعني أن الاستجابة الحالية أقل بكثير من حجم الأزمة، وفي ظل الظروف التي أشرنا إليها ودون معالجتها بشكل جدي جاء قرار تأسيس بإجراء امتحانات الشهادة، إضافة إلى هشاشة أمنية تنتظم كثيراً من مناطق إقليم دارفور.

لجنة المعلمين السودانيين
Sudanese Teachers' Committee

لجنة المعلمين: مئات الآلاف لم يجلسوا للامتحان

رسمت لجنة المعلمين، ممثلة في الناطق الرسمي سامي الباقر، صورة شديدة القتامة لامتحانات الشهادة السودانية في عموم السودان، وقال لـ(ديسمبر) إن «تراكم الدُّفعات منذ اندلاع الحرب حرم آلاف الطلاب من امتحان الشهادة، ولايزال هؤلاء مصيرهم غامضاً». وأشار الباقر إلى أن الإحصائية التي يتم القياس عليها هي امتحانات (2022-2023) وهي آخر تسجيل رسمي ومعتمد للطلاب المسجلين للامتحان، وكان عددهم (570) ألف طالب وطالبة، وعدد الذين جلسوا من هذا العدد لم يتجاوز (200) ألف طالب وطالبة، بمعنى أن هناك (370) ألف طالب لم يجلسوا للامتحان، وظل يترحل من يرغب في مواصلة الدراسة إلى أعوام 2024 و2025 والعام الحالي. وفي دفع (2023) جلس من إقليم دارفور عدد محدود، بعد أن انتقلوا من دارفور إلى الولايات التي أقيم فيها الامتحان، لجهة أن إقليم دارفور وجزء من إقليم كردفان لم تُجرَ فيها امتحانات أصلاً.

وقال معلم من جنوب دارفور لـ(ديسمبر) إنه «لثلاثة أعوام متتالية لم تجرَ امتحانات شهادة سودانية في دارفور، وهذا أحد الأسباب التي دفعت «تأسيس» لإجراء امتحانات بعد ضغط كبير من أسر الطلاب والمجتمع، خاصة أن تجربة نقل الطلاب للامتحان في ولايات يسيطر عليها الجيش لم تكن جيدة».

وتشير تقارير إلى اعتقال طلاب من دارفور جاءوا للامتحان في الولاية الشمالية وتحديداً في مدينة الدبة، وكذلك منع الدعم السريع الطلاب من السفر إلى مناطق سيطرة الجيش للجلوس للامتحانات، وعدَّها اعترافاً بالسلطة التي يترأسها قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ورغب أكثر من (13) ألف طالب الجلوس للامتحان في 2023 كانوا في معسكرات لجوء في دولة تشاد إلا أن السلطات التشادية منعتهم. وعلى الرغم من أن السلطات في الخرطوم أجرت امتحانات تكميلية في مارس 2024 لتخفيف تراكم الدفع إلا أن أعداداً محدودة جلست للامتحان.

أرقام الجلوس واقع صعب

من خلال استطلاع قامت به «ديسمبر» أشار معلمون من دارفور وكردفان إلى صعوبات حقيقية تواجه الطلاب الراغبين في الجلوس لامتحان الشهادة السودانية من مناطق النزاع ومناطق سيطرة قوات الدعم السريع. أول هذه الصعوبات أن الطلاب من تلك المناطق لم يتم تسجيلهم، ولم تستخرج لهم أرقام جلوس الامتحان، وهذا الإجراء يسبق الامتحانات بفترة تتجاوز الشهرين على أقل تقدير. الأمر الآخر الخوف من تجربة الاعتقال بالاشتباه أو ما يعرف بقانون «الوجوه الغريبة». والأكثر من ذلك إثارة للخوف هو منعهم من السفر من قبل قوات الدعم السريع وتعرضهم للمخاطر.

طلاب مناطق النزاع: لم يدرسوا

لا خلاف أن المعلم هو العنصر الأهم في العملية التعليمية، وما جرى بعد حرب 15 أبريل 2023 كان وقعه شديداً على المعلمين، وبالذات في مناطق النزاع في دارفور وكردفان. وبحسب مصادر كان توزيع المعلمين قبل توقف التعليم في دارفور على النحو التالي: 45% في المرحلة الابتدائية، 15% في المرحلة المتوسطة، و40% في المرحلة الثانوية، غير أن (80%) من المعلمين تركوا مهنة التعليم إلى مهن أخرى، بعد توقف المرتبات وعدم اهتمام الإدارات المدنية في حكومة تأسيس بتوفيرها.

وقال معلمون إن المرتبات على قلتها يتم توفيرها من الحكومة المركزية في الخرطوم، ولا تتعدى 60% من المرتبات المطلوبة، وهي لا تكفي المعلم لمدة يومين في ظل التضخم العالي الذي شهدته الأسواق بعد اندلاع الحرب. وقالت لجنة المعلمين في بيان بشأن الأجور إن جميع المعلمين يعيشون بعد الحرب تحت خط الفقر المدقع، وجاء في البيان تحت فقرة «نماذج من المرتبات:

نماذج من المرتبات

الدرجة الأولى (قرابة 30 عامًا خدمة): لا يزيد المرتب عن 220 ألف جنيه سوداني، وهو مبلغ لا يفي بأبسط متطلبات أسرة صغيرة في ظل الغلاء الفاحش.

الدرجة التاسعة (مدخل الخدمة): لا يزيد الراتب عن 80 ألف جنيه سوداني.

العامل: لا يتجاوز إجمالي ما يتقاضاه 25 ألف جنيه سوداني».

إن هذه المرتبات لا تغطّي حتى كلفة المواصلات، وتضع المعلّم والعامل أمام واقع قاسٍ من العجز والعوز، وأصبحت – مهما اختلفت درجاتها – جميعها تحت خط الفقر المدقع.

وأشار الناطق الرسمي للجنة المعلمين سامي الباقر إلى أن هذه الأوضاع لها انعكاس على الشهادة السودانية بشكل عام، وفي مناطق النزاع بشكل خاص، ودفعت المعلمين إلى هجر المهنة. وفي استطلاع مع عدد من المعلمين من دارفور أجرته (ديسمبر) قال الأستاذ محمد حسن حامد أحمد، من مدرسة دار السلام الثانوية بنين في شمال دارفور: «كانت مفاجأة وصدمة كبيرة... الجهل والتشرد يزداد». فيما يعبّر الأستاذ محمد موسى داوود عبدالله، من قريضة الثانوية بنات في جنوب دارفور، عن إحباطه قائلاً: «أصبح الطلاب وقودًا للحرب».

وكشفت لجنة المعلمين عن استهداف المعلمين بالقتل والاعتقال والفصل التعسفي جراء الحرب. وبحسب رصد لجنة المعلمين هناك (16) قتيلاً، إضافة إلى رصد معلمين من دارفور مقتل (7) معلمين، وأشار البعض إلى أن القتلى وسط المعلمين أكثر من ذلك، ولا توجد مراصد محايدة أو إحصاءات دقيقة، والقتل كان من طرفي الحرب الجيش والدعم السريع أو خلال الاشتباكات. كذلك تعرض أكثر من (26) معلماً للاعتقال أيضاً في مناطق طرفي الحرب، وتم فصل معلمين بتهمة التخابر مع الجيش أو التعاون مع الدعم السريع.

واتفق عدد من خبراء التعليم على أن ظروف المعلمين السيئة تنعكس بشكل مباشر على جودة التعليم وجودة الشهادة السودانية والاعتراف بها في المحيط الإقليمي والدولي.

مستقبل خطير

عند الحديث عن مستقبل الطلاب الذين حرموا من الجلوس وخاصة البنين كانت الصورة مقلقة وخطيرة. وفعلياً أبدى المعلمون قلقًا كبيرًا؛ ومن استطلعناهم من المعلمين يرى 43,3% منهم أن مستقبل الطلاب شديد الخطورة، بينما يعتقد 35% أنه يمكن إنقاذهم عبر برامج تعليم بديل، وأشار 13,3% إلى أن مستقبلهم يعتمد على وقف الحرب واستقرار الأوضاع الأمنية.

هذا الانقسام في الرؤى يعكس إدراك المعلمين العميق أن التعليم يمثل خط الدفاع الأول ضد تفكك المجتمع وانتشار الفقر والجهل، وأن الانقطاع عن التعليم يترك آثارًا متراكمة تتجاوز حياة الطلاب لتطال المجتمع ككل. وأخطر ما أشار إليه المعلمون هو انخراط الطلاب الذكور في مسار الحرب بعد انقطاعهم عن التعليم بعد انسداد أفق امتحان الشهادة أو امتلاكهم للسلاح مع حداثة سنهم سوف يدفعهم للجريمة والمخاطر الأخرى. والمفارقة أن إغلاق المدارس دفع عدداً من المعلمين للانخراط في الحرب وخاصة في مناطق الدعم السريع.

كشفت لجنة المعلمين عن استهداف المدرسين بالقتل والاعتقال والفصل التعسفي جراء الحرب. وبحسب رصد لجنة المعلمين ﴿16﴾ قتيلاً، إضافة إلى رصد معلمين من دارفور مقتل ﴿7﴾ معلمين وأشار البعض إلى أن القتلى وسط المعلمين أكثر من ذلك، ولا توجد مراصد محايدة أو إحصاءات دقيقة

فشل المبادرات.. من يتحمل الذنب؟

انطلق عدد من المبادرات للتقليل من مخاطر إقامة أكثر من امتحان للشهادة السودانية، إلا أن جميعها لم يكتب له النجاح وفشل بشكل كامل. تعللت الحكومة في الخرطوم بالأوضاع الأمنية في مناطق الدعم السريع وعدم الثقة في نقل الامتحانات بأمان وعدم كشفها. من جهتها رفضت حكومة الدعم السريع «تأسيس» السماح للطلاب بالسفر إلى مناطق الجيش لأداء الامتحان وعدت ذلك ضرباً من الاعتراف بسلطة البرهان وخوفاً من الكشف عن عجزها في تسيير شؤون المواطنين في مناطقها.

لكن من ينظرون إلى الأمر بمسؤولية وحيادية ينظرون إلى مستقبل مظلم للطلاب وللمجتمع ومستقبل بلد ينتظر من شبابه الكثير، في ظل استقطاب عسكري وانتشار السلاح.

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 فبراير 2026م
تقارير
https://decembernews.com

تقرير بعثة تقصي الحقائق الأممية يكشف وقوع أعمال «إبادة جماعية» في الفاشر

مؤشرات إبادة جماعية في الفاشر واستهداف عرقي واسع في دارفور

تحت عنوان: «السودان: مؤشرات الإبادة الجماعية في الفاشر»، أصدرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان يوم الخميس الماضي 19 فبراير 2026، تقريرها الذي خلصت فيه إلى أن الأدلة تشير إلى ارتكاب أفعال تشكل جوهر جريمة الإبادة الجماعية. وحذر التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، من أن الهجمات التي نفذتها قوات الدعم السريع في مدينة الفاشر ومحيطها لم تكن أعمالاً عشوائية في سياق الحرب، بل حملة منظمة تحمل سمات واضحة لجريمة الإبادة الجماعية بحق مجتمعات غير عربية. ووجدت البعثة أن أفعال قوات الدعم السريع تتوفر فيها ثلاثة من الأفعال الأساسية لجريمة الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي: قتل أعضاء من جماعة عرقية محمية، والتسبب في أذى جسدي أو عقلي خطير لهم، وفرض ظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم المادي.

وأفاد التقرير أن قوات الدعم السريع نفذت حملة ممنهجة من القتل والاغتصاب والتعذيب والاختفاء القسري، استهدفت بشكل خاص أفراد قبيلتي الزغاوة والفور. وشملت الجرائم الموثقة القتل الجماعي (مع توثيق مقتل أكثر من 6000 شخص في الأيام الأولى للهجوم)، والاغتصاب الواسع النطاق (بما في ذلك الاغتصاب الجماعي لنساء وفتيات من مجتمعات غير عربية)، إلى جانب فرض حصار منهجي بهدف تجويع السكان المدنيين وإخضاعهم.

جنيف: (ديسمبر)

ولاية البعثة ومنهجية عملها

بموجب قراره 14/1S/38 نوفمبر 2025، أنشأ مجلس حقوق الإنسان البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان، وطلب منها إجراء تحقيق عاجل في مزاعم انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حدثت في الفاشر والمناطق المحيطة بها.

اعتمدت البعثة منهجيتها، وحددت مبادئ العمل التوجيهية، وأقرت معايير الإثبات والأدلة الدامغة التي تجيز الاستناد إلى جريمة الإبادة الجماعية، مع مراعاة جميع أشكال المسؤولية المحتملة، بما في ذلك مسؤولية القادة.

وقد أجرت البعثة حتى الآن مقابلات مع 320 شاهداً وضحية من مدينة الفاشر والمناطق المحيطة بها، وأجرت مقابلات مع ناجين، وأرسلت بعثات تحقيق محددة الأهداف إلى تشاد وجنوب السودان، حيث تم إجراء 131 مقابلة في عام 2026 وحده (107 مقابلات شخصية و24 مقابلة عن بعد) شملت 54 امرأة و77 رجلاً.

وجمعت البعثة أيضاً مجموعة من الأدلة والمعلومات، بما في ذلك نحو 40 تقريراً ومواد ذات صلة. وقامت البعثة بالتحقق من صحة 25 مقطع فيديو وتوثيقها، وعقدت أكثر من 37 اجتماعاً مع منظمات من المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان وخبراء في المجال الصحي من حول العالم. واعتمد تقرير البعثة كذلك على وثائق مرئية وصور أقمار صناعية توثق حجم الدمار ومواقع الإعدامات والجثث.

وتواصلت البعثة مع مجموعة من الكيانات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المستشار الخاص للأمين العام وبعثة الاتحاد الإفريقي المشتركة لتقصي الحقائق بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان وبعثة الاتحاد الإفريقي في جنوب السودان والمحكمة الجنائية الدولية.

وجاء في تقرير البعثة أنها لم تتلقَّ أي تعاون من جانب السودان، على الرغم من بذل قصارى جهدها بهذا الصدد. فقد وجَّهت البعثة مذكرة في 24 نوفمبر 2025 إلى حكومة السودان، تطلب فيها زيارة الفاشر بالتحديد بغرض مقابلة مسؤولين وضحايا وناجين سودانيين. وفي فبراير 2026 أرسلت البعثة نسخة من تقريرها عن الفاشر إلى حكومة السودان لكنها لم تتلقَّ أيَّ رد. وكذلك وجَّهت البعثة رسالة إلى قوات الدعم السريع في 12 ديسمبر 2025، طلبت فيها عقد اجتماع مع قيادتها، وأرفقت بها قائمة أسئلة متعلقة بسيطرتها على الفاشر. ولم تتلقَّ البعثة أي رد، بالرغم من تأكيدات قوات الدعم السريع العلنية بأنها ستتعاون مع البعثة.

البعثة تعقد مؤتمراً صحفياً

عقدت البعثة مؤتمراً صحفياً بجنيف في 19 فبراير أكد فيه محمد شاندي عثمان- رئيس البعثة- أن «العمليات التي وقعت في الفاشر وحولها لم تكن فوضوية، بل كانت عملية منظمة تخطط لها وتمولها قيادة الدعم السريع». وقال شاندي «إن حجم العملية وتنسيقها والتأييد العلني الذي حظيت به من كبار قادة قوات الدعم السريع، يثبتُ أن الجرائم المرتكبة في الفاشر والمناطق المحيطة بها لم تكن تجاوزات عشوائية وقعت في سياق الحرب، بل شكلت جزءاً من عملية مخططة ومنظمة، تحمل دلالات الإبادة الجماعية».

أفعال قوات الدعم السريع تتوفر فيها ثلاثة من الأفعال الأساسية لجريمة الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي: قتل أعضاء من جماعة عرقية محمية، والتسبب في أذى جسدي أو عقلي خطير لهم، وفرض ظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم المادي

وشدد رئيس البعثة إلى أنه «يجب محاسبة الجناة في جميع المستويات القيادية. وحيثما تُشير الأدلة إلى وقوع إبادة جماعية، تتعاظم مسؤولية المجتمع الدولي في منعها وحماية المتضررين وضمان تحقيق العدالة». وقالت منى رشماوي، الخبيرة عضو بعثة تقصي الحقائق، في المؤتمر الصحفي: «إن مجمل الأدلة التي جمعناها - بما في ذلك الحصار المطول والتجويع وحرمان السكان من المساعدات الإنسانية، وما أعقبه من عمليات قتل جماعي واغتصاب وتعذيب واختفاء قسري وإذلال منهجي وتصريحات الجناة أنفسهم - لا تفضي إلا لاستنتاج واحد معقول، وهو أن قوات الدعم السريع تصرفت بقصد تدمير مجتمعات الزغاوة والفور في الفاشر، بشكلٍ كلي أو جزئي. فهذه هي السمات المميزة لجريمة الإبادة الجماعية».

وصرحت جوي نجوزي إيزيلو، الخبيرة عضو البعثة، أنه «مع اتساع رقعة النزاع إلى إقليم كردفان، أصبحت الحماية العاجلة للمدنيين مطلوبة الآن أكثر من أي وقتٍ مضى. إن ما حدث في الفاشر لا يمثل مجرد تصعيد لانتهاكات سابقة وجرائم ذات صلة، بل هو تجسيد حاد لأنماط تتسق مع أعمال العنف المرتبطة بالإبادة الجماعية».

عنف جنسي ممنهج: أداة إبادة وتدمير اجتماعي

وجاء في التقرير: «لقد كان الاستهداف القائم على الهوية والمرتبط بالإثنية والنوع الاجتماعي والانتماء السياسي المفترض، عنصراً مركزياً في عملية قوات الدعم السريع». واستندت البعثة في استنتاجاتها هذه إلى تصريحات صريحة لعناصر الدعم السريع تعكس نيتهم استهداف المجتمعات غير العربية والقضاء عليها. وقد نقل ناجون عنهم قولهم: «هل يوجد بينكم زغاوة؟ إذا وجدنا زغاوة سنقتلهم جميعاً»، و«نريد القضاء على كل ما هو أسود في دارفور». ويُبرِز الاستهداف الانتقائي للنساء والفتيات من قبيلتي الزغاوة والفور ويؤكد الطبيعة التمييزية والغرض التدميري لهذا العنف. «هؤلاء عبيد. اقتلوهم، دمِّروهم، اغتصبوهم». إن مثل هذه التصريحات الصريحة، مقترنة بالطابع المنهجي للهجمات، تُقدِّم أدلة مباشرة وظرفية على وجود نية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية.

18 شهراً من الحصار: تجويع وتعطيل الخدمات الأساسية

جاء في التقرير أن قوات الدعم السريع فرضت حصاراً مطولاً على الفاشر (منتصف 2024) قطعت خلاله الطرق ومنعت الطعام والدواء، ما اضطر السكان لأكل أعلاف الحيوانات. وكان الهدف إنهاك المجتمعات غير العربية (خصوصاً الزغاوة) لمنع فرارهم أو مقاومتهم قبل الهجوم الواسع الذي أوقع آلاف القتلى.

«ثلاثة أيام من الرعب»: مجازر خلال اقتحام المدينة

في يومي 26 و27 أكتوبر 2025، نفذت قوات الدعم السريع عملية اقتحام واسعة النطاق لمدينة الفاشر، وارتكبت خلالها:

- إعدامات جماعية عند مخارج المدينة والحواجز الترابية التي أنشأتها حولها.
- قتل مئات المدنيين في المنازل والشوارع والمساجد والملاجئ.
- مجزرة داخل جامعة الفاشر وصفت بأنها من الأكثر دموية، حيث قُتل مئات الرجال والنساء والأطفال.
- مجزرة مستشفى السعودي التي أسفرت عن مقتل أكثر من 460 مريضاً وطبيباً وممرضاً ومرافقاً، قبل حرق الجثث لإخفاء الأدلة.

وقدّر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤخراً أن ما لا يقل عن 4400 شخص قُتلوا في المدينة خلال الأيام الثلاثة الأولى من هجوم قوات الدعم السريع، بالإضافة إلى أكثر من 1600 آخرين أثناء فرارهم.

عمليات اعتقال وتعذيب واختفاء قسري

أكدت البعثة أن قوات الدعم السريع نفذت اعتقالات واسعة، استخدمت فيها التعذيب الوحشي، من بينها الحرق والتجويع والإهانات العنصرية، كما حولت مستشفى الأطفال السابق في الفاشر إلى مركز تعذيب وإعدام. وأشار تقرير البعثة إلى ابتزاز الأسر عبر طلب فدية مقابل إطلاق سراح المحتجزين، حيث كانت المبالغ الأعلى مفروضة على أبناء الزغاوة.

أركان «الإبادة الجماعية» تحققت في الفاشر

شدد رئيس البعثة محمد شاندي عثمان على أن الجرائم لم تكن «تجاوزات حرب» عشوائية، بل «جزءاً من عملية منظمة ومخطط لها». وخلصت البعثة إلى أن نمط الجرائم المتكرر في الفاشر، مصحوباً بخطاب تحريضي وترتيب ممنهج للعمليات، يكشف نية واضحة لتدمير جماعتي الزغاوة والفور جزئياً أو كلياً. وأكد التقرير توافر ثلاثة أركان أساسية لجريمة الإبادة الجماعية: قتل أفراد الجماعة، وإلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم، وفرض ظروف معيشية تقود إلى الفناء.

إن وصف الجرائم بأنها «إبادة جماعية» ليس توصيفاً إعلامياً، بل تكييف قانوني دقيق وفق اتفاقية 1948، يلزم المجتمع الدولي بواجبات المنع والحماية والملاحقة القضائية

انطلاق فعاليات الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

يجب أن تكون هناك مساءلة عن جميع الانتهاكات من جميع الأطراف - ولا سيما جرائم الحرب والجرائم المحتملة ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في الفاشر

جنيف: (ديسمبر)

انطلقت يوم الاثنين الماضي 23 فبراير في قصر الأمم المتحدة بجنيف أعمال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة 47 دولة عضواً في المجلس، إلى جانب عشرات الدول بصفة مراقب وممثلي المنظمات الدولية وغير الحكومية.

وتشهد الدورة عقد جلسات رفيعة المستوى على مدى ثلاثة أيام، بمشاركة ثلاثة رؤساء دول وثلاثة رؤساء وزراء وواحد وسبعين وزير خارجية إلى جانب وزراء عدل ونواب عامين ومسؤولين كبار، في مؤشر على ثقل الملفات المطروحة.

وتكتسب هذه الدورة أهمية خاصة لأنها تُعقد وسط أجواء دولية مثقلة بالأزمات والنزاعات، وفي ظل ما وصفه مسؤولون أمميون بتزايد الضغوط على النظام متعدد الأطراف وتحذيرات من أزمات مالية وشيكة، وتنامي النزاعات المسلحة واتساع الفجوة الاجتماعية، إلى جانب التأثيرات العميقة للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على المجتمعات والدول.

وفي الجلسة الافتتاحية، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش المجتمع الدولي إلى عدم السماح بتحول تآكل حقوق الإنسان إلى «ثمن مقبول للانتهازية السياسية أو التنافس الجيوسياسي». وشدد على ضرورة عدم ترك المجال للسلطة كي «تكتب قواعد جديدة لا حقوق فيه للضعفاء ولا حدود فيه للأقوياء»، في إشارة واضحة إلى ما يشهده العالم من تصاعد في النزعات السلطوية وتراجع في احترام القانون الدولي.

من جانبه، حذر المفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك من «اتجاه مقلق للغاية» في مختلف أنحاء العالم، مشيراً إلى عودة خطاب الهيمنة والتفوق، وإلى اعتقاد بعض القادة أنهم فوق القانون وميثاق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالسودان، قال تورك «معاناة المدنيين الجماعية - من السودان إلى غزة إلى أوكرانيا إلى ميانمار - تتكشف أمام أعيننا. في السودان، يجب أن تكون هناك مساءلة عن جميع الانتهاكات من جميع الأطراف - ولا سيما جرائم الحرب والجرائم المحتملة ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في الفاشر. يجب ألا تتكرر مثل هذه الفظائع في كردفان أو في أي مكان آخر.»

وعلى مدى خمسة أسابيع، يستعرض المجلس أوضاع حقوق الإنسان في 12 دولة، من بينها السودان وجنوب السودان وميانمار وأفغانستان وفنزويلا وكوريا الشمالية ونيكاراغوا وبيلاروس وأوكرانيا وإيران وسوريا. كما سيبحث المجلس في ملفات عالمية تتصل بالحريات الأساسية وحماية الأقليات ومناهضة التعذيب والحقوق الثقافية وحرية الدين أو المعتقد والحق في الغذاء وحماية البيئة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل وسلامة الصحفيين وحقوق المهاجرين والشباب، فضلاً عن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان وتأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان، والآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية.

كما يتضمن جدول الأعمال أكثر من 80 تقريراً رسمياً، ونحو 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين، إضافة إلى حلقات رفيعة المستوى، من أبرزها الحلقة السنوية حول تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والتي ستركز هذا العام على دور التقنيات الرقمية الجديدة والناشئة في منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقضاء عليه.

العودة الطوعية هل تتحول من حق إلى عبء على اللاجئ؟

السودانيون بين أعباء قفل الملف ورسوم السفر

شيماء تاج السر، المحامية

في خضم واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، يبرز تساؤل حقوقي وإنساني حول مدى التزام المجتمع الدولي بمبادئه. فبينما ينزف السودان منذ منتصف أبريل 2023 بسبب الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، فر الملايين بحثاً عن الأمان في الدول المجاورة. ولكن مع اشتداد وطأة اللجوء الاقتصادية والاجتماعية يبدأ الكثيرون التفكير في العودة الطوعية.

غير أن الطريق إلى الوطن، الذي يفترض أن يكون ميسراً ومكفولاً، يتحول لدى البعض إلى كابوس بيروقراطي ومادي تفرض فيه دول اللجوء رسوماً لقفل ملفات اللجوء، وتترك اللاجئ وحيداً يواجه تكاليف سفره، متناسية دور المنظمات الدولية كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

العودة الطوعية: حق أم منّة؟

في القانون الدولي تعتبر العودة الطوعية للاجئ إلى وطنه الأم بمجرد زوال الأسباب التي أدت إلى لجوئه، أو بسبب تقديرات شخصية للعودة الحل الدائم الأول والأمثل الذي تصبو إليه جميع الأطراف. مفوضية اللاجئين تعرفها بأنها «عودة كريمة وآمنة تتم بناء على رغبة حرة ومستنيرة للاجئ دون أي ضغوط أو تهديدات». هي ليست مجرد نقل جسدي، بل هي استعادة للكرامة والحقوق.

غير أن هذه الصورة المثالية سرعان ما تتصادم مع الواقع المرير على الأرض. ففي عدة دول لجوء تحولت إجراءات إنهاء صفة اللجوء إلى عقبات تعجيزية، بل ومسالك مربحة للبعض.

شهادة من قلب المعاناة: تكاليف لا تطاق

في العاصمة المصرية القاهرة، حيث يوجد أكبر عدد من اللاجئين السودانيين الفارين من الحرب، تحكي السيدة (ت. ص)، وهي أم لأسرة مكونة من خمسة أفراد، قصتها مع قرار العودة. تقول السيدة (ت): «لم نعد نطيق العيش هنا. العمل شبه منعدم، والإيجار يلتهم ما تبقى من مدخراتنا. أريد العودة إلى الخرطوم حتى لو كان الوضع صعباً فهو بلدنا». لكن السيدة (ت) فوجئت بأن قرار العودة ليس مجرد حقيبة وبص. «ذهبت لإنهاء إجراءاتي فقيل لي إنه يجب عليَّ دفع رسوم إدارية لقفل الملف. من أين لي بالأموال؟ لقد جئنا مشردين ولا نملك شيئاً!.. ثم قالو إنه يجب أن أتحمل تكاليف سفري أنا وعائلتي كاملة إما بالبص أو بالطائرة».

هذه الشهادة ليست حالة فردية. ففي بعض الدول تحولت عملية إغلاق الملف إلى إجراء إداري مقنن برسوم قد تصل إلى مئات الدولارات. ورغم أن بعض الدول تبرر ذلك بأنه تكلفة إدارية لإنهاء الإقامة المؤقتة، إلا أن اللاجئين يعتبرونه ضريبة على الفقر. فالإنسان الذي فر من الحرب خالي الوفاض يُطلب منه دفع المال ليُسمح له بالعودة إلى دياره التي دمرتها الحرب.

فجوة المسؤولية.. أين دور المنظمات الدولية؟

هنا يبرز السؤال الأهم: أين دور مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة؟ المبدأ الأساسي لولاية المفوضية لا ينتهي بمجرد عبور اللاجئ الحدود، بل يمتد ليشمل ضمان حلول دائمة، والعودة الطوعية هي أحد هذه الحلول. المنظمة الدولية للهجرة بدورها هي الجهة المعتادة بتقديم المساعدة للعائدين طوعاً بما يعرف بـ«مساعدات العودة الطوعية» (Voluntary Humanitarian Return Assistance).

لكن الواقع يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق في العديد من الأزمات المستمرة وخاصة مع اللاجئين السودانيين، حيث تتجه أنظار المنظمات إلى موجات النزوح الجديدة تاركة ملفات العودة الطوعية في آخر سلم الأولويات، إلا في حال وجود تمويل خاص ينتقل اللاجئ من دائرة الحماية الدولية إلى دائرة المسؤولية الشخصية بمجرد أن يقرر العودة.

قفل الملف: بين البيروقراطية وحقوق الإنسان

عملية قفل الملف في حد ذاتها مفهوم إداري، لكن طريقة تنفيذها هي التي تخلق الجدل حين تفرض دولة اللجوء على اللاجئ رسوماً لإنهاء وضعه القانوني، فإنها عملياً تضع حاجزاً أمام حقه في العودة. هذا الإجراء قد يجبر اللاجئ على البقاء في بلد اللجوء بشكل غير قانوني إذا لم يستطع الدفع، أو قد يضطره إلى السفر بطرق غير نظامية عبر التهريب مما يعرض حياته للخطر.

الأدهى من ذلك هو إلقاء عبء تكاليف السفر بالكامل على كاهل اللاجئ. السفر بالباصات عبر مسافات شاسعة من شمال أفريقيا إلى السودان محفوف بالمخاطر ويحتاج إلى أموال. فكم من أسرة سودانية استطاعت توفير ثمن تذاكر السفر لعائلتها بعد أشهر من البطالة والفاقة في بلاد اللجوء. هنا تتحول العودة الطوعية من حق إنساني

العودة الطوعية تعرف بأنها «عودة كريمة وآمنة تتم بناء على رغبة حرة ومستنيرة للاجئ دون أي ضغوط أو تهديدات». هي ليست مجرد نقل جسدي بل هي استعادة للكرامة والحقوق

إلى رفاهية لا يقدر عليها إلا القادرون.

هل يتم إجبار اللاجئين على العودة عبر الإرهاق؟

هناك قلق دولي مما يسمى بالعودة القسرية غير المباشرة.. عندما تُصعّب دولة اللجوء شروط الإقامة أو تمنع العمل، أو تفرض رسوماً باهظة على الخدمات الأساسية والرعاية الصحية فإنها تخلق بيئة معيشية لا تُطاق، مما يدفع اللاجئ إلى الاختيار بين البقاء في جحيم أو العودة إلى وطن يحترق. هذا النوع من الضغط غير المباشر يتنافى مع مبدأ الطوعية الحقيقية.

اللاجئ السوداني، الذي يقرر العودة اليوم إلى الخرطوم أو دارفور أو كردفان، يعلم جيداً أن البنية التحتية دُمرت وأن الخدمات معدومة، وأن نذر الحرب لا تزال قائمة، عودته إذن هي قرار يائس ناتج عن ظروف اللجوء الصعبة، وليس عن تحسن الأوضاع في الوطن. وعندما يُضاف إلى هذا اليأس عبء مالي جديد يتمثل في رسوم قفل الملف وتذاكر السفر فإن ذلك يشكل وصمة عار في جبين المجتمع الدولي.

نحو عودة إنسانية وكريمة

العودة الطوعية يجب أن تظل خياراً آمناً وكريماً وليس مهرباً من واقع مر. على الحكومات المضيفة أن تعيد النظر في الرسوم البيروقراطية التي تثقل كاهل اللاجئين العائدين، وأن تتعامل مع ملفاتهم الإدارية كإجراءات إنسانية مجانية. بالمقابل على مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة أن تضطلعا بمسؤوليتهما الكاملة تجاه من يقرر العودة بتوفير الدعم المادي والنفسي واللوجستي، وتأمين رحلة آمنة تليق بإنسان عانى من ويلات الحرب والنزوح.

أما المجتمع الدولي فعليه أن يدرك أن استقرار السودان القادم يبدأ باحترام كرامة أبنائه اليوم. ترك اللاجئين السودانيين يواجهون مصيرهم بمفردهم محملين بالديون والرسوم هو إجهاز على آخر أمل في عودة كريمة، ودفعٌ بهم إما إلى البقاء في معاناة اللجوء أو العودة إلى جحيم الحرب دون أن يمد لهم أحد يد العون.

تحولت عملية قفل الملف إلى إجراء إداري مقنن برسوم قد تصل إلى مئات الدولارات. ورغم أن بعض الدول تبرر ذلك بأنه تكلفة إدارية لإنهاء الإقامة المؤقتة إلا أن اللاجئين يعتبرونه ضريبة على الفقر

يشكل مبدأ الطوعية الركيزة الأساسية في برامج العودة. فالقرار يجب أن ينبع من إرادة حرة للفرد، بعيداً عن أي ضغوط أو إكراه. وتحرص الوكالات الأممية على توفير معلومات دقيقة وشاملة للاجئين والمهاجرين حول الأوضاع في بلدانهم الأصلية، لتمكينهم من اتخاذ قرار مستنير بشأن عودتهم

إنها دعوة مفتوحة لتحويل العودة الطوعية من حبر على ورق إلى واقع ملموس يكون فيه اللاجئ هو محور الاهتمام، لا عبئاً على الإدارات، ولا ورقة في معادلات سياسية ولا ضحية لجشع بيروقراطي. فالكرامة الإنسانية لا تقدر بثمن، ولا يمكن أن تخضع للجباية. على اللاجئ أن يعرف حقة في اللجوء لمفوضية اللاجئين أو منظمة الهجرة لتقديم العون في حال اختياره العودة الطوعية كأحد الحلول الدائمة.

الإطار القانوني للمساعدة المالية في حالات العودة الطوعية

في ظل تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين حول العالم، برزت الحاجة إلى منظمة تضمن حقوق هؤلاء الأفراد في العودة الطوعية الآمنة إلى بلدانهم الأصلية. وتأتي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في طليعة المنظمات التي تقدم دعماً شاملاً للعودة الطوعية، استناداً إلى أسس قانونية وإنسانية راسخة.

أسس قانونية راسخة

يستند عمل المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في برامج العودة الطوعية إلى مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في العودة إلى الوطن، بالإضافة إلى توجيهات الحماية الدولية. وتهدف هذه البرامج إلى ضمان عودة آمنة وكريمة للأفراد الذين يتخذون قرار العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية.

مبدأ الطوعية حجر الزاوية

يشكل مبدأ الطوعية الركيزة الأساسية في برامج العودة. فالقرار يجب أن ينبع من إرادة حرة للفرد، بعيداً عن أي ضغوط أو إكراه. وتحرص الوكالات الأممية على توفير معلومات دقيقة وشاملة للاجئين والمهاجرين حول الأوضاع في بلدانهم الأصلية، لتمكينهم من اتخاذ قرار مستنير بشأن عودتهم.

المساعدات المالية واللوجستية

تقدم المنظمتان حزمة متكاملة من المساعدات للعائدين طوعاً، تشمل:

منحة مالية لمرة واحدة: تهدف إلى دعم عملية إعادة الإدماج في البلد الأصلي، وتختلف قيمتها حسب البرامج والبلدان المضيفة.

الدعم اللوجستي: يشمل توفير النقل الآمن (برياً أو جواً)، والخدمات الطبية اللازمة، وتسهيل إجراءات السفر والمغادرة، وتقديم وثائق السفر عند الحاجة.

خدمات الدعم: مرافقة العائدين وتقديم المساعدة أثناء عبور الحدود، لضمان عودة كريمة.

إجراءات المساعدة والتداعيات

تُنفذ برامج العودة الطوعية من خلال تنسيق مشترك بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، حيث تتولى المنظمة الدولية غالباً الجوانب اللوجستية والعملية، بينما تشرف المفوضية على جوانب الحماية الدولية.

ويترتب على قبول المساعدة المالية للعودة الطوعية إغلاق ملف اللاجئ لدى المفوضية، مما يعني توقف المساعدات النقدية الشهرية وغيرها من الخدمات المقدمة للاجئين.

تحذيرات مهمة

تشدد المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة على أن جميع خدماتهما مجانية تماماً، ولا يجوز دفع أي مبالغ مالية مقابل الحصول عليها. وتدعوان اللاجئين إلى الإبلاغ الفوري عن أي شخص يطلب أموالاً مقابل تسهيل العودة أو إعادة التوطين، حماية لهم من الوقوع ضحايا لعمليات الاحتيال.

فروقات حسب البلد المضيف

تجدر الإشارة إلى أن برامج العودة الطوعية ومستويات المساعدة المالية تختلف من بلد إلى آخر. ففي بعض البلدان مثل لبنان، توجد برامج منظمة تقدم منحاً نقدية للعائدين، بينما في بلدان أخرى مثل مصر، لا تقدم المفوضية حالياً مساعدة مالية مباشرة للعودة الطوعية، مما يستدعي التواصل المباشر مع مكاتب المنظمتين للاستفسار عن البرامج المتاحة.

تمثل برامج العودة الطوعية خياراً إنسانياً يحفظ كرامة اللاجئين والمهاجرين، ويضمن عودتهم الآمنة إلى وطنهم، استناداً إلى قرار حر ومستنير، وضمن إطار قانوني دولي واضح.

سباق الشرعية تحت فوهة البندقية

محمد الأمين عبد النبي

في سياق حرب السودان، يتقدّم سؤال الشرعية على ما عداه، وهو ما يعكس انشغالات طرفي الحرب؛ إذ يكاد كل خطاب سياسي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يتمحور حول مسألة شرعية السلطة. وبينما تستمر العمليات العسكرية، تتبلور على الأرض سلطات أمر واقع تسعى إلى تثبيت نفسها عبر أدوات سياسية شكلية؛ تشكيل حكومات، والحديث عن تكوين برلمانات، وإعادة إنتاج مؤسسات دولة منقسمة. ولا يُستحضر الحديث عن الكارثة الإنسانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية إلا في إطار الاستهلاك السياسي. غير أن المشكلة الجوهرية لا تكمن في غياب مؤسسات الدولة بقدر ما تكمن في غياب الشرط المؤسِّس للشرعية، وهو السلام.

تعمل حكومة بورتسودان على تقديم نفسها بوصفها الامتداد القانوني للدولة السودانية، مستندة إلى علاقاتها الخارجية وبعض البُنى البيروقراطية القائمة. وفي المقابل، تتحرك حكومة نيالا نحو استكمال بناء سلطة موازية، بما في ذلك إنشاء هياكل حكم مدني ومجالس تشريعية محتملة. ويشترك المساران في سعي واضح إلى شرعية سياسية. غير أن إنشاء حكومة أو برلمان في ظل استمرار العمليات العسكرية يطرح إشكالاً مركباً؛ فالبرلمان، في الفقه الدستوري، يفترض تمثيلاً عاماً ناتجاً عن عملية سياسية حرة وآمنة.

أما في سياق الحرب، فإن أي جسم تشريعي سيكون عملياً معبّراً عن موازين القوة داخل منطقة نفوذ محددة، لا عن الإرادة الوطنية الشاملة. وهكذا تتحول المؤسسات المدنية من أدوات تمثيل إلى أدوات تثبيت للانقسام. ومعلوم بالضرورة أن الشرعية ليست مسألة إجرائية فحسب، بل هي مسألة رضا عام وتوافق وطني. ولا يمكن الحديث عن عقد اجتماعي جديد بينما ملايين السودانيين نازحون أو لاجئون، والخرائط العسكرية متغيرة، ووقف إطلاق النار لم يتحقق بعد. إن تأسيس سلطة سياسية قبل تثبيت الأمن ووقف الحرب يشبه بناء سقف بلا أعمدة.

إن سباق الشرعية بين بورتسودان ونيالا يرسّخ ثنائية دولة/دولة أو حكومة/حكومة، وهو مسار عرفته تجارب أخرى انتهت إلى تقسيم فعلي طويل الأمد. فعندما تنشغل كل سلطة بإنتاج أدوات اعتراف داخلي وخارجي خاصة بها، تتراجع أولوية التوافق الوطني الشامل لصالح تثبيت مناطق النفوذ. ومهما كان الادعاء بالتمسك بالوحدة ورفض التقسيم، فإن الوقائع تشير إلى أن السودان يمضي في طريق تقسيم جديد حذو النعل بالنعل.

يؤكد التاريخ السياسي السوداني أن أي قوة يمكن أن تصل إلى الحكم عبر فوهة البندقية، وأنه رغم طول فترات حكم الانقلابات العسكرية المدعومة بحواضن سياسية، ظل البحث عن الشرعية المفقودة شعبياً هاجساً دائماً للانقلابيين. فالتجربة السودانية تثبت أن السلطة التي تقوم على الغلبة العسكرية دون سند شعبي حقيقي، ودون عقد وطني جامع، تبقى سلطة قلقة، محكومة بمنطق الطوارئ، وتعيش في حالة استنفار دائم ضد مجتمعها. وقد أثبتت العقود الماضية أن الحكم القائم على السلاح ينتهي إما بانقسام داخلي، أو بانتفاضة شعبية، أو بصراع مسلح جديد.

صحيح؛ يمكن أن تُنتزع السلطة بالسلاح، لكن لا يمكن أن تُصان بالسلاح. ما يصون السلطة هو الرضا الشعبي، والشرعية الدستورية، والعملية الديمقراطية. فمهما بُذلت من أموال وإعلام، لن تنال أي سلطة مغتصبة شرعية شعبية، والتجارب السابقة في السودان والمنطقة ماثلة للعيان و»العاقل من اتعظ بغيره».

السودان، بطبيعته، بلد متعدد سياسياً وقومياً وثقافياً ودينياً وجهوياً. وأي محاولة لاحتكار الدولة من قبل تيار واحد أو تحالف مغلق تعني عملياً إعادة إنتاج دورة الحروب نفسها. فالاستقرار الحقيقي لا يتحقق عبر شرعية القبضة الأمنية، وإنما عبر شرعية سياسية بالمشاركة الواسعة، والمواطنة المتساوية، وتداول السلطة. وبالتالي؛ فإن الحفاظ على وحدة السودان، في ظل التصدعات العميقة التي أفرزتها الحرب، يتطلب إعادة تأسيس الدولة على قاعدة وطنية جامعة، وبناء جيش وطني مهني موحد يخضع لسلطة مدنية، ويبتعد عن الانخراط في العمل السياسي أو الاقتصادي. وهذه، من المفترض، أن تكون القضايا الحقيقية التي تشغل العسكريين، غير أن تركيزهم ينصرف إلى كيفية المحافظة على كراسي الحكم.

تعمل حكومة بورتسودان على تقديم نفسها بوصفها الامتداد القانوني للدولة السودانية، مستندة إلى علاقاتها الخارجية وبعض البنى البيروقراطية القائمة. وفي المقابل، تتحرك حكومة نيالا نحو استكمال بناء سلطة موازية، بما في ذلك إنشاء هياكل حكم مدني ومجالس تشريعية محتملة

تستمد السلطة شرعيتها من توافق مركّب بين المصدر القانوني والمصدر الشعبي والمصدر الأخلاقي. فهي تكتسب أساسها القانوني عبر دستور متوافق عليه يحدد كيفية الوصول إلى الحكم وحدود ممارسته، وتستمد بعدها الشعبي من رضا المواطنين المتجدد عبر آليات المشاركة والتمثيل الحر وتداول السلطة، بينما يتجسد بعدها الأخلاقي في قدرتها على حماية الحقوق وصون الحريات وتحقيق الحد الأدنى من العدالة والأمن العام. فالشرعية ليست مجرد سيطرة فعلية على الإقليم ولا احتكاراً للقوة، بل هي اعتراف طوعي من المجتمع بأن هذه السلطة تعبّر عن إرادته وتخضع لقواعده وتعمل لصالحه. وكلما انفصلت السلطة عن هذا الاعتراف تحولت من سلطة شرعية إلى سلطة أمر واقع قابلة للاهتزاز مع أول اختبار جدي للرضا العام.

إن الاتجاه إلى البحث عن الاعتراف من المجتمعين الإقليمي والدولي قبل نيل الاعتراف من الشعب السوداني يعكس انقلاباً في ترتيب مصادر الشرعية؛ إذ تتحول السلطة من مشروع يستند إلى الرضا الداخلي إلى كيان يسعى لاكتساب صك اعتماد خارجي يعوّض هشاشته الوطنية. فالإقرار الدولي، مهما كان مهماً في القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية، يظل عاملاً كاشفاً لا منشئاً للشرعية؛ لأنه يعترف بواقع قائم ولا يصنع قبولاً شعبياً حقيقياً. وعندما تُقدَّم أولوية تثبيت المقعد في المنظمات الإقليمية أو الحصول على بيانات دعم خارجية على حساب بناء توافق وطني، فإن ذلك يوسّع الفجوة بين السلطة والمجتمع، ويحوّل الدولة إلى طرف في لعبة توازنات إقليمية أكثر من كونها تعبيراً عن الإرادة العامة. فالشرعية التي تُستورد لا تُحصّن الاستقرار، والسلطة التي تستند إلى اعتراف الخارج دون سند شعبي تبقى معلّقة بين الدبلوماسية والواقع، ومعرضة للاهتزاز كلما تغيّرت المصالح الدولية أو تبدلت التحالفات.

البرهان في الأمم المتحدة

يرسّخ سباق الشرعية بين بورتسودان ونيالا ثنائية دولة/دولة، أو حكومة/حكومة، وهو مسار عرفته تجارب أخرى انتهت إلى تقسيم فعلي طويل الأمد. فعندما تنشغل كل سلطة بإنتاج أدوات اعتراف داخلي وخارجي خاصة بها، تتراجع أولوية التوافق الوطني الشامل لصالح تثبيت مناطق النفوذ

يعمل طرفا الحرب على استغلال هامش المناورة الناتج عن تباين المصالح داخل مجلس الأمن وبين أطراف الآلية الرباعية أو دول الجوار لتثبيت شرعية أي منهما. الا أن هذا الهامش لا يضمن تحقيق مصالح سلطوية على حساب الحل المستدام، ولا القدرة على الوقوف في مواجهة تحدي الضغوط السياسية، التي قد تتحول إلى عقوبات محددة، وربما إلى إعادة نظر في أنماط الحكم القائم على الغلبة. وجوهر المسألة أن تنازع الشرعية هو العامل الأساسي في استمرار الحرب والمعاناة. والسودان اليوم أمام اختبار إما أن يكون خطاب الشرعية مدخلاً إلى عملية توقف النزيف وتؤسس لانتقال مدني ديمقراطي، أو أن يتحول إلى غطاء يطيل أمد الحرب.

إن السعي إلى إطلاق عملية سياسية تُقنّن الوضع الراهن، بدلاً من تجاوزه، يعني عملياً إعادة إنتاج الانقسام في صورة اتفاق رسمي يمنحه شرعية. فمثل هذه العملية لا تنطلق من إرادة السودانيين ولا من حاجة وطنية، وإنما من حسابات تثبيت النفوذ وتقاسم الجغرافيا والموارد تحت مسمى «تسوية». أما العملية السياسية الحقيقية فهي التي تُبنى على ضمان بيئة آمنة ومحايدة، ومشاركة مدنية غير مرتبطة بموازين السلاح. ودون ذلك، تصبح العملية السياسية غطاءً قانونياً لواقع مفروض، لا مساراً تأسيسياً يعيد بناء الدولة على أساس عقد اجتماعي جديد. ودون ذلك، ستبقى الحكومات الناشئة تحت فوهة البندقية سلطات بحكم الأمر الواقع، لا بحكم الإرادة الشعبية؛ والفرق بين الأمرين هو الفرق بين السيطرة والشرعية.

أما المبادرات الدولية، كالمجموعة الخماسية والآلية الرباعية أو الجهود البريطانية–النرويجية المشتركة التي تعمل على مشروع العملية السياسية، فإنها تواجه معضلة ترتيب الأولويات. فقد كان التصور الأول يقوم على وقف الحرب باعتباره البند الأساسي، وترك العملية السياسية وتشكيل الحكومة كاستحقاق لاحق يفرزه توازن القوى. غير أن الجميع أدرك أن العمليتين مرتبطتان موضوعياً ومنفصلتان عملياً؛ إذ أدارت الخماسية مؤخراً مناقشات مع الفرقاء السودانيين، لا سيما تحالف «صمود» وتحالف «تأسيس» وعدد من تحالفات بورتسودان، وأكدت دول الرباعية أهمية أن يكون المسار السياسي موازياً لوقف الحرب، لا لاحقاً له.

وفي ظل نشاط طرفي النزاع لتشكيل واجهات مدنية موالية لإنتاج عملية سياسية متحكَّم فيها وتحت سيطرة العسكريين، تبدو تصورات القوى المدنية التي تتبنى موقفاً رافضاً للحرب، ولأي شرعية لأطرافها ورقةً رابحةً كبديل ديمقراطي. لذا، يُرجَّح أن تظل هذه التصورات ضمن أجندة الوساطة بوصفها خارطة طريق تتوافق مع بيان الرباعية وبيانات مجلس الأمن والاتحاد الإريقي والإيقاد والاتحاد الأوروبي.

من أهم مطلوبات أي عملية سياسية جادة أن تبدأ بتأسيس بنية تحضيرية صلبة، عبر تشكيل لجنة تحضيرية تضم طيفاً واسعاً من القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، تتولى تصميم العملية السياسية وتحديد أهداف وقضايا حوار المائدة المستديرة، وصياغة جدول أعمال واضح، وأسس تمثيل عادلة، ومعايير شفافة لإدارة الحوار. وتتحرك هذه اللجنة في مسار موازٍ ومتكامل مع جهود التوصل إلى اتفاق لوقف الحرب وترتيبات إيصال المساعدات الإنسانية، بحيث لا يُختزل المسار السياسي في انتظار الحسم العسكري، ولا تُستخدم الإغاثة بديلاً عن الحل السياسي. فالتصميم المتوازي يضمن أن يتقدم وقف إطلاق النار والعملية السياسية جنباً إلى جنب، وأن تتحول الهدنة الإنسانية إلى مدخل لبناء الثقة لا إلى هدنة هشة، وبذلك تُهيَّأ الأرضية الموضوعية لانتقال سياسي يستند إلى توافق وطني منظم، لا إلى فراغ تملؤه موازين القوة.

تُعد مسألة تشكيل حكومات وسط دوي المدافع مخاطرة سياسية تتردد بين ضرورة سد الفراغ الإداري ومخاوف تكريس الانقسام. فمن الناحية العملية، فإن تشكيل أي طرف حكومة قبل وقف إطلاق النار سيؤدي إلى إغلاق الأفق أمام حل موحد، ويعقّد الأزمة. وهذا التشرذم يحوّل الدولة إلى أداة في يد العسكريين، ويجعل انتزاع الشرعية أمراً شبه مستحيل في ظل الانقسام الحاد. فالمواطن يبحث عن الأمن والخدمات، لا عن هياكل سياسية تفتقر إلى السيادة الفعلية على كامل التراب الوطني. كما أن الاعتراف الدولي سيظل رهيناً بمدى قدرة هذه الحكومات على تمثيل إرادة جامعة، وهو ما تفتقر إليه أي خطوة أحادية في المرحلة الراهنة.

إن السعي إلى إطلاق عملية سياسية تُقنّن الوضع الراهن بدلاً من تجاوزه يعني عملياً إعادة إنتاج الانقسام في صورة اتفاق رسمي يمنحه شرعية. فمثل هذه العملية لا تنطلق من إرادة السودانيين ولا من حاجة وطنية، وإنما من حسابات تثبيت النفوذ وتقاسم الجغرافيا والموارد تحت مسمى «تسوية»

حميدتي في يوغندا

09 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 فبراير 2026م

مغالطات امتحانات الشهادة بمناطق سيطرة تأسيس.. عطب البوصلة الأخلاقية

إبراهيم حمودة
ناقد وصحفي

أثارت خطوة حكومة تأسيس بتنظيم امتحانات الشهادة السودانية في مناطق سيطرتها الكثير من المخاوف، ليس على مستقبل التلاميذ والطلاب، ولكن على مستقبل الحكم في السودان ومخافة انفصال المناطق التي تسيطر عليها تأسيس.

أتحدث هنا عن ثلاثة ملايين طفل، بحسب الأرقام والتقديرات المتوفرة، والذين حرموا من مواصلة التعليم والانتقال لمراحل أعلى طيلة ثلاث سنوات، بدون أي بارقة أمل في توقف الحرب ومواصلتهم التعليم بشكل نظامي.

المخاوف التي تم التعبير عنها بواسطة الكثير من القوى السياسية ومن «التربويين أنفسهم» تتلخص في أن اجراء امتحانات شهادة سودانية بشكل منفصل يعني عملياً الشروع في انفصال جزء من البلاد. هذه فرضية قد تصدق وقد تكذب، لأن الانفصال عملياً لا يتسبب فيه محض إجراء فني وتعليمي تربوي يتعلق بقياس قدرة الطلاب والتلاميذ على استيعاب المواد الدراسية التي حصلوا عليها، ولكن تتسبب فيه القوى العسكرية المتقاتلة والقوى السياسية التي تسعى لخلق أبقار مقدسة «وحدة السودان» ورهن حق إنساني ودستوري وقانوني باحتمالية سياسية قد تحدث أو لا.

حينما «انفصل»، والأصوب استقل، جنوب السودان لم تكن هنالك إجراءات لعقد امتحانات شهادة منفصلة، بل تم الأمر على مشهد ومرأى ومسمع كامل القوى السياسية وكل أطياف الشعب السوداني، ولم يحرك أحد ساكناً. ما يعني أن التخوف من انفصال آخر ليس من قبيل الحكمة المتأخرة، ولكن له دوافعه السياسية والاقتصادية التي تحرك مثل هذه الوساوس.

كما أسلفت يتعلق الأمر بثلاثة ملايين طفل حسب التقديرات، منهم أطفال بدأوا تعليمهم لسنة أو سنتين ثم حدث انقطاع العملية التعليمية بسبب الحرب لمدة ثلاث سنوات، وقد تستمر الحرب لسنوات أخرى. من يدري؟

الحق في التعليم حق إنساني كفلته المواثيق الدولية والقوانين الداخلية لكل الدول، ولا يمكن رهنه بمساومات سياسية أو نزعات وطنية مشكوك في نقائها للحفاظ على وحدة السودان، لجهة أن العواقب المترتبة على ترك هؤلاء الأطفال لمصيرهم تصل إلى مرحلة الكارثة أو الجريمة الوطنية.

أكتب هذا في هذا الأسبوع الذي صادف اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي أعلنته الأمم المتحدة. فالحرب الحالية يقع جذرها في مظالم تاريخية تتعلق بتوزيع السلطة والثروة والتي يلعب فيها التعليم دوراً حاسماً. والمفارقة أن المناطق التي يحرم أطفالها الآن من مواصلة تعليمهم هي ذات المناطق الجغرافية التي عانت من التهميش الممنهج والحرمان من المشاركة السياسية، لدرجة تحولت فيها الحركات المطلبية في كردفان ودارفور والنيل الأزرق إلى حركات مسلحة حملت السلاح من أجل رد المظالم.

الحق في التعليم حق إنساني كفلته المواثيق الدولية والقوانين الداخلية لكل الدول، ولا يمكن رهنه بمساومات سياسية أو نزعات وطنية مشكوك في نقائها للحفاظ على وحدة السودان، لجهة أن العواقب المترتبة على ترك هؤلاء الأطفال لمصيرهم تصل لمرحلة الكارثة أو الجريمة الوطنية

هذا يعني أننا بصدد تجهيز 3 ملايين من المظاليم محدودي التعليم الذين يمكن أن يجنحوا لحمل السلاح مستقبلاً للحاق بركب المنافسة والصعود الاجتماعي المتوفر لأقرانهم، الذين ظل بإمكانهم الجلوس للامتحانات والانتقال بين المراحل الدراسية وصولاً للتعليم الجامعي وفوق الجماعي، الأمر الذي يعني مستقبلاً أفضل، وظائف أفضل، ووضعاً اجتماعياً أفضل، بل وإمكان مشاركة سياسية غير محدود، سواء كانت البلاد تُحكم ديمقراطياً، أم عن طريق طاغية آخر يريد الحفاظ على وحدة السودان على طريقته.

لننظر الآن لما يعنيه حرمان هذه الملايين من مواصلة تعليمهم والجلوس لامتحانات، أياً كان نوعها. الحق في التعليم يشمل أيضاً حتى في البلدان الديمقراطية في الغرب اختيار أولياء الأمور الطريقة والمنهج الذي يدرس به أولادهم. هناك مدارس بعينها لا تعقد أي امتحانات وتقاس قدرة التلميذ من خلال أدائه العام طوال السنة الدراسية وطريقة تنفيذه للواجبات الدراسية. فهل هناك جرم في أن يُعقّد اختبار ما لقياس قدرات تلميذ في أي مكان؟ وكيف أصبح ذلك بقدرة قادر مدخلاً لكارثة سياسية تؤدي للانفصال؟.

تنادي لجنة المعلمين بشكل صادق من أجل إخراج العملية التعليمية من المناخ السياسي والاتفاق على لجنة تعليم مستقلة تمارس صلاحياتها في جميع مناطق السودان، أياً كانت الجهة التي تسيطر عليها، ولكني أعتقد أنها أمنية عزيزة غير واقعية في هذه الظروف، وأن طرفي الحرب اللذين فشلا في عقد هدنة من أجل إنقاذ الجوعى من الموت، لا تهمهم العملية التعليمية في هذا التوقيت.

بعملية حصر بسيطة، فإن الطفل الذي ينقطع ثلاث سنوات عن الدراسة نادراً ما يعود لنفس المستوى الذي كان عليه في السابق، يفقدون مهارات القراءة والكتابة الأساسية ما ينتج عنه فجوة معرفية دائمة، وإنتاج جيل غير قادر على المنافسة عالمياً في عالم يسبقنا في كل الأحوال على جميع الأصعدة. إضافة لهذا تتم عملية انتقال الفقر بين الأجيال، فطفل غير متعلم يساوي أسرة فقيرة.

على صعيد الاقتصاد الكلي يؤدي الأمر لنقص في القوى البشرية ذات المهارات والمعرفة اللازمة، ما يساهم في ضعف الاقتصاد وكفاءته وانخفاض الدخل القومي مستقبلاً، وضعف السوق المحلي مما يعني زيادة البطالة وسيادة نوع من الاقتصاد الهش. فالأطفال غير المتعلمين يتحولون مستقبلاً لقوى بشرية غير مؤهلة تنخرط في الأعمال الهامشية والمؤقتة.

على الصعيد الاجتماعي والأمني، حرمان ثلاثة ملايين طفل من التعليم يمثل مدخلاً لارتفاع الجريمة والعنف، انتشار العصابات، وسهولة التجنيد في الحركات المسلحة. وتشير الدراسات إلى أن حرمان الأطفال من التعليم يؤدي لضعف الانتماء وضعف القيم المدنية، وهشاشة الهوية الوطنية «المعدومة عندنا أصلاً». وكل هذا يصب في تهديد الاستقرار السياسي في المستقبل، ما يعني أننا مشغولون الآن بصنع القنابل الموقوتة لمستقبل بلدنا تحت ذريعة الحفاظ على وحدة السودان.

المغالطة القائمة الان في أن تعقد امتحانات في مناطق سيطرة تأسيس طابعها سياسي ولا علاقة له بالأطفال أنفسهم، وإلا قولوا لي أين أطفال كاودا والمناطق المحررة تحت سيطرة الحركة الشعبية، هل سمع أحد عنهم شيئاً وعن امتحاناتهم طوال العقود الماضية؟

المغالطة القائمة الآن في أن تعقد امتحانات في مناطق سيطرة تأسيس طابعها سياسي ولا علاقة له بالأطفال أنفسهم، وإلا قولوا لي أين أطفال كاودا والمناطق المحررة تحت سيطرة الحركة الشعبية؟ هل سمع أحد عنهم شيئاً وعن امتحاناتهم طوال العقود الماضية؟. الحل الآن أن نبحث عن حل إنساني بدلاً عن مفردة «ممنوع» الدوغمائية.

صانع السلام.. أم قاطف الثمار؟

«عقيدة ترامب» في إدارة الأزمات الخشنة!

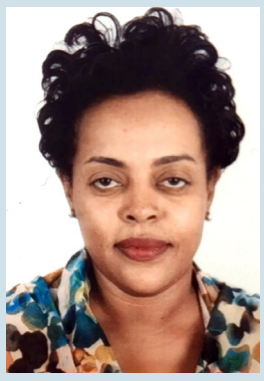

نجلاء نورين

لطالما سُوّق دونالد ترامب في الأدبيات السياسية بوصفه «رجل الصفقات» الذي يتخذ من كتابه الشهير «The Art of the Deal» - «فن الصفقة» - دستوراً لإدارة الدولة. لكن القراءة الفاحصة لسلوكه، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، تكشف عن استراتيجية تتجاوز طاولات التفاوض التقليدية؛ إنها استراتيجية «الوكالة الخشنة» التي يعقبها «الظهور الناعم».

ما يفعله ترامب هو التفويض المبطن وهندسة الميدان بالوكالة. وخلافاً للصورة الذهنية التي يصدرها كشخص يتدخل مباشرة لحل النزاعات، تشير الوقائع إلى تبنيه مبدأ «التفويض المبطن». ففي الغرف المغلقة، يميل ترامب لمنح «الضوء الأخضر» للقوى الإقليمية الفاعلة للقيام بالمهمات الشاقة أو «الخشنة». تشمل هذه المهام حسم ملفات أمنية شائكة أو إعادة رسم موازين القوى بالحديد والنار لفرض واقع جيوسياسي جديد يخدم المصالح الأمريكية دون انخراط مباشر.

الفلسفة هنا براغماتية بامتياز، ترفع شعار: «دعهم ينهون القصة بطريقتهم، طالما أن النتيجة تخدم الأهداف الكبرى». هذا الأسلوب يحرر الإدارة الأمريكية من التبعات الأخلاقية والقانونية، ويلقي بعبء التنفيذ وتكاليفه على كاهل الحلفاء، مما يجعل ترامب في مأمن من «وحْل الحروب» المباشرة واستنزاف موارد بلاده في صراعات لا تنتهي.

يكمن مكر ترامب في «توقيت الصعود إلى المسرح». فهو لا يتدخل والطلقات لا تزال تدوي في الأفق، بل ينتظر حتى تنهي القوى الفاعلة مهمتها وتصل الأزمة إلى مرحلة الإنهاك أو الحسم الميداني شبه الكامل. في هذه اللحظة، يظهر ترامب ببدلته الأنيقة ليقدم نفسه للعالم كـ«صانع السلام والمنقذ» الذي أوقف النزيف ببراعته الشخصية.

في الغرف المغلقة، يميل ترامب لمنح «الضوء الأخضر» للقوى الإقليمية الفاعلة للقيام بالمهمات الشاقة أو «الخشنة». تشمل هذه المهام حسم ملفات أمنية شائكة، أو إعادة رسم موازين القوى بالحديد والنار لفرض واقع جيوسياسي جديد يخدم المصالح الأمريكية دون انخراط مباشر

في هذه المرحلة، تكون القضايا الجوهرية قد حُسمت فعلياً بالأدوات الخشنة، وما يتبقى ليس سوى «رتوش» إجرائية وبروتوكولية. هنا، يتدخل ترامب «لتسوية الأمور بكل سهولة»، موظّفاً قدراته الخطابية والبروباغندا السياسية ليوهم العالم أنه لولاه لما سكتت المدافع، بينما الحقيقة أنه كان يراقب نضج الثمرة التي رُسمت معالم قطافها بضوء أخضر منه سراً.

بالإسقاط على الواقع السوداني، تبرز مخاوف عميقة لدى السودانيين من هذه «العقيدة الترامبية». فبينما يحتاج السودان إلى حل استراتيجي يعالج جذور الحروب الطويلة ويؤسس لدولة العدالة، قد يكتفي ترامب بـ«صفقة سريعة» تمنحه مجداً سياسياً عاجلاً وصورة «حمامة السلام» أمام المجتمع الدولي، مع تحويل الملف لاحقاً إلى مشروع استثماري يتربح منه عبر وكلائه وحلفائه الإقليميين.

وهنا تكمن المفارقة التي تثير القلق في الشارع السوداني، وهي الهوة الواسعة بين المكسب التكتيكي الذي ينشده ترامب، والهدف الاستراتيجي الذي ينتظره السودانيون. فنهج ترامب يميل للحل التكتيكي الذي يركز على وقف إطلاق نار هش وتوقيع صور بروتوكولية تحقق مكسباً سياسياً سريعاً، لكنها غالباً ما تتجاهل الجذور العميقة للمشكلة السودانية التي تتطلب حلولاً جذرية لا مجرد مسكّنات.

بينما يحتاج السودان إلى حل استراتيجي يعالج جذور الحروب الطويلة ويؤسس لدولة العدالة، قد يكتفي ترامب بـ«صفقة سريعة» تمنحه مجداً سياسياً عاجلاً وصورة «حمامة السلام» أمام المجتمع الدولي، مع تحويل الملف لاحقاً إلى مشروع استثماري يتربح منه عبر وكلائه وحلفائه الإقليميين

في المقابل، يتمثل مطلب السودانيين في الحل الاستراتيجي الذي يهدف لتفكيك بنية الصراع وضمان استدامة السلام، وهو ما يتطلب نفساً طويلاً وإرادة سياسية صلبة لا تتسق بالضرورة مع رغبة ترامب في تحقيق النتائج الفورية والمبهرة إعلامياً. إن البراغماتية المفرطة التي يتبناها ترامب تثير هواجس رئيسية حول انعدام الموثوقية، لقدرته الفائقة على تغيير موقفه 180 درجة إذا تغيرت بوصلة المصلحة، مما يجعل «الضوء الأخضر» الممنوح اليوم قد يتحول إلى «فخ» في الغد.

يخشى السودانيون غياب البعد الأخلاقي وأن يضحي ترامب بملفات حقوق الإنسان أو العدالة الانتقالية في سبيل إتمام صفقة جيوسياسية، مما يجهض آمال الضحايا في الإنصاف ويشوه مستقبل الدولة. كما أن هذا القِصَر في النظر السياسي قد يحقق استقراراً ظاهرياً مؤقتاً، لكنه يؤسس لأزمات أكبر مستقبلاً لأنها لا تعالج مسببات الانفجار، بل تكتفي بـ«تغيير العناوين» لتسجيل انتصار سياسي شخصي لترامب.

إن ما يمارسه ترامب ليس دبلوماسية تقليدية، بل هو مزيج من إدارة الأزمات بالوكالة والبراغماتية النفعية. هو يدرك أن السلام الذي يأتي بعد «حسم خشن» هو الأسهل في الإدارة والأقل كلفة سياسية. لذا، يترك لشركائه عبء تغيير الواقع على الأرض، ويكتفي هو بالوقوف تحت الأضواء ليحصد الثمار. بالنسبة للسودان، يبقى التحدي الوجودي هو: هل سيكون الاتفاق القادم تأسيساً لدولة مستقرة ومستدامة؟، أم مجرد صفقة عابرة في «دفتر شيكات» ترامب السياسي؟.

الدولة السودانية: قراءة سياسية في الجذور لا في الأحداث (7)

الشرعية وإعادة بناء الثقة: نحو عقد سياسي جديد

صفاء الزين

أظهرت الأجزاء السابقة أن هشاشة الدولة السودانية لم تكن نتيجة ظرف عابر، بل نتاج بنية سياسية تشكلت دون عقد جامع، وأُعيد إنتاجها عبر المركزية، الإقصاء، وضعف المؤسسات. ومع تحول هذه الهشاشة إلى عنف متكرر يبرز سؤال جوهري يتعلق بكيفية إعادة بناء الشرعية واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

الشرعية لا تُختزل في الاعتراف القانوني بالسلطة، وإنما تتأسس على قبول مجتمعي واسع بقواعد الحكم وآليات تداول السلطة وإدارة الخلاف. في التجربة السودانية تعاقبت أنظمة مختلفة مدنية وعسكرية، غير أن أساس الشرعية ظل هشاً. فبناء السلطة لم يستند إلى تمثيل شامل أو مشاركة متوازنة، وإنما ارتكز على تحالفات ضيقة وتوازنات قوة قابلة للتبدل، وكلما تبدلت تلك التوازنات تآكلت الشرعية بسرعة.

إعادة بناء الثقة تبدأ بالاعتراف بأن الدولة فقدت، عبر مراحل عديدة، قدرتها على تمثيل جميع مكوناتها بصورة عادلة، والثقة لا تُستعاد عبر شعارات سياسية أو اتفاقات ظرفية، وإنما عبر إصلاح مؤسسي يعيد صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على قواعد واضحة ومستقرة تضمن الاستمرار.

العقد السياسي الجديد يتطلب تعريفاً دقيقاً لطبيعة الدولة ووظيفتها. فالسؤال الجوهري هنا يتعلق بكونها أداة سيطرة مركزية أو إطاراً جامعاً لإدارة التنوع، والإجابة تحدد شكل النظام السياسي وحدود السلطة وآليات الرقابة والمساءلة. ومن دون وضوح في هذه الأسس تظل مؤسسات الحكم معرضة للاهتزاز عند كل أزمة.

السؤال الجوهري هنا يتعلق بكون الدولة أداة سيطرة مركزية، أو إطاراً جامعاً لإدارة التنوع. والإجابة تحدد شكل النظام السياسي وحدود السلطة وآليات الرقابة والمساءلة، ومن دون وضوح في هذه الأسس تظل مؤسسات الحكم معرضة للاهتزاز عند كل أزمة

من ركائز الشرعية المستدامة بناء مؤسسات تمثيلية حقيقية تعكس التنوع الاجتماعي والسياسي وتمنح الأقاليم دوراً مؤثراً في صناعة القرار، إلى جانب قضاء مستقل قادر على حماية الحقوق وضبط العلاقة بين السلطات، مع إطار دستوري واضح يحدد اختصاص كل مؤسسة دون تداخل أو تضارب.

الشفافية عنصر محوري في إعادة بناء الثقة، فإدارة الموارد العامة في دولة تواجه اختلالاً اقتصادياً عميقاً تحتاج إلى نظم رقابة فعالة تضمن عدالة التوزيع وتحد من الفساد. وعندما يشعر المواطن بأن الدولة تدير موارده بمسؤولية تتعزز قابليته لقبولها بوصفها إطاراً شرعياً.

المصالحة المجتمعية تمثل بُعداً مركزياً في مسار استعادة الثقة. فالصراعات المتكررة تركت آثاراً اجتماعية عميقة، وأنتجت انقسامات واسعة، ومعالجة هذه الآثار تتطلب آليات عدالة انتقالية توازن بين المساءلة والاستقرار، وتتيح إعادة دمج الفاعلين في العملية السياسية ضمن قواعد متفق عليها.

صياغة عقد سياسي جديد لا تُعد عملية تقنية فقط، وإنما مسار تفاوضي واسع يشمل القوى السياسية والمجتمعية كافة. نجاح هذا المسار يعتمد على قدرته على الانتقال من منطق تقاسم السلطة بين النخب، إلى منطق بناء مؤسسات تحكمها قواعد ثابتة تتجاوز الأفراد والتحالفات الظرفية.

السودان يقف أمام مسارين؛ أولهما: استمرار إدارة الأزمات عبر تسويات قصيرة الأجل تعيد إنتاج الهشاشة. وثانيهما: الشروع في إعادة تأسيس شاملة تضع أسساً واضحة للشرعية والمساءلة والمشاركة. يتطلب المسار الثاني إرادة سياسية وقدرة على تجاوز الحسابات الضيقة لصالح استقرار طويل المدى.

لذلك فإن بناء دولة مستقرة لا يتحقق عبر تغيير الوجوه في قمة السلطة، وإنما عبر إعادة هيكلة قواعد الحكم نفسها. وعندما تُبنى الشرعية على تمثيل واسع ومؤسسات قوية وعدالة في توزيع السلطة والثروة، يمكن للدولة أن تتجاوز دائرة الهشاشة المزمنة وتتجه نحو استقرار مؤسسي قابل للاستمرار.

وعليه أؤكد أن الطريق نحو عقد سياسي جديد في السودان يتطلب تحولاً واعياً من إدارة الصراع إلى بناء نظام حكم قادر على إنتاج استقرار مستدام. هذا التحول لا يتحقق عبر ترتيبات سياسية جزئية، وإنما عبر رؤية استراتيجية تُعيد تعريف الدولة بوصفها مشروعاً جماعياً يستوعب التعدد ويُنظم التنافس ويُحوّل الطاقة المجتمعية إلى قوة بناء.

هذه الرؤية المستقبلية تحتاج إلى إطار وطني يحدد أولويات واضحة، مثل بناء اقتصاد قادر على خلق فرص متوازنة، وتطوير مؤسسات أمنية منضبطة بمحددات دستورية، وتوسيع قاعدة المشاركة عبر آليات تمثيل تضمن حضور مختلف المكونات في صناعة القرار. كما يتطلب الأمر مشروعاً اجتماعياً يعيد الثقة عبر إصلاح طويل المدى في التعليم والإدارة المحلية والعدالة الانتقالية، ويعيد صوغ القيم العامة على أساس المواطنة والإنصاف والتعدد. وهذا المسار يشكل نقطة ارتكاز لبناء دولة تملك القدرة على امتصاص الصدمات، ومواجهة الضغوط، وتحويل التنوع إلى مصدر قوة، لتنتقل من دائرة الاضطراب إلى أفق استقرار مؤسسي قادر على الاستمرار.

بناء دولة مستقرة لا يتحقق عبر تغيير الوجوه في قمة السلطة، وإنما عبر إعادة هيكلة قواعد الحكم نفسها. وعندما تُبنى الشرعية على تمثيل واسع ومؤسسات قوية وعدالة في توزيع السلطة والثروة، يمكن للدولة أن تتجاوز دائرة الهشاشة المزمنة وتتجه نحو استقرار مؤسسي قابل للاستمرار

العودة إلى الخرطوم، بين استقرار مُسوَّق ومخاطرة سياسية

محمد هاشم محمد الحسن

تتجدد الدعوات الرسمية لعودة السودانيين إلى الخرطوم بوصفها خطوة طبيعية في مسار استعادة الحياة. غير أن السؤال الجوهري يظل قائمًا، وهو ما إذا كانت الحياة قد عادت فعلًا؟، أم أن الخطاب سبق الواقع؟. فالعاصمة التي أنهكتها الحرب لا تزال تعاني اختلالًا في الخدمات الأساسية؛ أحياء تعود فيها المياه لساعات محدودة، وأخرى تنتظر التيار الكهربائي لأيام، وأسواق ترتفع فيها الأسعار بوتيرة ترهق الدخول المحدودة. وبين اللغة المطمئنة والتجربة اليومية فجوة لا تُسد بالتصريحات.

تسعى السلطة إلى ترسيخ انطباع مفاده أن الدولة استعادت عافيتها، وأن مؤسساتها تعمل بصورة اعتيادية، ومن ثم تكتسب عودة المواطنين بعدًا رمزيًا يتجاوز بعدها الإنساني. فمشهد العائدين يُقدَّم بوصفه دليلًا على استعادة الشرعية واستمرار الحياة.

غير أن الشرعية لا تُقاس بالمشهد، بل بمدى قدرة الدولة على توفير الأمن الفعلي والخدمات المنتظمة وصيانة كرامة الناس في تفاصيل حياتهم.

قد يُقال إن عودة السكان ضرورة لبدء التعافي، وإن المدن لا تُبنى إلا بأهلها. وهذا صحيح من حيث المبدأ. لكن التعافي لا يبدأ بالعودة وحدها، بل بتأمين الحد الأدنى من شروطها. فالعودة التي تسبق استعادة الخدمات قد تتحول من خطوة إنعاش إلى اختبار قاسٍ للصبر العام.

ويبرز كذلك بُعد اقتصادي لا يقل أهمية عن البعد السياسي. ذلك أن عودة السكان تعني استئناف الدورة الجبائية في وقت تعاني فيه الخزينة من ضائقة حادة. وفي ظل اقتصاد هش قد يصبح المواطن العائد هو المصدر الأسهل لتعويض العجز. وهنا تتضح مفارقة صعبة، إذ يُطلب من الناس أن يعودوا إلى بيئة لم تستكمل تعافيها، ثم يُنتظر منهم تمويل هذا التعافي.

غير أن الخطر الأكبر سياسي. فالمواطن الذي يعود بدافع الحنين أو الضرورة يفعل ذلك وهو يحمل توقعًا ضمنيًا بالاستقرار. فإذا اصطدم بواقع مختلف تتضاعف خيبة الأمل، لأنها تأتي بعد قرار محفوف بالمخاطرة. والخيبة حين تتراكم لا تبقى شعورًا فرديًا، بل قد تتحول إلى مزاج عام ضاغط. والتجربة السودانية تُظهر أن فترات الصمت لا تعني غياب الذاكرة، وأن الضغوط المعيشية حين تلتقي بالإحساس بسوء التقدير تنتج لحظة مساءلة يصعب احتواؤها.

الاستقرار الحقيقي لا يُعلن، بل يُبنى تدريجيًا عبر استعادة الخدمات أولًا، وبسط الأمن، وخلق بيئة اقتصادية تمنح الناس فرصة للعمل والإنتاج. أما تقديم الصورة على الجوهر فيظل رهانًا قصير الأمد، لأن المدينة التي لم تلتئم جراحها بعد لا تحتمل وعودًا إضافية، ولأن المواطن الذي أنهكته الحرب لن يقبل أن يكون مجرد عنصر في مشهد سياسي محسوب.

إن دعوة الناس إلى الخرطوم قبل اكتمال شروط التعافي قد تبدو خطوة جريئة، لكنها إن لم تُدعَم بسياسات ملموسة فقد تتحول إلى نقطة انعطاف غير محسوبة. فحين تتباعد الرواية الرسمية عن التجربة اليومية، تتسع فجوة الثقة. وحين تتسع فجوة الثقة، لا يعود السؤال عن عودة الناس إلى المدينة، بل عن عودة الثقة إلى الدولة نفسها.

مشهد العائدين يُقدَّم بوصفه دليلًا على استعادة الشرعية واستمرار الحياة. غير أن الشرعية لا تُقاس بالمشهد، بل بمدى قدرة الدولة على توفير الأمن الفعلي والخدمات المنتظمة وصيانة كرامة الناس في تفاصيل حياتهم

تحالف «صمود»..

هل يكون الترياق السياسي لإنهاء الحرب والعبور نحو الحكم المدني؟

المهندس الطيب أبوكروك

في النصف الأول من عام 2025، نشأ كيان سياسي مدني يدعى «صمود» برئاسة الدكتور عبد الله حمدوك، رئيس وزراء ثورة ديسمبر المجيدة، ليحل محل تحالف «تقدم»، ويضم طيفاً واسعاً من القوى المدنية، ولجان المقاومة، والنقابات.

وحسب الشواهد والأدلة، أعتقد أن هذا التحالف سيكون «ترياقاً» للأزمة الراهنة، بجانب دوره المستقبلي في الحكم المدني الديمقراطي الذي ظللنا ننشده منذ ما بعد «دولة 56». فهل يمكن أن يكون حقاً «ترياقاً» ضد الحرب؟.

فيما أرى، يسعى التحالف لتقديم نفسه كبديل «مدني موحد» للضغط على الأطراف المتحاربة، مستنداً في ذلك إلى عدة محاور ممثلة بخارطة طريق ذات مسارات ثلاثة؛ حيث يطرح التحالف رؤية تقوم على التلازم بين (المسار الإنساني، وقف العدائيات، والمسار السياسي). كما يستند التحالف إلى حظوة وقبول محلي شبه تام، ودعم دولي (أوروبي وأمريكي)، ويتحرك كمنصة مدنية تحاول توحيد المبادرات الدولية (مثل مبادرة «الرباعية») تحت مظلة واحدة لمنع تشتت الجهود.

أضف إلى ذلك، مناهضته خطاب الكراهية عبر رتق النسيج الاجتماعي الذي مزقته الحرب، من خلال مؤتمرات التعايش السلمي، وهو جزء ضروري من «علاج» جذور الأزمة السودانية. وبجانب دوره في الحكم المدني المستقبلي، لا يكتفي التحالف بالدعوة لوقف الحرب، بل يضع تصوراً لمستقبل الدولة بتأسيس حكم مدني ديمقراطي، ينص برنامجه على تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية (وليست حكومة محاصصة عسكرية-مدنية)، تُعنى بإدارة البلاد حتى الوصول إلى الانتخابات. كما يقترح التحالف مساراً سياسياً يبدأ بهدنة إنسانية ثم فترة انتقال سياسي تفضي إلى حكومة مدنية شرعية، مصحوبة برؤية للإصلاح الجذري للمؤسسة العسكرية والعدالة الانتقالية لضمان عدم تكرار النزاعات.

وعلى الضفة الأخرى لنهر الأحداث، يواجه هذا التحالف تحديات عظيمة، يصاحبها طموح كبير ببلوغ غايته المنشودة (الحكم المدني). لكنه يصطدم بعقبات قد تعيق كونه الترياق الشافي؛ إذ ترفضه الأطراف المتحاربة (الجيش والدعم السريع) لميلهما إلى الحل العسكري، مما يجعل المبادرات المدنية تصطدم بـ»صمم» البنادق.

تعقب ذلك اتهامات بالانحياز، مسنودة بحملات إعلامية تتهمه بكونه واجهة لأحد طرفي النزاع، مما يؤثر على قدرته في حشد إجماع وطني شامل. يُضاف إلى ذلك الانقسام المدني الحاد؛ فبرغم محاولات التوحيد، لا تزال هناك تيارات مدنية خارج التحالف، مما قد يضعف الجبهة المدنية أمام العسكر.

خلاصة القول: تحالف «صمود» يمتلك «الوصفة» النظرية (الرؤية السياسية والشرعية الدولية) ليكون ترياقاً، لكن فعاليته تعتمد على قدرته في الضغط الفعلي لإسكات المدافع، وبناء جسور الثقة مع القوى التي لا تزال خارج مظلته.

يواجه هذا التحالف تحديات عظيمة، يصاحبها طموح كبير ببلوغ غايته المنشودة (الحكم المدني). لكنه يصطدم بعقبات قد تعيق كونه الترياق الشافي؛ إذ ترفضه الأطراف المتحاربة (الجيش والدعم السريع) لميلهما إلى الحل العسكري، مما يجعل المبادرات المدنية تصطدم بـ»صمم» البنادق

11 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 فبراير 2026م
كتابات
https://decembernews.com

الترتيبات الأمنية الضرورية لإنجاح الهدنة الإنسانية في السودان

لواء شرطة (م) د.
عصام الدين عباس أحمد

مدخل

برغم التدهور المتسارع في الأوضاع الإنسانية واستمرار معاناة المدنيين إلا أنهم ما يزالون يتمسكون بالحلم وينصتون بأمل أن تحمل لهم الأسافير انتهاء هذه الحرب المجنونة. لا تتوقف المجالس السودانية «المحبة للسلام» عن دعم وإسناد أي حراك يقود إلى هدنة إنسانية، وهذا ما جعل جهود الإقليم والعالم في هذا الصدد تتصدر الاهتمامات المحلية.

فقد دعت التكتلات الدبلوماسية الرئيسية، بما في ذلك «الخماسية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، وإيقاد) و«الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، ومصر)»، الأطراف المتحاربة إلى القبول بهدنة لأغراض إنسانية لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح، وضمان تدفق المساعدات المنقذة للحياة بشكل مستدام ودون انقطاع. وقد تعزّز هذا النداء بجهود دبلوماسية، شملت مبادرات سلام تركز على وقف إطلاق نار إنساني فوري وضمان وصول آمن ومستمر للمتضررين.

مسارات التفاوض السياسي والجهود الدولية والإقليمية المتسارعة تشير إلى اقتراب أطراف النزاع في السودان من التوصل إلى هدنة إنسانية. غير أن حجم المأساة التي يعيشها السودان يفرض ألّا تُختزل هذه الهدنة المرتقبة كغاية بحد ذاتها تتوقف عندها الجهود، بل ينبغي النظر إليها كحلقة ضمن منظومة مترابطة تقود تدريجيًا إلى إنهاء الصراع وتحقيق سلام دائم.

ولضمان فاعلية هذه الهدنة واستدامتها، يتعيَّن تحصينها مسبقًا ضد احتمالات التعثر أو الانهيار، عبر ترتيبات أمنية محكمة وقابلة للتنفيذ. تناولتُ في مقال سابق الترتيبات الفنية لتنفيذ الهدنة، بينما يركز هذا المقال على الإطار الأمني اللازم لإنجاحها، من خلال تحديد المهددات الرئيسية والمخاطر المحتملة، واقتراح تدابير عملية لضمان تنفيذها الميداني بصورة منضبطة وموثوقة.

ينبع الاهتمام بالترتيبات الوقائية من طبيعة البيئة الأمنية السودانية الراهنة، التي تتسم بصراع عنيف متعدد الجبهات، يتمركز حاليًا في كردفان ودارفور والنيل الأزرق. وتبرز في هذه المرحلة سمات مقلقة، في مقدمتها الاستخدام المتزايد للطائرات المسيّرة في استهداف البنية التحتية المدنية، بالتوازي مع الانتشار الواسع للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في مساحات شاسعة من البلاد.

كما تسهم ديناميكيات الصراع الإقليمية وأنماط الدعم الخارجي المتبادل في إطالة أمد الحرب، فيظل غياب مؤشرات واقعية على حسم عسكري حاسم لأي من الطرفين، الأمر الذي يجعل من الهدنة الإنسانية - إذا أُحسن تصميمها وتأمينها - نافذة واقعية لخفض العنف وتهيئة مسار سياسي أكثر استدامة.

لذلك، وحتى تتحول الهدنة إلى عملية إنسانية فعّالة، يتعين أن تستند إلى ترتيبات أمنية قوية وعملية قادرة على العمل في هذا المشهد المتقلب. تستعرض هذه المقالة الوضع الأمني الراهن في السودان، والتهديدات التي تواجه عمليات العون الإنساني، والترتيبات الأساسية اللازمة - من الممرات الإنسانية وآليات المراقبة المحايدة إلى نظم الإنذار المبكر وإجراءات التعامل مع الألغام - للحد من المخاطر وضمان تحقيق الهدف الجوهري للهدنة: إنقاذ أرواح المدنيين.

ديناميكيات الأمن في بيئة النزاع السودانية

يتسم الوضع الأمني في السودان بصراعات عنيفة ومتصاعدة. فالحرب التي اندلعت في أبريل 2023 ما تزال مستعرة عبر جبهات متعددة، مع موجات من التصعيد الحاد تتخللها فترات هدوء نسبي قبل أن تعود إلى الاشتعال مجددًا. وقد أصبح إقليم كردفان بؤرة جديدة للعنف، حيث ارتفعت بصورة ملحوظة هجمات الطائرات المسيّرة في شمال وجنوب وغرب الإقليم، مستهدفة مدنًا مثل الأبيض وكادوقلي والدلنج. ولم تقتصر هذه الهجمات على الأهداف العسكرية، بل طالت المرافق الصحية وأدت إلى مقتل عاملين في المجال الطبي، كما عطّلت البنية التحتية للاتصالات وطرق النقل الرئيسية. وقد أسهم هذا التصعيد في موجات نزوح جماعي، إذ نزح أكثر من 115 ألف شخص من كردفان منذ أواخر أكتوبر 2025.

بحلول أوائل عام 2026، دخل الصراع في السودان مرحلة من الانقسام الفعلي، حيث انخرطت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في حرب استنزاف طويلة تتركز بشكل أساسي في أقاليم كردفان ودارفور والنيل الأزرق. وعلى الرغم من استمرار استخدام وسائل الحرب التقليدية في ميادين المواجهة، فإن التطورات الأخيرة شهدت توسعًا ملحوظًا في استخدام الطائرات المسيّرة، وهو تحول يعكس تصاعد القدرات القتالية للطرفين وارتباطه بالدعم اللوجستي والعسكري الخارجي الذي يتلقّاه كل منهما.

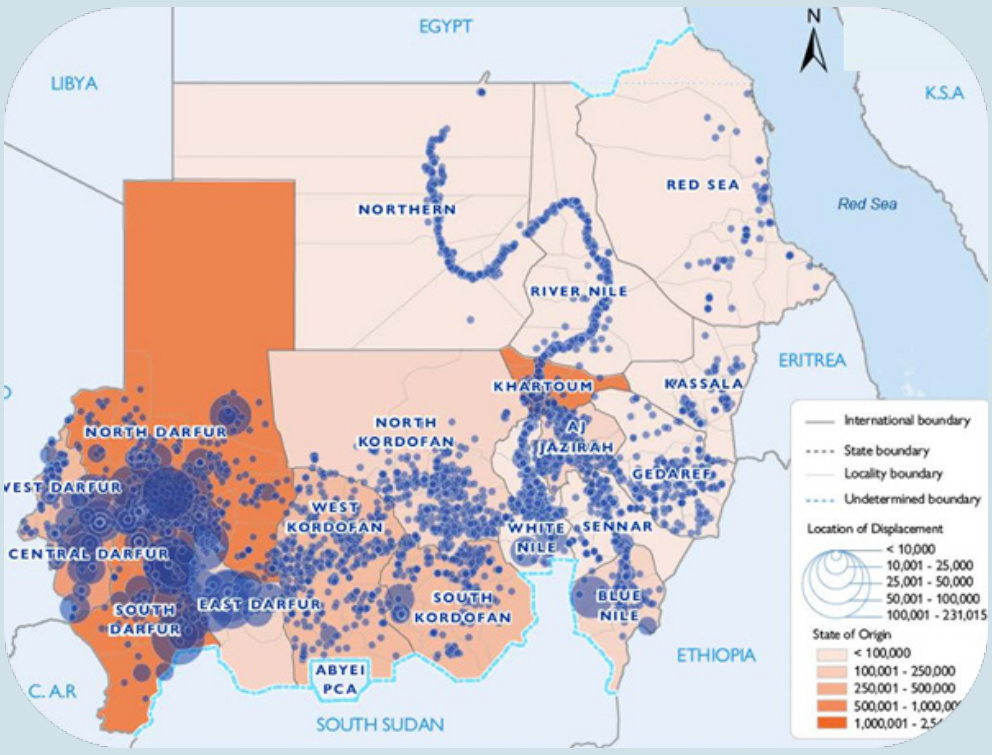

حجم المأساة التي يعيشها السودان يفرض ألّا تُختزل هذه الهدنة المرتقبة كغاية بحد ذاتها تتوقف عندها الجهود، بل ينبغي النظر إليها كحلقة ضمن منظومة مترابطة تقود تدريجيًا إلى إنهاء الصراع وتحقيق سلام دائم

ساحة معركة متنقلة وشديدة التغير

شهدت الخطوط الأمامية في السودان تحولات جوهرية بعد أن كانت أكثر وضوحًا في المراحل الأولى من الحرب. فمع وجود انقسام جغرافي فعلي - حيث يسيطر الجيش على الشرق والشمال والوسط، بينما يسيطر الدعم السريع على معظم غرب البلاد - انتقل مركز القتال النشط إلى مناطق جديدة وأصبح المشهد العسكري أكثر تعقيدًا وتداخلًا:

- مركز جديد للقتال: انتقل ثقل الصراع بدرجة كبيرة إلى إقليم كردفان، الواقع بين منطقتي السيطرة الرئيسيتين للطرفين، ليصبح أحدث خط أمامي وأكثرها تقلبًا.
- اتساع الجبهات وتعدد الفاعلين: ازداد المشهد العسكري تعقيدًا مع دخول أطراف مسلحة أخرى على خطوط القتال. فقد شنت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، المتحالفة مع قوات الدعم السريع، هجمات على مواقع الجيش في ولاية النيل الأزرق، بينما تمكن الجيش من كسر حصارات كانت مفروضة على مدن في جنوب كردفان. هذا التداخل في مسارات العمليات وتعدد الجبهات يجعل أي اتفاق على خطوط التماس أو مناطق الانسحاب أمرًا بالغ الصعوبة.

حرب الطائرات المسيّرة في السودان: تحول تقني يوسّع

ساحة الاستهداف المدني

تشهد حرب السودان في مرحلتها الراهنة تحوّلًا تقنيًا نوعيًا أعاد تشكيل أنماط القتال ومجالات التأثير، يتمثل في التوسع السريع لاستخدام الطائرات المسيّرة كسلاح منخفض الكلفة وعالي الأثر لدى طرفي الصراع. لم يعد القتال محصورًا في الاشتباكات البرية التقليدية أو السيطرة الإقليمية المباشرة، بل انتقل إلى نمط «الاستهداف عن بُعد»، حيث تُدار العمليات عبر منصات مسيّرة قادرة على الوصول إلى العمق المدني والبنى التحتية الحيوية، بما يوسّع نطاق التهديد ليشمل الفضاءين العسكري والمدني معًا.

- تمدّد ساحة المعركة إلى المجال المدني: أظهرت الضربات بالطائرات المسيّرة نمطًا متكررًا في استهداف مرافق مدنية حيوية، شملت مستشفيات ومدارس وأسواقًا وقوافل إنسانية. ومن الأمثلة الحديثة استهداف قافلة لبرنامج الغذاء العالمي في شمال كردفان، وتدمير مستشفى يابوس في ولاية النيل الأزرق، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين والعاملين الصحيين. يعكس ذلك انتقال الحرب من مواجهة القوات إلى تعطيل منظومات الحياة والخدمات.
- تضاعف المخاطر على السكان بفعل الاستهداف الدقيق: مكّنت القدرات التقنية للطائرات المسيّرة من تنفيذ ضربات أكثر تكرارًا ومرونة في مناطق مأهولة، ما انعكس في ارتفاع حاد للضحايا المدنيين. ففي الأسبوعين السابقين لبداية فبراير 2026، قُتل أكثر من 90 مدنيًا وأصيب 142 آخرون نتيجة ضربات في شمال وجنوب كردفان وحدهما، وفق تقارير أممية. ويؤشر ذلك إلى أن الطائرات المسيّرة أصبحت أداة رئيسية في إنتاج الأذى المدني ضمن ديناميات الحرب.
- حرب لوجستية ضد الإمداد والحركة: لم تقتصر الضربات على التجمعات السكانية، بل استهدفت أيضًا مركبات تجارية وشاحنات وقود ومحاور نقل رئيسية، ما أدى إلى شلّ سلاسل الإمداد الحيوية وتعطيل الحركة الإنسانية والتجارية. وبهذا تحولت الطائرات المسيّرة إلى وسيلة لفرض حصار فعلي على المجتمعات عبر استهداف طرق الوصول والتموين، وليس فقط مواقع الخصم العسكرية.

تشهد حرب السودان في مرحلتها الراهنة تحوّلًا تقنيًا نوعيًا أعاد تشكيل أنماط القتال ومجالات التأثير، يتمثل في التوسع السريع لاستخدام الطائرات المسيّرة كسلاح منخفض الكلفة وعالي الأثر لدى طرفي الصراع

في ظل هدنة بطبيعتها هشة، يمكن بسهولة أن تُستهدف قوافل المساعدات، سواء نتيجة خطأ في التقدير واعتبارها أهدافًا عسكرية، أو عمدًا من أطراف غير راغبة في الالتزام الكامل بوقف الأعمال العدائية

الحرب بالوكالة الدولية: الوقود الجيوسياسي للنزاع

لا يمكن تفسير استمرار خطوط المواجهة في السودان دون النظر إلى الانخراط الكبير للقوى الإقليمية والدولية، التي حوَّل تنافس مصالحها البلاد إلى ساحة صراع بالوكالة. فقد أصبحت الحرب تُدار على نحو متزايد ضمن الديناميكيات الأوسع لإقليم شرق إفريقيا والمنطقة العربية، حيث يسهم الدعم الخارجي المباشر في تعزيز قدرة الأطراف المتحاربة على الاستمرار في القتال.

تُبقي شبكة الرعاية الخارجية هذه ميزان الصراع في حالة توازن مستمر، إذ لا يواجه أي من الطرفين احتمال هزيمة ساحقة. فبينما تحافظ قوات الدعم السريع على ممرات إمداد متعددة عبر دول الجوار الغربية والشرقية، تستفيد القوات المسلحة السودانية من دعم سياسي وإسناد إقليمي يعزز قدرتها على الصمود واستعادة الزخم العملياتي. وطالما استمر وصول السلاح والتمويل والغطاء السياسي إلى كلا الطرفين، يظل الحافز لوقف القتال محدودًا، ما يجعل نجاح أي هدنة إنسانية مرتبطًا أيضًا بتعديل حسابات الجهات الداعمة خارجيًا، أو على الأقل تحييد تأثيرها على ديناميات الميدان.

التهديدات المحتملة للعمليات الإنسانية

تواجه أي هدنة إنسانية في السودان بيئة تشغيلية شديدة الخطورة والتعقيد، تتقاطع فيها التهديدات العسكرية المباشرة مع كميات كبيرة من مخلفات الحرب وتدهور حاد في منظومات النقل والإمداد. فاستمرار احتمالات الاستهداف والهجمات، وانتشار الألغام والذخائر غير المنفجرة (UXO) في مسارات الوصول، وتعطّل شبكات النقل الحيوية، تشكل مجتمعة منظومة مخاطر مترابطة قادرة على تقويض الوصول الإنساني حتى في ظل وقفٍ معلنٍ للأعمال العدائية. ومن ثمّ، فإن فهم هذه التهديدات بوصفها منظومة متكاملة - لا تحديات منفصلة - يمثل خطوة أساسية لتصميم ترتيبات أمنية قادرة على حماية العمليات الإنسانية وضمان استدامتها خلال فترة الهدنة.

الاستهداف المباشر والأعمال العدائية

يظل التهديد الأول والأكثر إلحاحًا والأعلى احتمالاً أمام أي هدنة إنسانية في السودان هو استمرار الأعمال العدائية أو استئنافها. فقد وثّقت تقارير ميدانية ضربات وهجمات قاتلة بالطائرات المسيّرة استهدفت بنية تحتية مدنية حيوية، بما في ذلك أصولًا إنسانية. وهذا الخطر ليس افتراضيًا، إذ تعرّض مستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في كادوقلي لقصف صاروخي ألحق به أضرارًا جسيمة، كما تعرّضت قافلة إنسانية أخرى لهجوم حديث في شمال كردفان.

وفي ظل هدنة بطبيعتها هشة، يمكن بسهولة أن تُستهدف قوافل المساعدات - سواء نتيجة خطأ في التقدير واعتبارها أهدافًا عسكرية، أو عمدًا من أطراف غير راغبة في الالتزام الكامل بوقف الأعمال العدائية. ويعكس ذلك مستوى المخاطر المباشرة التي تتهدد العمليات الإنسانية ما لم تُدعَم الهدنة بآليات أمنية فعّالة للتمييز والحماية ومنع التصعيد.

الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة

بينما تسعى المنظمات الإنسانية إلى عبور خطوط التماس والوصول إلى مناطق كانت سابقًا ساحات قتال، فإنها ستواجه بيئة ميدانية مثقلة ببقايا الحرب. فملايين الأطنان من الحطام والأنقاض المنتشرة في أنحاء المدن السودانية التي كانت مسارح للعمليات العسكرية تخلق تحديًا لوجستيًا بالغ التعقيد. وسيضطر العاملون في الإغاثة إلى التحرك عبر طرق وممرات وجسور تُخفي تحتها ألغامًا أرضية وذخائر غير منفجرة، سواء داخل مبانٍ مهجورة أو على المسارات الحيوية.

وفي مثل هذا السياق عالي الخطورة، يمكن لانفجار لغم أرضي تحت مركبة - كما حدث في حوادث سابقة استهدفت مدنيين في الخرطوم - أن يدمر بسهولة قافلة إنسانية، ما يؤدي إلى توقف فوري للعمليات وحدوث خسائر بشرية ومادية جسيمة. لذلك يصبح من المهم جداً تطهير المسارات، وتطوير نموذج إدارة مخاطر المتفجرات ووضعه كشرط أساسي لأي وصول إنساني آمن ومستدام في ظل الهدنة.

انعدام الأمن واضطراب سلسلة التوريد

تتقاطع مخاطر الهجمات المباشرة مع تهديدات الألغام والذخائر غير المنفجرة لتُحدث شللًا واسعًا في سلاسل الإمداد. فقد تضررت طرق النقل الرئيسية - ولا سيما المحاور التي تربط الأبيض بمدن جنوب كردفان - بفعل الغارات الجوية المتكررة وتدهور الوضع الأمني على امتدادها. كما أن خطر استهداف المركبات التجارية يدفع متعهدي النقل إلى تعليق عملياتهم، ما يؤدي إلى انقطاع تدفق الغذاء والدواء والوقود إلى المناطق المتأثرة.

وحتى في حال إعلان هدنة، فإن هذا الإرث من المخاطر الميدانية يظل عائقًا جسيمًا أمام استعادة النقل المحلي وتأمين اللوجستيات الضرورية لعملية إغاثة واسعة النطاق، ما لم تُتخذ إجراءات أمنية وتقنية موازية لإعادة فتح المسارات وضمان سلامتها التشغيلية.

ديسمبر 12
حرية.. سلام.. وعدالة
كتابات
الخميس
26 فبراير 2026م
https://decembernews.com

الاستقطاب الجهوي والعرقي

وضعف السيطرة الأمنية

يبرز تهديد إضافي بالغ الخطورة يتمثل في تصاعد الفاعلين المسلحين المرتبطين بالاستقطاب الجهوي والعرقي لطرفي الصراع، في سياق انهيار سلطة الدولة وتآكل قدرتها على فرض القانون. فقد أفضى الانتشار الواسع للسلاح وسهولة الحصول عليه، مقرونًا بتداعيات الحرب الاقتصادية والاجتماعية، إلى بروز شبكات عنف محلي واقتصاديات حرب تعمل خارج هياكل القيادة الرسمية أو على هامشها. وتتجلى هذه الظاهرة في نماذج متعددة عبر البلاد: مجموعات قبلية مسلحة مثل أولاد قمري في الشمال، وتشكيلات محلية شبه عسكرية مثل قوات كيكل في الوسط، وتيارات إسلاموية مسلحة غير متجانسة ومتنافسة داخل مناطق سيطرة الجيش، إضافة إلى قوات قبلية في دارفور وكردفان، وكذلك حالات تفلت داخل بعض وحدات «القوات المشتركة» المشكلة من بعض حركات دارفور.

في مثل هذه البيئة الهشة، تصبح قوافل الإغاثة ومخازن المساعدات أهدافًا محتملة للنهب أو الابتزاز أو العنف، سواء بدوافع مادية مباشرة، أو بفعل الاصطفاف الجهوي والولاءات المحلية المتغيرة. كما أن تعدد مراكز القوة وتنافسها يخلق مخاطر احتكاك غير متوقع على طول الممرات الإنسانية، حيث قد تتعرض القوافل لاعتراضات متكررة من مجموعات مختلفة لا تخضع لسلطة موحدة أو لا تعترف بترتيبات الهدنة. وفي ظل غياب ردع مؤسسي فعّال وآليات مساءلة موثوقة، يمكن لهذه التهديدات غير النظامية أن تقوّض أمن الوصول الإنساني وتضعف مصداقية الهدنة على المستوى المحلي. لذلك، يصبح إدماج ترتيبات حماية مجتمعية متعددة المستويات - تشمل القيادات الأهلية، والشبكات المدنية المحلية، وآليات تواصل مباشر مع هذه التشكيلات المسلحة - عنصرًا حاسمًا ضمن بنية تأمين العمليات الإنسانية واستدامة الممرات الآمنة.

الترتيبات الأمنية اللازمة

لنجاح الهدنة الإنسانية يجب أن تكون أكثر من مجرد بيان نوايا. يتطلب ذلك إطاراً أمنياً مخططاً ومتفقاً عليه بدقة. استنادا إلى التهديدات المحددة، فإن الترتيبات التالية ضرورية.

الممرات والمعابر الإنسانية

يتعين على الأطراف المتفاوضة الاتفاق على منظومة متكاملة من الممرات الإنسانية المحددة جغرافيًا والمعلنة رسميًا، بما يضمن تنوع مسارات الوصول وتقليل الاعتماد على محور واحد. ويمكن هيكلة هذه المنظومة عبر ثلاثة أنواع رئيسية من الممرات.

أولًا، الممرات البرية، والتي ترتبط بالمعابر الحدودية مثل المعابر الغربية في أدري والطينة، والمعابر الشمالية الغربية مع ليبيا في منطقة العوينات، والممرات الشمالية مع مصر، والمعابر الشرقية مع إثيوبيا، إضافة إلى الممرات القادمة من جنوب السودان عبر الرنك وغيرها.

ثانيًا، الممرات الجوية الإنسانية، من خلال إتاحة جميع مطارات مناطق سيطرة الأطراف لصالح العمليات الإنسانية، بما يشمل مطارات الخرطوم، ونيالا، والفاشر، وبورتسودان، وكسلا، وكادوقلي، وكاودا، بما يسمح بإنشاء جسر جوي مرن نحو مناطق العزل أو الحصار.

ثالثًا، الممرات البحرية، عبر تخصيص ميناءي بورتسودان وسواكن كمنافذ إنسانية مفتوحة لاستقبال الشحنات الإغاثية وتسهيل تدفقها نحو الداخل.

ويستوجب تشغيل هذه الممرات التزام الأطراف بتقديم خرائط تفصيلية لمناطق الألغام والمخلفات المتفجرة الواقعة على امتدادها إلى جهة ثالثة محايدة، على أن يتولى فريق فني مشترك أو مستقل التحقق الميداني من خلو المسارات المحددة من العبوات الناسفة والألغام قبل استخدامها. كما ينبغي أن تنص ترتيبات الهدنة على «نوافذ إنسانية» زمنية محددة تُضمن خلالها سلامة الحركة عبر هذه الممرات، مع تدابير مصاحبة مثل تعليق أو تقييد تحليق الطيران العسكري فوقها خلال الفترات المتفق عليها، بما يعزز قابلية التنبؤ والأمان التشغيلي للعمليات الإنسانية.

ترتيبات الحماية المحايدة للعمليات الإنسانية

لا يمكن إسناد حماية قوافل المساعدات إلى الأطراف المتحاربة وحدها، نظرًا لكونها ذاتها مصدرًا محتملًا للتهديد. لذلك، ينبغي اعتماد ترتيبات حماية واضحة ومحددة ومتسقة مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات نشر مراقبين مستقلّين وغير مسلحين من الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي لتتبع تحركات القوافل ورصد أي انتهاكات والإبلاغ عنها، إلى جانب إشراك قيادات مجتمعية محلية وجهات فاعلة مؤثرة غير منخرطة مباشرة في القتال لتوفير مستوى من الحماية والقبول المجتمعي للقوافل أثناء مرورها في مناطقهم. كما يتعين إنشاء قنوات اتصال مباشرة وفورية بين الجهات الإنسانية والقيادات العسكرية لدى الطرفين، بما يتيح معالجة الحوادث الميدانية واحتواءها قبل تحولها إلى تصعيد يهدد سلامة العمليات الإنسانية.

أفضى الانتشار الواسع للسلاح وسهولة الحصول عليه، مقرونًا بتداعيات الحرب الاقتصادية والاجتماعية، إلى بروز شبكات عنف محلي واقتصاديات حرب تعمل خارج هياكل القيادة الرسمية أو على هامشها

الاستجابة الطارئة لخطر الألغام ومخلفات الحرب

نظرًا لمستويات الانتشار الواسع للألغام ومخلفات الحرب، يجب أن يشكّل العمل المتعلق بالتعامل معها ركيزة أساسية في تنفيذ الهدنة الإنسانية، وليس أمراً ثانوياً يمكن تأجيله. فخطر المتفجرات سيظل قائماً لسنوات ما لم يُعالج بصورة منهجية. وتشمل التدابير العاجلة تحضير فرق إزالة الألغام القابلة للانتشار السريع لتنظيف الطرق ونقاط تجمع القوافل، إلى جانب إطلاق حملة توعية واسعة ومكثفة لتحديد المناطق الخطرة على امتداد الممرات الإنسانية، وإبلاغ السكان والعاملين في الإغاثة بطبيعة المخاطر. كما ينبغي أن يتضمن كل تحرك أو مهمة إنسانية مكوّنًا إلزاميًا للتوعية بالمخاطر، وأن يتلقى العاملون في المجال الإنساني تدريبًا عمليًا على إجراءات السلامة والعمل في بيئات مليئة بالألغام والذخائر غير المنفجرة.

ربط الهدنة بإجراءات قابلة للتحقق الميداني، لا بمجرد التزامات سياسية. ويمكن أن يشمل ذلك سحب الأسلحة الثقيلة من المناطق العازلة المتفق عليها حول الممرات الإنسانية. كما يجب أن يكون الفاعلون الدوليون مستعدين لتسمية الجهات المخالفة علنًا وفرض تدابير ردع مناسبة بحقها

إدارة المخاطر وآليات خفض الاحتكاك

المدعومة مجتمعياً

الوعي بالمخاطر

ينبغي أن تتضمن الهدنة الإنسانية الناجحة إطارًا متعدد الطبقات للوعي بالمخاطر، يهدف إلى حماية كل من العاملين في المجال الإنساني والمدنيين الذين يتحركون داخل بيئة ملوثة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، ومهددة باستمرار الأعمال العدائية. ويتطلب ذلك تجاوز أدوات التوعية التقليدية، والاستفادة من الشبكات المحلية الفاعلة - مثل السائقين والتجار المحليين وغيرهم من الفاعلين المجتمعيين - لتغذية خرائط المخاطر بتحديثات آنية، وتوفير إنذار مبكر عند تغيّر خطوط التماس أو استهداف طرق جديدة. وفي موازاة ذلك، يجب تكثيف التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة (EORE) من خلال جلسات مجتمعية مباشرة ووسائط إعلام جماهيرية، تستهدف على نحو خاص النازحين داخليًا والعائدين برسائل سلامة عملية ومنقذة للحياة.

أما بالنسبة للقوافل الإنسانية، فيُفعَّل هذا الوعي عبر دعم فني من الجهات المتخصصة في مكافحة الألغام، التي توفر بيانات حقول الألغام وتُنشر فرق استجابة سريعة لمعالجة الأخطار المحددة على المسارات التشغيلية. ولمواجهة التهديد المتصاعد لهجمات الطائرات المسيّرة، ينبغي تطوير نظام إنذار مبكر متعدد المصادر يجمع بين المراقبة الأرضية وآليات تحقق تقنية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، لإصدار تنبيهات مسبقة تمنح العاملين في الإغاثة والمدنيين وقتًا كافيًا لاتخاذ إجراءات الحماية والاحتماء.

ويجب أن يستند هذا الإطار برمته إلى مقاربة حسّاسة للنزاع وإجراءات فعالة لمكافحة المعلومات المضللة، بما يضمن ألا تتحول المعلومات ذاتها إلى عامل خطر إضافي يهدد الفئات التي تهدف الهدنة إلى حمايتها.

تخفيف المخاطر

حتى مع أفضل الترتيبات الأمنية، تظل المخاطر قائمة بدرجة كبيرة، ويشكّل إدراكها الصريح والاعتراف بطبيعتها الخطوة الأولى نحو الحد من آثارها.

الخطر الأول: سوء النية والانتهازية

قد يسعى أحد الأطراف إلى استغلال الهدنة لإعادة التسليح أو إعادة تموضع القوات، أو حتى لشن هجوم مفاجئ. ويُعد ذلك التهديد الأشد خطورة الذي يواجه أي وقف لإطلاق النار.

التخفيف: ينبغي ربط الهدنة بإجراءات قابلة للتحقق الميداني، لا بمجرد التزامات سياسية. ويمكن أن يشمل ذلك سحب الأسلحة الثقيلة من المناطق العازلة المتفق عليها حول الممرات الإنسانية. كما يجب أن يكون الفاعلون الدوليون مستعدين لتسمية الجهات المخالفة علنًا وفرض تدابير ردع مناسبة بحقها.

الخطر الثاني: محدودية القدرة على التوسع السريع

حتى في حال صمود الترتيبات الأمنية، قد تعجز المنظمات الإنسانية عن الانتشار وتغطية المناطق المستهدفة بالسرعة المطلوبة بسبب نقص التمويل أو الاختناقات اللوجستية.

التخفيف: يتعين على الجهات الداعمة الالتزام المسبق بتوفير التمويل وتجهيزه للصرف الفوري، بحيث تكون الموارد متاحة للتدفق فور منح الوصول. كما ينبغي أن تحتفظ الأمم المتحدة وشركاؤها بإمدادات إنسانية موضوعة مسبقًا على أطراف مناطق النزاع، جاهزة للتحرك السريع.

الخطر الثالث: التعرض للألغام ومخلفات الحرب

رغم جهود التطهير، فإن الحجم الهائل للتلوث بالمتفجرات يعني أن خطر الحوادث الناتجة عن الألغام أو الذخائر غير المنفجرة لا يمكن القضاء عليه بالكامل.

التخفيف: يعزز ذلك الحاجة إلى نهج حماية متعدد الطبقات يشمل مسارات مُطهَّرة ومحددة بوضوح، وتحديثات مستمرة لخرائط المخاطر، وخطط إخلاء طبي فعّالة للعاملين في الإغاثة. كما ينبغي تجهيز كل قافلة بحزم إسعاف ميداني ووسائل اتصال موثوقة لطلب الدعم الفوري في حال وقوع حادث.

آليات خفض الاحتكاك المدعومة مجتمعياً

تكون عمليات الحدّ من الصراع في الوقت الحقيقي أكثر فاعلية عندما تستند إلى جهات تمتلك حضورًا ميدانيًا وشرعيةً مجتمعية. في السودان، تجمع غرف الاستجابة للطوارئ ولجان المقاومة بين هاتين السمتين على نحو فريد، مما يؤهلها لتكون محركات محلية لنظام فعّال لخفض التوترات ضمن هدنة إنسانية، إلى جانب القيادات المجتمعية التقليدية كالإدارة الأهلية والطرق الصوفية.

تعمل هذه الشبكات الشبابية بالفعل داخل الأحياء المتأثرة بالنزاع، حيث تنسق عمليات الإخلاء، والإحالات الطبية، وتوزيع المساعدات، وحماية المدنيين في ظل الأعمال العدائية المستمرة. كما تمكّنها معرفتها الدقيقة بمتغيرات خطوط التماس، وحركة المواطنين، وسلوك الفاعلين المسلحين المحليين من استشعار المخاطر الناشئة قبل المنظمات الإنسانية الدولية. ومن خلال ربط نقاط الارتكاز المجتمعية بقنوات تنسيق لخفض النزاع مع الأطراف المسلحة والمنسقين الإنسانيين، يمكن احتواء الحوادث المرتبطة بالقوافل أو الإخلاءات أو المهمات الطبية بسرعة قبل تحولها إلى تصعيد.

عمليًا، يمكن تفعيل خفض التوترات عبر هذه الشبكات من خلال بنية أحياء لامركزية متصلة بمراكز تنسيق إقليمية ومركز أمني إنساني. تتولى نقاط الارتكاز المجتمعية نقل معلومات الحركة، والتحقق من الوضعين المدني والإنساني، وإطلاق التنبيهات العاجلة عندما يهدد النشاط المسلح الممرات أو المواقع المتفق عليها. ويعزز هذا التدفق التصاعدي للمعلومات الدقة والسرعة، مع الحفاظ على الحياد عبر بروتوكولات موحدة وتيسير طرف ثالث. مؤسسيًا، لا يعني تأطير لجان المقاومة وغرف الطوارئ كداعمين عسكرة هؤلاء الفاعلين المدنية، بل تنظيم دورهم في الحماية ضمن هيكل هدنة قائم على القواعد. فمشاركتها تعزز المصداقية لدى السكان والجهات المسلحة معًا، وتحدّ من الشكوك تجاه التحركات الإنسانية والمعلومات المضللة. وفي المقابل، يمكن للميسّرين الدوليين توفير منصات تقنية وتدريب وإشراف لضمان الاتساق وأمن البيانات والحياد السياسي.

في هذا النموذج، تتحول شبكات الحدّ من الصراع المجتمعية إلى عامل استقرار متجذر في البنى المدنية السودانية، يحوّل المعرفة المحلية إلى وقاية آنية من المخاطر، ويحتوي الاحتكاك قبل تصاعده، ويساعد في الحفاظ على الحد الأدنى من الهدوء الأمني اللازم للوصول الإنساني. ومن خلال تمكين هذه الشبكات الموثوقة من التوسط في التفاعل بين المدنيين والفاعلين الإنسانيين والجهات المسلحة، تكتسب بنية الهدنة صمودًا وملكيةً مجتمعية - وهما شرطان أساسيان لاستدامة الانضباط الميداني وتهيئة المسار لظهور الحوار تدريجيًا.

ينبغي أن تنص ترتيبات الهدنة على «نوافذ إنسانية» زمنية محددة تُضمن خلالها سلامة الحركة عبر هذه الممرات، مع تدابير مصاحبة مثل تعليق أو تقييد تحليق الطيران العسكري فوقها خلال الفترات المتفق عليها، بما يعزز قابلية التنبؤ والأمان التشغيلي للعمليات الإنسانية

الخاتمة

تمنح الدعوات الدولية لهدنة إنسانية في السودان بصيص أمل لملايين المدنيين العالقين بين أتون الصراع والنزوح وخطر المجاعة. غير أن الأمل وحده لا يصنع استراتيجية. فكما أكدت الأمم المتحدة، فإن الوصول الإنساني السريع والآمن وغير المقيد «ضرورة حيوية»، لكنه لا يتحقق تلقائيًا. إن البيئة الأمنية الراهنة تفرض أن تُبنى أي هدنة على ترتيبات أمنية صارمة وقابلة للتنفيذ. فبدون إنشاء ممرات إنسانية محددة بوضوح وخالية من الصراع، والتحقق الفني المحايد من خلوها من العبوات والمتفجرات، فإن أي عملية انسانية تظل معرضة للتعطيل أو الاستهداف المباشر. وبدون آلية أمنية محايدة مخصصة - تضم مراقبين مستقلين وخطوط اتصال فورية لخفض أثر الاحتكاكات - لا يمكن ضمان حماية قوافل المساعدات. كما أن غياب خطة طوارئ متكاملة لمخاطر الألغام والمتفجرات، تشمل فرق الإزالة، وحملات التوعية، ونظام الإنذار المبكر لتهديدات الطائرات المسيّرة والتهديدات الأخرى، يبقي المخاطر على العاملين في الإغاثة والمدنيين عند مستويات غير مقبولة.

والأهم أن حتى أكثر الترتيبات تقدمًا لا تلغي المخاطر الجوهرية الملازمة لوقف إطلاق النار في بيئة نزاع واسع ونشط. فتهديد سوء النية - حيث قد تستغل الأطراف الهدنة لإعادة التموضع أو التسلح - لا يُواجه إلا بتدابير قابلة للتحقق وعقوبات دولية واضحة عند الانتهاك. كما أن خطر الانتشار البطيء للاستجابة يقتضي التزامًا مسبقًا من المانحين بالتمويل، ووضع الإمدادات مسبقًا على أطراف مناطق النزاع لتكون جاهزة للحركة فور الموافقة بذلك. أما الخطر الدائم من الحوادث المرتبطة بالألغام والمتفجرات غير المنفجرة، فيعزز الحاجة إلى نهج تخفيف متعدد الطبقات: ممرات مُطهَّرة، وتحديد واضح للمخاطر، وخطط إخلاء طبي قوية قادرة على الاستجابة السريعة.

الدكتور عصام الدين عباس أحمد، ضابط شرطة متقاعد ومستشار في أنظمة تحليل البيانات والتكنولوجيا، ولديه أكثر من 30 عاماً من الخبرة القيادية في قطاع الأمن السوداني وأعمال لاحقة في السياقات الإنسانية والتنمية. خلال خدمته في الشرطة عبر مناطق متنوعة، ركز على الحوكمة والهوية وإدارة التنوع في بيئات معقدة. بعد التقاعد، انتقل إلى المجال الإنساني كخبير وطني يدعم الاستجابة للأزمات، والتنسيق، وبناء القدرات المؤسسية. يحمل مؤهلات أكاديمية متقدمة في علوم الحاسوب وتحليل البيانات، وتطبيق المنهج القائم على البيانات والحلول الرقمية في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات.

خلفيته متعددة التخصصات تربط بين العمليات الأمنية، واللوجستيات الإنسانية، والتقنيات الناشئة، مما يمكّن المؤسسات من تعزيز اتخاذ القرار المبني على الأدلة، وتحسين الفعالية التشغيلية، ودفع مبادرات التحول الرقمي، لا سيما في المجالات المتعلقة بالإصلاح الأمني والعسكري، وبناء السلام، والحوكمة، وتطوير المؤسسات.

لقاء بين تحالف (صمود) والوكالة السويدية حول أوضاع اللاجئين

كمبالا: (ديسمبر)

عقد وفد من لجنة العمل الإنساني التابعة للتحالف المدني الديمقراطي – مركز تحالف (صمود) أوغندا لقاءً تنسيقيًا مع ممثلين عن الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، لبحث الأوضاع الإنسانية والمعيشية للاجئين السودانيين في أوغندا، في ظل استمرار تداعيات النزاع في السودان وتزايد موجات اللجوء.

وتناول الاجتماع جملة من التحديات التي تواجه اللاجئين، في مقدمتها تدهور سبل كسب العيش وارتفاع معدلات البطالة وسط الأسر، إلى جانب ضعف فرص التعليم للأطفال والشباب، وتزايد الضغوط على خدمات الصحة والإيواء في مناطق الاستضافة، مع استمرار تدفقات اللاجئين الفارين من مناطق النزاع. كما ناقش الجانبان أهمية تطوير استجابة إنسانية شاملة تتكامل فيها جهود المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

واستعرض وفد تحالف (صمود) أوغندا رؤية متكاملة لبرامج تدخل عاجلة ومتوسطة المدى، تشمل دعم المشاريع الصغيرة للاجئين لتعزيز الاعتماد على الذات، وتوسيع خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة، إضافة إلى تعزيز آليات الشفافية والمتابعة لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها بكفاءة وعدالة.

كما تطرق اللقاء إلى أهمية محاربة خطاب الكراهية، ودعم المبادرات التي تعزز التعايش السلمي والتماسك المجتمعي واحترام التنوع الثقافي داخل مجتمعات اللجوء والاستضافة، بما يسهم في الحد من التوترات الاجتماعية.

من جانبها، أكدت الوكالة السويدية اهتمامها بتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني السودانية في المهجر، مجددة التزامها بدعم جهود السلام والاستقرار، وتعزيز قيم حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي ختام اللقاء، اتفق الطرفان على مواصلة التنسيق المشترك خلال المرحلة المقبلة لدعم مسارات الاستقرار والتنمية المستدامة.

الشبكة الشبابية السودانية تدعو لمسار سياسي مدني شامل

كمبالا: (ديسمبر)

اختتم وفد الشبكة الشبابية السودانية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي مشاركته الفاعلة ضمن وفد المجموعات الشبابية والنسوية في سلسلة اجتماعات رفيعة المستوى عُقدت بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بالتزامن مع انعقاد الدورة (39) لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي.

وجاءت هذه التحركات في ظل ظرف وطني حرج يمر به السودان، بهدف تعزيز صوت الشباب والنساء في مراكز صنع القرار الإقليمي والدولي، والدفع برؤية مدنية شاملة لإنهاء الحرب ومعاناة المدنيين. وعقد الوفد اجتماعات منفصلة وموسعة مع عدد من الفاعلين الدوليين، من بينهم المبعوث البريطاني الخاص للسودان، والآلية الخماسية التي تضم الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد)، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، إضافة إلى سفارات أيرلندا والنرويج والسويد.

وتركزت النقاشات حول التدهور الإنساني والأمني جراء الحرب المستمرة، وضرورة التوصل إلى وقف فوري وملزم لإطلاق النار، باعتباره مدخلًا أساسيًا لأي عملية سياسية. وأكد الوفد أن وقف إطلاق النار يجب أن يتزامن مع مسار سياسي مدني شامل قائم على العدالة والمساءلة والتعافي الاقتصادي، مع إنشاء آليات مراقبة تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، وضمان وصول المساعدات دون تسييس،

وحماية المدنيين من الانتهاكات والتجنيد القسري.

وشددت الشبكة على أهمية عدم الإفلات من العقاب، وفرض عقوبات على معرقلي السلام، وضمان قيادة مدنية خالصة للفترة الانتقالية، مع حصر دور العسكريين في الترتيبات الأمنية. كما أكدت رفضها لنهج المحاصصة العسكرية، ودعت إلى تمثيل ملزم للشباب والنساء في جميع مراحل العملية السياسية.

وفي ختام الاجتماعات، سلم الوفد مذكرة تفصيلية تتضمن رؤية الشباب والنساء لبناء السلام وإعادة الإعمار، داعيًا المجتمع الدولي إلى دعم مسار يفضي إلى دولة المواطنة والعدالة.

الملم دارفور للسلام والتنمية

إفطار رمضان لأكثر من ألفي لاجئ في معسكر كرياندونقو

كمبالا: (ديسمبر)

في مشهد إنساني يعكس روح التضامن والتكافل في شهر رمضان المبارك، نظّمت الملم دارفور للسلام والتنمية إفطارًا جماعيًا لأكثر من 2,000 صائم من اللاجئين السودانيين في معسكر كرياندونقو بجمهورية أوغندا، وذلك يوم الجمعة 20 فبراير 2026 الموافق الثالث من رمضان.

ويأتي هذا النشاط في ظل موجة النزوح واللجوء غير المسبوقة في تاريخ السودان، نتيجة الحرب المستمرة التي أجبرت ملايين السودانيين على مغادرة منازلهم بحثًا عن الأمان داخل البلاد وخارجها. وقد أصبح معسكر كرياندونقو واحدًا من أبرز مواقع استضافة اللاجئين السودانيين في أوغندا، حيث يواجه السكان أوضاعًا معيشية صعبة تتطلب دعما إنسانيا متواصلا.

وضمن جهودها الإنسانية المتواصلة، أطلقت

المنظمة مبادرة (مطبخ MDPD) لتقديم إفطار أسبوعي كل يوم جمعة خلال شهر رمضان، مستهدفة اللاجئين السودانيين في المعسكر. وشمل إفطار الجمعة الماضية أكثر من 2,000 صائم من أربع وحدات سكنية داخل المعسكر، حيث جرى إعداد وتوزيع الوجبات في أجواء سادتها روح التعاون والتنظيم.

وأكد القائمون على المبادرة أن الهدف من الإفطار لا يقتصر على توفير وجبة غذائية فحسب، بل يتعداه إلى إحياء روح رمضان وتعزيز الروابط الاجتماعية بين اللاجئين، والتخفيف من وطأة الغربة والمعاناة التي يعيشونها بعيدًا عن وطنهم.

وقد عبّر عدد من المستفيدين عن امتنانهم لهذه المبادرة، مشيرين إلى أن الإفطار الجماعي أعاد إليهم شيئًا من أجواء رمضان التي افتقدوها منذ اندلاع الأزمة. وتؤكد المنظمة استمرارها في تقديم الدعم الإنساني للاجئين السودانيين، سعيًا لتخفيف معاناتهم وتعزيز صمودهم في مواجهة التحديات الراهنة.

توزيع سلال غذائية لـ700 أسرة في محلية الملم بجنوب دارفور

نيالا: (ديسمبر)

في إطار جهودها الإنسانية لدعم المتضررين من النزاع، نفذت الملم دارفور للسلام والتنمية برنامجًا لتوزيع السلال الغذائية استهدف 700 أسرة من السكان والنازحين في محلية الملم بولاية جنوب دارفور، وذلك يوم 9 فبراير 2026.

وتُعد محلية الملم منطقة حدودية تفصل بين ولايتي جنوب دارفور وشمال دارفور، ما جعلها نقطة استقبال رئيسية للنازحين الفارين من مدينة الفاشر ومناطق شنقل طوباية ومعسكر زمزم وطويلة، حيث تسببت الأحداث الأمنية في موجات نزوح كبيرة باتجاه المناطق الأكثر أمانًا.

وشملت عملية التوزيع قرى أبجلدي وأم القرى وحي السلام داخل المحلية، حيث جرى حصر الأسر الأكثر احتياجًا بالتنسيق مع قيادات المجتمع المحلي. وتضمنت السلال الغذائية مواد أساسية تلبي احتياجات الأسر لفترة زمنية محددة، في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتراجع سبل كسب العيش. وأكدت المنظمة أن اختيار المستفيدين تم وفق معايير إنسانية تراعي حجم الأسرة، ووجود كبار السن، والأطفال، والأسر التي تعيلها نساء. كما حرصت على تنفيذ عملية التوزيع بطريقة منظمة لضمان العدالة والشفافية.

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتقديم عون غذائي عاجل للأسر المتأثرة بالنزاع، في ظل استمرار تدفق النازحين إلى المحلية. وأشارت المنظمة إلى أن الاحتياجات ما تزال كبيرة، داعية الشركاء والداعمين إلى تكثيف الجهود الإنسانية لمساندة المجتمعات المتضررة في دارفور.

إفطار لأكثر من ألفي صائم في أبو شوك الحلة بالفاشر

الفاشر: (ديسمبر)

شهدت منطقة أبو شوك الحلة بمدينة الفاشر انطلاقة مميزة لمبادرة إفطار رمضان التي نظّمتها الملم دارفور للسلام والتنمية، حيث استضاف المطبخ في اليوم الأول من رمضان، الموافق 18 فبراير 2026، أكثر من 2000 صائم من سكان المنطقة.

وجاءت المبادرة في ظل أوضاع إنسانية صعبة تعيشها المدينة نتيجة النزوح المتزايد من مناطق ريفي الفاشر وكورما وكتم ومليط، إضافة إلى الأحياء الشرقية للمدينة. ويقيم كثير من هؤلاء النازحين في منطقة أبو شوك الحلة بعد أن فقدوا مصادر دخلهم واستقرارهم بسبب النزاع.

وأحيا المطبخ أجواء الشهر الفضيل عبر تنظيم إفطار جماعي جمع الرجال والنساء والأطفال في ساحة واحدة، حيث شارك الجميع في تناول الطعام وأداء الصلاة في أجواء روحانية تعكس قيم التكافل والتراحم.

ولم يقتصر دور المجتمع المحلي على الحضور فقط، بل أسهم النازحون أنفسهم، رجالاً ونساءً، في إعداد وجبات الإفطار، ما عزز شعورهم بالانتماء والمشاركة. وأصبح المطبخ ساحة رمضانية محببة لسكان المنطقة، خصوصًا النساء والأطفال الذين وجدوا فيه مساحة آمنة للتلاقي والتخفيف من ضغوط الحياة اليومية. وأكد القائمون على المبادرة أن إشراك المجتمع في التحضير والتنظيم كان هدفًا مقصودًا لتعزيز روح الاعتماد على الذات والعمل الجماعي.

وتعهدت المنظمة بمواصلة تقديم الإفطار والأنشطة الرمضانية طوال الشهر الكريم، في إطار سعيها لدعم المجتمعات المتأثرة بالنزاع وتخفيف الأعباء المعيشية عنها، وترسيخ قيم التضامن في أصعب الظروف.

كافي الشرق يطلق مطبخًا خيريًا لإفطار اللاجئين السودانيين طوال رمضان

كمبالا: (ديسمبر)

في أجواء رمضانية تسودها روح التكافل والتراحم، أطلق كافي الشرق في العاصمة الأوغندية كمبالا مبادرة المطبخ الخيري لتوفير الإفطار الرمضاني المجاني للاجئين السودانيين المقيمين في يوغندا، وذلك على مدار شهر رمضان المبارك.

وتأتي هذه المبادرة استجابة للاحتياجات المتزايدة للاجئين السودانيين الذين دفعتهم ظروف النزاع إلى مغادرة بلادهم والاستقرار في أوغندا، حيث يواجه كثير منهم تحديات اقتصادية ومعيشية صعبة. ويسعى المطبخ الخيري إلى تخفيف الأعباء اليومية عن الأسر اللاجئة من خلال تقديم وجبات إفطار متكاملة تضمن لهم أجواءً رمضانية كريمة وآمنة.

ويعتمد المشروع على دعم المتطوعين السودانيين المقيمين في كمبالا، الذين يشاركون في إعداد الوجبات وتنظيم عملية التوزيع يوميًا، إضافة إلى مساهمات المتبرعين من أبناء الجالية السودانية الذين يحرصون على دعم المبادرة ماليًا وعينيًا. وأكد القائمون على المطبخ أن الهدف لا يقتصر على توفير الطعام فحسب، بل يمتد إلى خلق مساحة تجمع اللاجئين وتعزز روابطهم الاجتماعية، وتمنحهم شعورًا بالانتماء والتضامن خلال الشهر الفضيل، في ظل الغربة والتحديات المستمرة.

ديسمبر 14
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 فبراير 2026م
متابعات
https://decembernews.com

انطلاق ليالي (في حضرة النيل) باتحاد تجمع الفنانين السودانيين

القاهرة: (ديسمبر)

انطلقت الاثنين الماضي 23 فبراير باتحاد تجمع الفنانين السودانيين بالقاهرة سلسلة من الليالي الرمضانية التي تأتي باسم (في حضرة النيل)، بالشراكة مع اتحاد تجمع الفنانين العرب. خلال هذه الأمسيات الرمضانية يلتقي السودانيون بنجوم الفن والمجتمع السوداني على مدى عشرين يوماً وأمسية ثقافية وفنية بدار الاتحاد بوسط البلد، منقولة عبر البث المباشر للسودانيين في مختلف أماكنهم. وتستمر الفعاليات المجانية التي تأتي يومياً في تمام الساعة التاسعة مساء حتى الرابع والعشرين من رمضان الموافق السبت 14 مارس المقبل.

وقال اتحاد تجمع الفنانين السودانيين في مصر في بيان صحفي، إن فعاليات هذا العام تأتي عبر برنامج متكامل يجمع بين الإبداع الفني والبعد الثقافي والاجتماعي، بما يعكس ثراء وتنوع المشهد الثقافي السوداني لتعزيز التواصل والروابط بين أبناء الجالية السودانية في القاهرة، كما يتضمن البرنامج أمسيات ثقافية وندوات فكرية تناقش قضايا الفن والهوية والتراث، إلى جانب ليالٍ غنائية متنوعة تشمل الطنبور والغناء الشعبي والتراثي والموسيقى الحديثة، وتشتمل الليالي كذلك على مساحات مخصصة للشعر والمديح النبوي، بما يعزز الأجواء الروحانية للشهر الكريم، إضافة إلى أنشطة رياضية وبرامج موجهة للشباب، تتيح لهم فرصة التعبير عن طاقاتهم ومواهبهم في بيئة داعمة ومحفزة.

ودعا اتحاد تجمع الفنانين السودانيين في القاهرة جميع أبناء الجالية السودانية ومحبي الفن والثقافة إلى المشاركة الفاعلة في هذه الليالي الرمضانية، والمساهمة في إنجاحها لتعكس الوجه المشرق للسودان وفنونه المتنوعة، وأكد البيان أن هذه الليالي تمثل منصة جامعة لكل ألوان الطيف الفني السوداني، وتسعى إلى إبراز الإبداع السوداني في المهجر، وترسيخ قيم التعايش والتسامح والعمل الجماعي.

الصحفية نادرة المهدي تفوز بجائزة «نبض العالم» للسلام

القاهرة: (ديسمبر)

فازت الصحفية السودانية نادرة المهدي بجائزة السلام عن قصتها «السودان بين الألغام والموسيقى»، التي تأتي ضمن حملة «السلام هو»، التي أطلقتها منظمة المرأة للسلام والعمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة بالشراكة مع منظمة نبض العالم، وذلك تكريماً وتقديراً لإسهاماتها في تسليط الضوء على أصوات النساء في مناطق النزاع.

وجرى اختيار القصة للنشر والترويج الدولي ضمن برنامج جوائز «نبض العالم»، حيث أكدت الشبكة أن نص القصة الفائزة قدّم تأملًا شجاعاً ومؤثراً للغاية حول معنى السلام لمن عاشوا ويلات الحرب والنزوح والمنفى، وأن القصة عرّفت السلام بوصفه «لقمة عيش، وحماية لأجساد النساء، وتطهيرًا للطرق من الألغام»، لا مجرد خطاب سياسي نظري.

ومن المقرر نشر القصة والترويج لها خلال الأسبوع المقبل عبر الصفحة الرئيسية لموقع منظمة نبض العالم وصفحة الجوائز الخاصة بها، إلى جانب توزيعها عبر منصات التواصل الاجتماعي وإدراجها ضمن النشرة البريدية الموجهة إلى أعضاء الشبكة حول العالم.

ويأتي هذا التكريم اعترافًا بإسهامات الصحفية نادرة المهدي في نقل أصوات النساء المتأثرات بالحرب، وإبراز قصص الصمود والقيادة النسائية في ظل النزوح والعنف والانتهاكات. كما مُنحت نادرة شارة راوية قصص مميزة نسبة لقوة سردها وتأثيره الواضح.

وتعد حملة «السلام هو» التي أطلقتها منظمة المرأة للسلام والعمل الإنساني، التابعة للأمم المتحدة، شراكة عالمية تدعم مبادرات النساء في مجالات السلام والعمل الإنساني، وتهدف إلى تعزيز مشاركتهن في منع النزاعات وبناء السلام والاستجابة للأزمات.

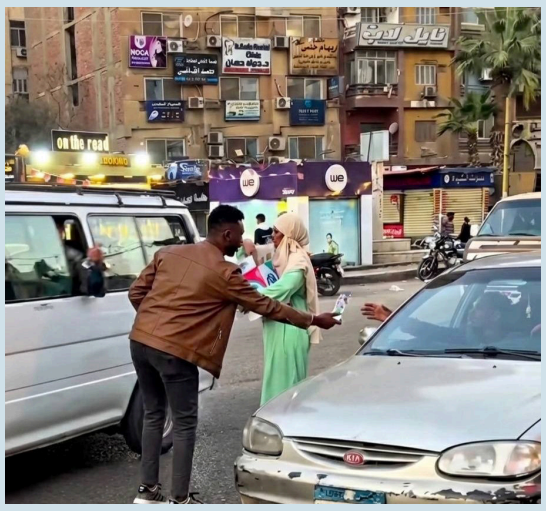

سودانيون يوزعون وجبات رمضانية في شوارع القاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

تداولت منصات التواصل الاجتماعي بشكل واسع صوراً لشباب سودانيين وهم يقومون بتوزيع وجبات إفطار على المارة في أحد شوارع القاهرة.

ووجدت المبادرة ردود أفعال إيجابية، وقدم خلالها الشباب السودانيون نماذج مشرقة للعمل الطوعي ليُظهروا روح التعاون والمحبة بين الشعبين المصري والسوداني خصوصاً في ظل التوترات التي صاحبت الإجراءات الأخيرة المتعلقة بتصاريح الإقامة.

رابط إلكتروني للتبليغ عن حالات الاختفاء

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت السفارة السودانية بالقاهرة عبر موقعها الإلكتروني، عن تفعيل رابط إلكتروني مخصص للإبلاغ عن حالات الفقدان لتسريع جهود البحث والمتابعة الرسمية، بدلاً عن الاعتماد على المناشدات الفردية، وذلك عقب تزايد حالات الاختفاء بين أعضاء الجالية السودانية بمصر.

ويحتوي الرابط على استمارة إلكترونية مقسمة لخطوات، حيث يُطلب من مقدِّم البلاغ إدخال بياناته الشخصية وتحديد صلة القرابة بالمفقود وإرفاق صورة إثبات شخصية وكتابة رقم هاتف للتواصل، كما تتضمن الاستمارة أقساماً مخصصة لبيانات الشخص المختفي إلى جانب ضرورة ذكر أي حالة مرضية يعاني منها المفقود، وأكدت السفارة التزامها التام بمتابعة كافة الطلبات الواردة مع الجهات المختصة.

وأشارت الجالية السودانية بمصر إلى أن عدداً كبيراً من السودانيين لا يزالون يعتمدون على المناشدات الفردية في حالات الفقدان، معتبرة أن استخدام الرابط الرسمي يضمن طريقاً أسهل للوصول للمفقودين، ودعت أفراد الجالية إلى الاحتفاظ بالرابط ومشاركته على نطاق واسع لضمان وصوله إلى الأسر التي قد تحتاج إليه في حالات الطوارئ.

https://sudanembassyeg.gov.sd/missing

فتح باب التسجيل للجلوس لامتحانات الشهادة الابتدائية بأسوان

أسوان: (ديسمبر)

أعلنت القنصلية العامة لجمهورية السودان بأسوان، بالتنسيق مع مركز امتحانات أسوان، عن فتح باب الحصر والتسجيل للطلاب السودانيين المقيمين في أسوان ومحافظات جنوب مصر، الراغبين في الجلوس لامتحانات الشهادة الابتدائية للعام الدراسي 2025-2026.

وتأتي امتحانات هذا العام مرتبطة بجدول واشتراطات ولاية الجزيرة بالسودان، مما يضمن توافق المناهج والاعتمادات الرسمية للطلاب المغتربين والنازحين. ودعت القنصلية واللجنة المنظمة جميع أولياء الأمور والطلاب إلى الالتزام بالفترة الزمنية المحددة لعملية الحصر، لضمان حصر الأعداد بدقة، وتجهيز مراكز الامتحانات ابتداء من الأحد 22 فبراير 2026. وحتى الأحد 1 مارس 2026.

وشددت القنصلية على ضرورة سرعة التسجيل قبل انتهاء المهلة المحددة، مشيرةً إلى أن عملية الحصر هي الخطوة الأساسية لتحديد كشوفات الجلوس واستكمال الإجراءات الإدارية مع وزارة التربية والتعليم السودانية (ولاية الجزيرة). ودعت اللجنة الفنية المشرفة على المراكز أولياء الأمور إلى تحري الدقة في إدخال البيانات المطلوبة عبر الرابط لضمان صحة الوثائق.

منصة (مسبار): لا صحة للصورة التي نُسبت للاجئة سودانية ارتكبت جريمة قتل بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

ضمن الشائعات المضللة التي تؤجج خطاب الكراهية ضد اللاجئين السودانيين، تداولت حسابات وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية صورة سيدة قالت إنها لاجئة سودانية في مصر أقدمت على قتل شاب مصري داخل شقتها، قبل أن تتمكن السلطات المصرية من القبض عليها أثناء محاولتها الفرار.

إلا أن فريق منصة (مسبار) بالتلفزيون العربي، المتخصصة في التحقق من الأخبار المضللة، قال إن الادعاء المتداول مضلل، وإن الصورة تعود إلى واقعة في نيجيريا منذ العام 2022. وأشارت المنصة يوم الاثنين 23 فبراير إلى أنها عثرت على الصورة الأصلية، التي تبيّن أنها ترجع إلى شهر أغسطس للعام 2022، ضمن تغطيات لأخبار وثقت وقوع الحادثة في ولاية بورنو شمال شرقي نيجيريا، في مدينة مايدُقري. وبحسب ما نقلته وسائل إعلام عن وكالة الأنباء النيجيرية، في ذلك الوقت، فإن شرطة ولاية بورنو أوقفت السيدة النيجيرية تُدعى (نسا هينيسوا) على خلفية اتهامها باختطاف ثلاثة أطفال دون سن السابعة من مناطق متفرقة في مدينة مايدُقري النيجيرية، بحسب ما وثقت وسائل الإعلام في ذات التأريخ المذكور.

الموت يغيب استشاري النساء والتوليد دكتور عثمان كنيش

القاهرة: (ديسمبر)

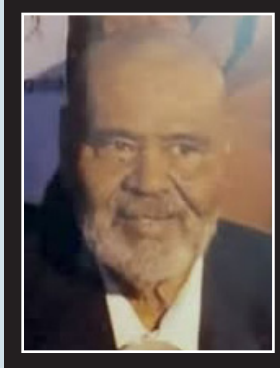

غيب الموت استشاري النساء والتوليد والأستاذ بكلية الطب جامعة جوبا سابقاً الدكتور عثمان كنيش الذي انتقل إلى جوار ربه يوم الخميس 19 فبراير بالقاهرة. ونعت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، ببالغ الحزن والأسى وقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره الفقيد دكتور عثمان كنيش، وأرسلت خالص التعازي لأسرته وأصدقائه وزملائه وطلابه وعارفي فضله، سائلة الله له الرحمة والمغفرة وأن يدخله فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

نقابة الصحفيين تنعي عيسى إبراهيم وأزهري عوض

القاهرة: (ديسمبر)

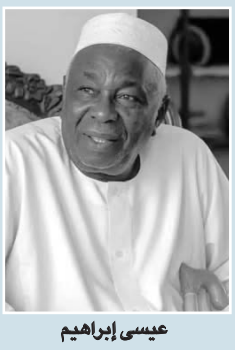

عيسى إبراهيم

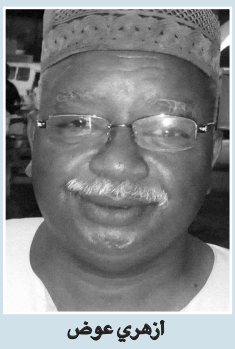

أزهري عوض

فُجع الوسط الصحفي بوفاة الصحفي والمدقق اللغوي الأستاذ عيسى إبراهيم محمد صالح، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الأحد 22 فبراير بمدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية.

ونعت نقابة الصحفيين السودانيين الفقيد ببالغ الحزن والأسى إلى جموع الصحفيين والصحفيات، باعتباره أحد أبرز المدققين اللغويين في الصحافة السودانية. عمل الراحل مدققاً لغوياً في عدد من الصحف السودانية العريقة، من بينها السوداني والحرية والصحافة وأجراس الحرية، حيث ترك بصمة واضحة في ترسيخ سلامة اللغة العربية والارتقاء بجودة المحتوى الصحفي، وعُرف بالدقة والإتقان والأخلاق المهنية الرفيعة.

كما فقد الوسط الصحفي الصحفي الرياضي أزهري عوض جاد السيد، الذي انتقل إلى رحمة الله بعد صراع مع المرض يوم الجمعة 20 فبراير بالقاهرة.

ونعت النقابة الفقيد إلى الأسرة الصحفية عامة، والوسط الرياضي خاصة، مشيرةً إلى مسيرته المهنية التي تنقّل خلالها بين عدد من الصحف الرياضية، وعمل مراسلاً للبرامج الرياضية بالإذاعة السودانية، وعُرف بإخلاصه في العمل ودماثة خلقه، وكان محل تقدير ومحبة بين زملائه.

وتقدمت النقابة بخالص التعازي والمواساة إلى أسرتي الفقيدين وذويهما وزملائهما ومحبيهما، سائلةً المولى عز وجل أن يتغمدهما بواسع رحمته، ويسكنهما فسيح جناته، وأن يلهم أهلهما الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة

الخميس
26 فبراير 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

في منتصف عام 2024 كنت في رحلة عمل إلى جوبا، وصادفت ندوة نظمها الصديق الصحفي مثيانق شريللو حول انعكاسات حرب السودان على الأوضاع بالجنوب. كانت فرصة جيدة أن استمع لآراء متعددة من المنصة ومن الحضور الكثيف الذي تداخل بتعليقات مهمة.

جلس على المنصة الدكتور لام أكول وأتيم قرنق ودكتور مجاك أقوت وآخرون، ودار نقاش ثر وطويل. كانت أقوى نقاطه، التي قيلت على لسان لام أكول ومجاك أقوت، هي أن للحرب انعكاسات سلبية كبيرة على الجنوب، ومضى مجاك أقوت ليقول إن انهيار السودان يعني انهيار جنوب السودان، وبلا شك.

أنظر الآن لتطورات الأوضاع بالجنوب والمؤشرات المقلقة على إمكانية حدوث تطورات سالبة، ولا أحس بأننا في السودان نعطي هذا الأمر الاهتمام الكافي، وكأن ما يحدث هناك لا يؤثر علينا، أو ربما يتعامل البعض بمنطق أن ليس في الإمكان أسوأ مما كان، وطالما أننا وصلنا إلى مرحلة الحرب الشاملة وبلادنا على وشك الانهيار فلا شيء أسوأ يمكن أن يحدث لنا!.

هناك ارتباط قوي وعضوي بين السودان وجنوب السودان، والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في أي من البلدين يؤثر مباشرة على البلد الآخر، سلباً وإيجاباً. وإن كانت الأجهزة الحكومية في شغل شاغل، فإن النخب السياسية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني عليها واجب الاهتمام بما يحدث في جنوب السودان، ومحاولة لعب دور إيجابي لتخفيف التوترات والعمل مع الأطراف الجنوبية المدنية لمحاصرة نُذُر الحرب الأهلية.

نحن والجنوب

يقبع الدكتور رياك مشار النائب الأول لرئيس الجمهورية في السجن منذ ما يقارب العام، وانقسم أنصاره وتشتتوا، بينما حملت بعض العناصر المنتمية له وللجيش الأبيض من النوير السلاح وسيطروا على بعض المناطق. هناك تحركات سياسية وعسكرية من مجموعات أخرى منشقة من تيارات الحركة الشعبية المتعددة، وبعضها تعتمد على خلفيات إثنية وجهوية، بدأت في الظهور علانية، وبعضها يطرح أجندة انفصالية.

كان مفهوماً أن الخطوات التصعيدية ضد الدكتور رياك مشار، ومحاولة التملص من اتفاق السلام الذي تشكلت بموجبه الحكومة بأجهزتها المختلفة هو من فعل نائب رئيس الجمهورية السابق بول ميل، الذي كان يمهد الأرض لنفسه لخلافة سلفا كير. وبعد أن تم التخلص من بول ميل بقرار من سلفا كير نفسه وتكبيل أجنحته أمل الناس أن يتخذ الرئيس سلفا كير خطوات للمصالحة مع رياك مشار وعودته لموقعه، وفتح الباب أمام حوار وطني شامل يستوعب جميع الفصائل السياسية والعسكرية.

لكن مع الأسف لم يحدث شيء من هذا، اختفت روح التفاؤل وعاد التوتر السياسي من جديد.

أظن أن من واجبنا متابعة هذه التطورات والتواصل مع القوى السياسية والمدنية في جنوب السودان، حتى ولو من باب أن المصائب يجمعن المصابين.. وأن الحال من بعضه.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

انتبهوا:
البرهان (عايز يعمل برلمان)..!

انتبه: لعبة قرداتية برهانية كيزانية بهلوانية في الطريق..! هل تدري ما هي..؟! إنها محاولة يائسة بائسة أخرى لشراء الشرعية..! كيف؟!

يفكّر البرهان والكيزان في المملة بعض (حاملي المخالي) لتكوين مجلس تشريعي يسمونه «برلمان الفترة الانتقالية» تمويهاً لما هو منصوص عنه في الوثيقة الدستورية التي ألغاها الانقلاب..!

فكرة حلوة سهلة التنفيذ..! (مقاولين الأنفار موجودين)، ولا مشكلة في التمويل خصماً من (بركات الشيخ جبريل إبراهيم)، وزير مالية الانقلاب، أو فائض تصدير الذهب لدبي.. أو دولارات (إيجار منازل للوزراء)، أو عمولات (شركة بلّه) لصيانة جسر الحلفايا..!

بُشرى لصبيان القهاوي والصحفجية والمثقفاتية حليقي الشوارب بهذا المصدر الجديد للاسترزاق و(العزف المنفرد).. وبُشرى للقوبنات المتزينات المتهيئات للهرج والمرج والرقص على (سنجة عشرة ونص)..!!

البرهان يمارس ذات الألاعيب التي كان يمارسها المخلوع عمر البشير والتي انتهت به إلى (المزبلة العمومية.)!

أي مجلس تشريعي وأي «سجم رماد» تحت انقلاب وسلطة غير شرعية..؟! برلمان مصنوع داخل سلطة مُفبركة.. خلال حرب مستمرة وفترة انتقال لا وجود لها..؟!

أنت لا تملك شرعية..! كيف يا رجل تنشئ مجلساً تشريعياً وأنت على رأس انقلاب لا يعترف به أحد؟!

(أنت الكليم وهذا الطور يا موسى)...!

هذا منطق لا يصدّقه إلا المغفلون..! إنها حكاية اللص الذي سرق حماراً وادّعى ملكيته.. فاستدعاه القاضي مع الشاكي واشترط القاضي عليهما إطلاق الحمار ليري إلى أي بيت سيتّجه بحكم العادة اليومية..! هنا احتج الحرامي (وأظنه من الكيزان) قائلاً للقاضي: (يا مولانا: تكذّبني وتصدّق الحمار)؟!

يريدون مجلساً تشريعياً يعيّنه انقلابي ويختاره الكيزان حتى يقولوا: انظروا لدينا حكم مدني وبرلمان لا يقل عن مجلس العموم البريطاني والبوندستاغ الألماني..!

البرهان مع الكيزان يتهيأ لإقامة (أوكازيون) يشتري فيه (الزبائن السابقين) في برلمانات وهيئات الإنقاذ المغشوشة.. والبرهان يعرف أنه سيلتقط (بعض اليرقات) التي تعيش على أطراف وضفاف الأحزاب السياسية..!!

هيا أحضر قائمتك لنرى هل سيمسح ذلك الدماء التي يحملها الانقلاب في ثيابه؟!

لقد أوشكنا أن نضحك ألماً في هذا الزمن الحزين عندما طالعنا تصريحات ترحّب بفكرة برلمان البرهان من (رجل وامرأة) اعتادا الهرولة لوظائف ومناصب الإنقاذ والتنكّر لمرجعيتهم الحزبية..! ومنهما أدركنا هزلية المشهد.. وشكل ونوع «مهرّجي السيرك القادم»..!

الشخصان هما: (حاتم السر) و(إشراقة سيد محمود)..!

هنيئا للبرهان بهذا الثنائي (والنموذج القياسي) لنوع وشكل (الجوقة المُختارة) لعضوية هذا (البرلمان الإنتيكة)...!!

الله لا كسّبكم..!

الشغف والتحفيـــز

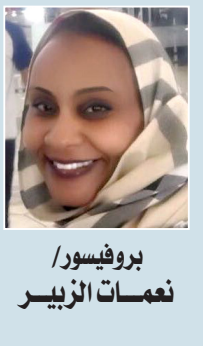

بروفيسور/
نعمـــات الزبيـــر

دراسة

هل كنت تعتقد أن الشغف والتحفيز هما مفتاح النجاح؟

الحقيقة تقول غير ذلك تماماً. الدراسات الحديثة تؤكد أن الدماغ لا يستجيب للشغف اللحظي كما نعتقد، بل للروتين المتكرر.

فعندما نكرر فعلاً معيناً يومياً، تتقوى المسارات العصبية في الدماغ، ويصبح تنفيذ هذا الفعل أسهل وأسرع، بينما الحماس اللحظي مؤقت ولا يترك أثراً دائماً.

على سبيل المثال:

* ممارسة الرياضة يومياً ولو لفترة قصيرة أكثر فاعلية من الانتظار حتى نشعر بالرغبة فجأة..

* القراءة اليومية، حتى بضع صفحات فقط، تكون عادة قوية تفيدك أكثر من انتظار شعور الإلهام المؤقت.

الدراسات العلمية تدعم هذا.

مجلة Neuron (2015): تكوين العادات المتكررة يقوي مناطق الدماغ المسؤولة عن التخزين الطويل للمهارات، بينما الحوافز اللحظية تحفز مناطق المتعة المؤقتة فقط.

جامعة ديوك (2017): التكرار المستمر يزيد الكفاءة العصبية، ويخفف الضغط العقلي أثناء أداء المهام.

كتاب «The Power of Habit» لتشارلز دوهيج (2012) يوضح كيف تتحكم العادات المتكررة في سلوك الإنسان أكثر من التحفيز اللحظي.

إذا أردت تحقيق النجاح والتطور المستمر، اجعل الروتين اليومي صديقك، فهو الذي يمنح دماغك البيئة المثالية للتطور.

وحدة المركز المدني / ميثاق القاهرة وشبح الشمولية

كمال بولاد

الدرس الأهم لانتصارات الشعب السوداني في مسيرته الشاقة نحو الانعتاق والنهوض، دوماً يتلخص في وحدة الإرادة ووحدة الهدف، بعد كل مأثرة تحدث في مساره السياسي والاجتماعي. وكانت أكثر تلك المحطات إشراقاً، تلك التي توحدت فيها إرادة الشعب للتغيير وعلى رأسها ثورة أكتوبر 1964 الفتية، التي انتصرت في تغيير نظام 17 نوفمبر 1958، نتيجة تتويج وحدة القوى المدنية متمثلة في القوى السياسية المعارضة والعمال والمزارعين والمرأة والمثقفين. وقد قادت إرادة الوحدة والتغيير إلى الإضراب السياسي العام والعصيان المدني حتى سقوط النظام.

ولم يتغير الفعل ذاته كثيراً، في المحطة الثانية وهي انتفاضة الشعب في مارس/أبريل 1985 المجيدة. فبالرغم من التراكم النضالي الكبير منذ اكتشاف زيف شعارات النظام المايوي الشمولي والديكتاتوري المستبد في وقت مبكر، وتصاعد المقاومة المدنية والعسكرية، وبناء التحالفات السياسية والنقابية، إلا أنه لم يسقط الا بعد أن توحدت إرادة التغيير، بترجمة ذلك التراكم النضالي الطويل، في الوحدة التي غيرت موازين القوى السياسية، بالرغم من الدعم الأمريكي وبعض دول الإقليم بهدف إطالة عمر النظام.

الوحدة السياسية والنقابية التي تحققت، أدت إلى انحياز المؤسسة العسكرية التي كان يحاول النظام الاتكاء عليها والاحتماء بها في تكتيك انتهازي أمام إرادة الشعب، ومن جانب آخر يستأسد عليها زوراً وتزويراً باسم الشعب، حتى انكشف الزيف وسقط بفعل الإصرار الشعبي على التغيير.

لابد من الإشارة والانتباه للفرق النوعي في تجربة الحركة الإسلامية التي ألقت بكل ثقلها العقائدي والحركي في انقلاب يونيو 1989 الذي أقام شمولية مستبدة وانتهت بفساد مالي وأخلاقي غير مسبوق، مستندة على أفكار الحركة الإقصائية «لا أريكم إلا ما أرى»، وممارسات التنكيل بالحركة الجماهيرية وقواها السياسية، حيث جثمت ثلاثة عقود بالحديد والنار.

إلا أن التراكم الحركي والنضالي ضدها ظل يتصاعد حتى توحدت القوى السياسية والمهنية من مختلف تحالفاتها ومراكزها المختلفة (تجمع المهنيين، قوى الإجماع الوطني، نداء السودان، التجمع الاتحادي المعارض والقوى المدنية) في إعلان الحرية والتغيير، وسط حراك جماهيري ثائر ومصمم على التغيير أدى إلى تفكيك منظومتها الصلبة ذات البنية المركبة (عسكرية ومالية وأسس وهياكل عقائدية لها امتداداتها الدولية)، وبالتالي صنعت نظاماً قام على تنظيمات ذات طابع أخطبوطي استولت على كل مؤسسات الدولة وحولتها إلى خلايا حزبية مغلقة ومتآمرة على كل من ليس له علاقة بها على نهج (من ليس معي فهو ضدي).

وبالنتيجة تحولت هذه المنظومة المصلحية من حزب في الدولة إلى دولة الحزب، فكانت مأثرة ديسمبر/أبريل المجيدة، الأساسية أنها اخترقت هذا البناء الأخطبوطي، وشلت قوته الشريرة، نتيجة هذه الوحدة السياسية التي تجلت فيها وحدة الإرادة ووحدة الهدف.

دون شك أن واقع الحرب المندلعة في بلادنا منذ الخامس عشر من أبريل 2023 أكثر تعقيداً، بما خلّفته من ضحايا وتخريب على صعيد النسيج الاجتماعي والبنية التحتية، وتطوراتها واستمرارها بصورة أكثر عنفاً واتساعاً، وزحفت رويداً رويداً لتدخل رغم خصوصية طابعها إلى تصنيف حروب الإقليم (ليبيا، اليمن، الصومال.. إلخ)، وحجزت لها مقعداً على قائمة حروب الوكالة المنتشرة في العالم والإقليم، من حيث تصاعد وتائرها وتطور مواجهاتها، ونوعية الأسلحة المستخدمة فيها لحصد أرواح البشر وتخريب المدن وبنيتها التحتية.

وانفتحت الحرب إلى سيناريوهات أكثر بؤساً. وأسوأ هذه السيناريوهات على تعددها هو التشظي. مما يعظّم المسئولية الملقاة على القوى الوطنية ويحضّها على إمعان النظر الفكري والسياسي وتعظيم البعد الاستراتيجي في الأزمة الوطنية الشاملة.

وفي واحدة من الاستدراكات المهمة للقوى الوطنية خرج ميثاق القاهرة متكاملاً مع مجهودات إعلان المبادئ السوداني المنجز في نيروبي. حيث تداعى بعض المخلصين وعكفوا عليه بهدف صنع هذه الوحدة التي أصبحت أشد إلحاحاً، ولو في إطار التنسيق ما بين المكونات المختلفة، (تحالف صمود، التحالف الجذري، إعلان نيروبي، المكونات المدنية والنقابية وكافة قوى ثورة ديسمبر المجيدة) لإعلاء الصوت المدني بكافة منظوماته ضد الحرب وإيقاف صوت الرصاص. الحرب التي بفعل تداعياتها أصبح السودانيون لا يملكون مفتاح إيقافها لوحدهم.

قضية أخرى لا تقل أهمية، وهي مسألة الحفاظ على الوطن موحداً، وعودة الحياة المدنية والسياسية، والعمل المشترك لتعطيل مفعول وحركة سيناريوهات الانقسام والتشظي، مضافاً إلى ذلك مبدأ الالتزام الأخلاقي الذي أشار إليه الميثاق في التعامل وسط معسكر القوى المدنية، في تجنب وتأجيل المعارك البينية وتنسيق الخطاب الإعلامي، وتوجيه كل الأسلحة المدنية لإيقاف الحرب وعودة الحياة المدنية والسياسية، وضد عسكرة العمل السياسي، وبذل كل الجهود حتى يعود المجتمع ويحل الأمن والسلام ويسود مناخ ديمقراطي يحفز على عرض البرامج لنهضة الوطن واستقراره.

من زاوية أخرى، أهمية بناء المركز المدني الموحد بهذا التنسيق الملح من القوى المناهضة للحرب، يساهم في بروز القوى المدنية كطرف ثالث يعبر عن مصلحة الشعب والوطن المتمثلة في الاستقرار وعودة الحياة المدنية.

ثمة إشارة مهمة وهي ضرورة النظر بعمق استراتيجي إلى مخططات وتكتيكات أعداء ثورة ديسمبر/أبريل المجيدة، وعلى رأسهم فلول النظام البائد. وأهم هذه التكتيكات امتطاء المؤسسة العسكرية للعودة للسلطة في ثوب شمولي جديد أكثر تطرفاً نتيجة عسكرة المناخ، والأساليب الوحشية التي مارستها مليشياتهم المتوحشة بمذهبية لا ترى للآخرين وجوداً في السودان إلا «كخيالات مآتة» أو منكسرين «مردوفين» لا شركاء حقيقيين، وهذا إذا لم ينجح منهج التخوين والاستهداف في اغتيالهم.

ويحتم ذلك على القوى المدنية استدعاء تجارب وتراكم النضال الوطني الصبور ضد الشموليات، والمؤسس على مبادئها وتجاربها التاريخية وتقاليدها في العمل السياسي من أجل التحول المدني الديمقراطي، الذي أثبتت كل تجارب الشمولية منذ الاستقلال السياسي، أنها لا تورث إلا شمولية أسوأ من سابقتها فيما يتعلق بصون الحقوق والحريات ونهب ثروات البلاد، وتأجيج الحروب وتهديد الاستقرار وتعطيل النهوض.